

محمود
عزيمى

على
هامش
التاريخ
المصرى
الحديث

الآثار المذمومة

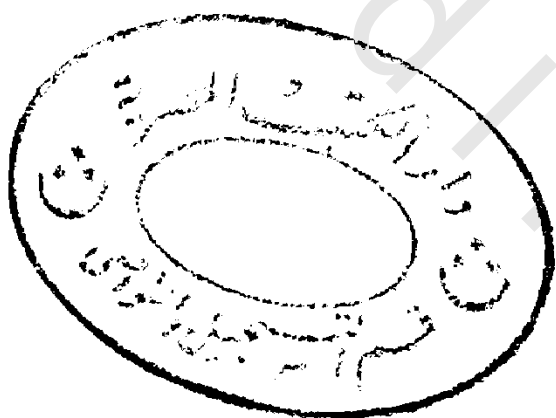
وزيد
عليه
بسم

بسمنا
ومايو

obeikandi.com



حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا



۱	مقدمة
۱	نشأة علی ماهر
۴	الاستاذ علی ماهر فی المحاماة
۶	علی ماهر بك فی القضاء
۱۰	» » » وحرکة الموظفين
۱۲	اعتقال علی ماهر بك
۱۵	علی بك ماهر رسول الوفد بیاریس
۱۶	» » رسول الوفد إلى لندن
۲۰	» » » والخلاف علی ریاسة الوفد الرسمي
۲۲	» » » وتصريح ۲۸ فبراير
۲۸	» ماهر باشا وأزمة مرض الملك فؤاد
۳۱	» » » فی ریاسة الديوان الملكي
۴۰	» » » والجهة الوطنية
۴۵	» » » فی ریاسة الوزارة
۶۵	» » » والامتیازات الاجنبية
۶۹	» » » والاصلاحات الصحية
۷۳	» » » واصلاح التعليم

٨٢	على ماهر باشا وتنظيم الصحافة
٩٢	» » » والإصلاح الاجتماعي
٩٨	» » » وشركة قناة السويس
١٠١	» » » والمعاهدة السعودية
١١٠	» » » وأزمة وفاة الملك
١٢٠	» » » وأزمة الدستور
١٣٨	» » » ومخصصات جلالة الملك
١٣٠	استقالة على ماهر باشا

كتب لي أن أكون في حومة الجهاد المصري الحديث منذ تألفت
وحداته ولاحت طلائعه ، وأن أساهم في معاركه بجهود ظاهرة
آنا وخفية آوته ، أوجه بها الرأي شطراً وأنذر بالخطر حيناً وأدعو
إلى اقتناص الفرص أحياناً ، وأنعم بلذة التوفيق يوماً وأتقلب على
لظى الخيبة أياماً ، وأحظى بالعرفان والتقدير مرة وأبوء بالغمط
والنكران مرات .

وصمدت في الميدان الذي ولجت بابه مختاراً يوم غادرت بيئة التعليم
مستقيلاً إذ أحسست قرب الهدنة ووقوف رحي الحرب العظمى في
أوائل نوفمبر من سنة ١٩١٨ واستشعرت واجب الارتقاء في أحضان
النضال لأجل « تقرير المصير » إلى أن أبرم البرلمان معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر والمملكة المتحدة في منتصف نوفمبر من
سنة ١٩٣٦

ولقد كنت مدى تلك الأعوام الثمانية عشر على اتصال وثيق
بكثرة الزعماء الذين قادوا البلاد في مختلف أطوار نضالها ، وانغمست
يداي في إلفة أيدي الصانمين لغير قليل من المواقف والخالقين لغير
تافه من الظروف ، فخبرت عن كئيب غير واحد من القادة ، وعرفت
في دقة غير واحد من الخلق البشري ، وتبينت في كشف غير واحدة

من الخبايا ، ووقفت على غير واحد من الاعتبارات ، وقارنت بين أكثر من اثنين من الدوافع .

وتجملت لى خلال ذلك كله حقائق ، عن طبائع الناس ، وخصائص الأشياء ، وعناصر الحوادث ، أعلنت عن بعضها ، ولا أزال أسدل الستر على بعضها الآخر ، وأحسب أن سيظل بعضها الثالث مكتوماً أبداً طويلاً .

وهالنى فيما هالنى من جراء تعرفى تلك الحقائق جميعاً بالمسته من فتور فى أمانة الذين نصبوا أنفسهم لتسجيل الحوادث ، ومن ضعف فى ذاكرة الذين شهدوا هذه الحوادث بل الذين حيوها حياة ، ضعف طبيعة أو ضعف حساب ، ومن افتقاد ملكة التقدير الصحيح عند جمهور الرأى العام بل عند الفئات النابهة من هذا الرأى العام ، ومن فشو الظلم فى مؤاخذه الناس ، وعدم توافر الانصاف فى الحكم على الأقدار ، وعدم سمو الخصومة على التدنى الى الاختلاق واستغلال المنحط من الغرائز والالتجاء إلى السافل من الوسائل .

عندئذ خشيت بل وثقت أن لن يكون للنهضة المصرية الحديثة التى جاهدت فيها ما جاهدت ، تاريخ صحيح يقدم للخلف تقريراً للواقع من حوادث السلف ، وتقديرأ للحق فيما يتصل برجاله

وأبنائه ، وعندئذ انجحت نيتي إلى التدوين ، مقصوداً على ما حيدت من
الحوادث وشاهدت من الوقائع ولمست من العناصر كي أكون في
مأمن من خطر الأخذ عن الغير ، وقد خبرت من طرائق تسجيلهم
للأمور ما خبرت ، وفي عصمة عن زلل التقدير لما لم أكن قد تلقيته
بالذات من مصادره الأكيدة ، غير قاصد في هذا إلى التاريخ الذي
يقتضى التحليل والمقارنة والاستنتاج والتعليق بل مكنتها بأن أقدم
للمؤرخين « مواد » أمينة لاستقراءهم يسندون إليها بحوثهم فتكون
معلومات « على هامش التاريخ » دون أن تكون عنصراً من عناصر
« صلب التاريخ » .

وإذ كان للأشخاص أثر عظيم في تطور « الشيء العام »
وتكليفه فإن تدوين « هوامش » التاريخ يستند عادة إلى الأشخاص
قبل أن يستند إلى الوقائع كما هو الشأن في تدوين التاريخ والتأليف
العلمي على العموم ، وإن لم يكن الأشخاص هم المعنيون بالذات عند
الجديين من المدونين بل هي أعمال هؤلاء الأشخاص التي يريدون
تسجيلها وتقديمها للمؤرخين بالذات

وقد كان منطق الأشياء يقضي على — وقد اعتزمت نشر
وقائعي « على هوامش » التاريخ المصري الحديث — أن أبدأ
بما يتصل « بباعث الوطنية » في فجر النهضة الحديثة ، و « رجلى

الدولة « اللذين سهرأ على كيان مصر في أعصب الأوقات وحثاً على الهبة الشعبية حين أحسا نقص ما في متناول أيديهما من وسائل « دبلوماسية » ، و « بمتعهد الجذوة القومية » لدى جمهرة الهابين للمطالبة بالاستقلال المصرى ، ثم بسائر الذين تولوا المفاوضة مع الحكومة البريطانية — وبينى وبينهم جميعاً ما تنبعث منه « مواد » طريفة لهوامش القضية المصرية — قبل أن يحى دور التدوين فيما يختص بصاحب هذا « الهامش » الأول

كان « منطق » الأشياء يقضى على حقاً باتباع هذا الترتيب والتعقيب . لكن « واقع » الأشياء طغى على منطقها فبدل فى الترتيب وغير فى التعقيب ، ذلك أن سفرأ جليلاً قد أخرجه صديقى الأستاذ الكبير العقاد عن « سعد زغلول » منذ نصف وسنتين ، وان سفرأ جليلاً آخر قد أخرجه صديقى الأستاذ الكبير عبدالرحمن الرافعى بك عن « مصطفى كامل » منذ أسابيع ، وذلك ان صفحات هذا « الهامش » كانت قد أعدت فى الواقع منذ صيف سنة ١٩٣٦ ، وكانت قد أعدت بدافع من تداعى الحوادث الجسام التى حلت بمصر — قبيل تدوينها مباشرة — فى عهد وزارة على ماهر باشا وقد اتصلت بعدة من نواحي الكيان المصرى . ثم لأنها ليست ترجمة لعلى ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا لا يزال فى الحومة وفى الميدان ولا يمكن ترجمته إلا بعد أن يكون نشاطه فى سبيل

« الشيء العام » قد أصبح كلا متكاملًا . بل هي تدوين لوقائع فترة محدودة تميزت بحسب ما اكتنفها وخطير ما جرى فيها .
أما عدلى وأما رشدى ففى عنقى أن أدون للورخين هامشيها وهما حافلان بما يحلى به جيد التاريخ وتزين به صفحاته . وأحسب أن فى عنق غيرى ممن هم أوثق صلة تدوين الهوامش المتصلة بثروت ومواقفه من تصريح ٢٨ فبراير ومن مفاوضات سنة ١٩٢٧ ، والمتصلة بمحمد محمود باشا ومواقفه من تأليف الوفد ومفاوضات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٦ ، وكذلك المتصلة بعبد العزيز فهمى باشا ومواقفه من تأليف الوفد ومفاوضات ملهى واستصدار الدستور

وقد كان مفروضاً أن ينشر هذا « الهامش » فى صيف سنة ١٩٣٦ وقت تدوينه أو فى خريفها بعيد تدوينه ، وقد أعلنت عن ذلك فعلاً فى مجلة « الشباب » بعدد ١٣ مايو من سنة ١٩٣٦ ، لكن قيام المفاوضات بين مصر وإنجلترا فى ذلك الحين كان ينتزع التفكير من غير ميادين تلك المفاوضات . ثم إن رحلتى بعد إذ اعتزلت السياسة والصحافة فى أوائل سنة ١٩٣٧ إلى الشام وإلى العراق قد حالت دون التفرغ لمقتضيات الطبع والنشر . وكذلك كانت الحال فى الصيف المنقضى الذى استمرت فيه معالجتى من آثار حادث بغداد

ومن ثم تولتني « مكتبة النهضة المصرية » إلى أن نزلت لها
عن حق نشر هذا الهامش في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، وها هي
تخرجه في اليوم الذي يكتمل فيه انقضاء ثلاثة أعوام على تأليف
وزارة علي ماهر باشا في الثلاثين من يناير لسنة ١٩٣٦ ، وقد بلغ
عدد أيام عهدها « مئة » ، علقنا عليها يوم تمامها في مجلة « الشباب »
بالعبارات التالية :

« ليست هي « الأيام المئة » المعروفة في تاريخ فرنسا وتاريخ
« نابليون » . لكنها « الأيام المئة » المصرية التي جعل تولي حضرة
صاحب الدولة علي ماهر باشا رئاسة الحكومة مدتها عهداً مميّزاً في
تاريخ مصر الحديث ستجمل صفحاته بما هي جديرة به من تقدير
وبما لظروف حوادثها من ندورة

« فقد ولي علي ماهر باشا الحكم في اليوم الثلاثين من شهر يناير
لسنة ١٩٣٦ واعتزله مستقيلاً في اليوم التاسع من شهر مايو الحالي
فتكون مدة ولايته مئة يوم كاملة .

« وولي ماهر باشا الحكم في ظروف دقيقة أضاف إلى حرجها
ذلك الإيغال في التقاعد الذي تجلّى في خلق نسيم باشا في أخريات
أيام حكمه كما أضافت إلى دقتها ظروف تأليف « الجبهة القومية »
والرغبة في قيام المفاوضات المصرية البريتانية على أسس معلومة .
وزاد من دقة ذلك كله إنحراف صحة الملك انحرافاً لم يكن من

البشرية في شيء أن يطلب اليه الانهماك في أعمال الدولة الانهماك الذي كانت تستدعيه دقة الأحوال . ناهيك عن تلبد الجوارح الدولية وسرعة تداعى الحوادث المتصلة بالمشكلة الايتالية الحبشية .

« وهذا كله إلى ما كان » تقاعد « نسيم باشا قد دها به الإدارة المصرية فجعلها في حاجة إلى تلقيحها بدم قى مصلح وثاب .

« ثم نزلت الطواري . وفوجئت البلاد بوفاة الملك في ظروف تناوبها فيها اليأس والرجاء من حيث الصحة الملكية وتناوبها فيها الاقدام والاحجام من حيث التقاليد الدستورية . ولم يكن مجلس النواب قد أجريت الانتخابات العامة له ، ولم تكن انتخابات مجلس الشيوخ قريبة الموعد ، وكان لابد من تلمس حل تكرر به سيادة الأمة وتعلو به كلمة البرلمان . ولم يكن خمسا الشيوخ قد عينوا بالطبع وكان لابد من التوفيق بين ضرورة التعيين قبل اجتماع البرلمان وبين رضا الكثرة البرلمانية التي ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا التعيين

« واجه ذلك كله على ماهر باشا وتابعه خلال « الأيام المئة » التي تولى فيها الحكم فأحسن التصرف ما أحسن وأجاد التوجيه ما أجاد ووفق في إقدامه ما وفق . والقراء يعرفون ما أعاد ماهر باشا إلى الحكومة من هبة وما نشر عليها في الوقت نفسه من

ديموقراطية ، وما أحكم بينها وبين الصحافة ممثلة الرأي العام النابه من صلات وما حقق في مختلف النواحي القضائية والادارية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية من اصلاحات ، وما بذل في سبيل الاحتفاظ بالوحدة القومية من جهود ، وما وفق إليه آخر الأمر من حل سعيد حقاً للامزمة الدستورية بتقديم موعد الانتخاب للشيوخ تقديمًا سمح للبرلمان بالانعقاد في مدى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، فأنقذ بذلك الموقف الدستوري جميعاً وثبت أقدام الديموقراطية المصرية تثبيتاً

« وان نستطيع العرض في هذه الكلمة ولا في كلمات عدة تالية إلى تفصيل ما قام به على ماهر باشا في « الأيام المئة » من فتح عظيم . وقد سجل له أوصياء العرش في كتاب قبولهم استقالة وزارته ما سجلوا من مجمل فضله ، ومن أجل هذا فانا قد آلينا على أنفسنا أن نهدي قراء « الشباب » قريباً رسالة خاصة اخترنا لها « الأيام المئة » عنواناً وسنضمنها تحليلاً اشخصية ماهر باشا وتفضيلاً لتصرفاته واصلاحاته التي قام بها في عهد حكمه الموفق الذي سيزكره له المصريون دواماً بالخير والعرفان »

محمد . هر باشا شخصية فذة . عصامي نشأ نشأة عصره . دخل المدارس الابتدائية فالتجهيزية فالحرية ، يوم كانت الحرية في مصر على نظام فرنسي متين ، وانخرط في سلك الجيش المصري ، يوم كان ضباطه يمتلكون ناصية الثقافة العسكرية ويعتادون النظام القويم . ثم تدرج في سلك المناصب إلى أن صار وكيلا لنظارة الحرية . ووقعت حادثة الحدود فكان فيها إلى جانب الحديو سندا قويا ، يكاد ينفرد دون سائر الوزراء والكبراء بالنظر إليها نظرة وطنية مصرية يعارض بها الانجليز ولورد كتشنر أصدق المعارضة ، ولذلك أقصى عن منصب وكالة الحرية وعين محافظا للقنال ثم محافظا للقاهرة .

ظل ذكره ماثلا في الأذهان ، متداولا في المحافل ، يحول بخاطر الناس : شيوخهم المعاصرين له ، وشبابهم المزاملين لأبنائه ، والممارين أمام داره الكبرى التي كادت تقيم وحدها في شارع العباسية عند ابتداء تنظيمه وقبيل مرور مركبات الترام فيه .

وكان وجه امتياز محمد ماهر باشا على سائر معاصريه من المصريين ، بل عليهم حتى اليوم ، أنه كان بالرغم من مشاغله الكبرى يعنى عناية شخصية دقيقة بتهديب أبنائه والاشراف عن قرب على تكوين خلقهم وتدريب معارفهم . رزق خمسة أولاد : مصطفى وعلى ومحمود واحمد وأمين ، فكان همه الأول أن يغرس فيهم فضائل « النظام » ، تلك الصفة التي أخذها من تفوقه العسكري والتي يعرف أنها تنقص المصريين نقصا عظيما .

أدخل أبناءه القسم الداخلى فى المدرسة إمعانا فى تعويدهم الدقة والاعتماد على الذات ، فلما أنمروا دراستهم الثانوية - ولم يكن بالمدارس العالية أقسام داخلية - هبأ لهم فى المنزل أسباب تلك الدقة وذلك الاعتماد ، فجعل أمر إدارته أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها كل أسبوع ، وتكون مهمة صاحب النوبة منهم السهر على نظافة المنزل وملحقاته كلها ومراعاة ما يعد للأكل لأصحاب الدار وللخدم أيضا . وكان الجلوس إلى المائدة فرصة يفتنر بها للتحدث إليهم فى الأخلاق وتقويمهم والاستماع إلى تلخيصاتهم للكتب التى كان يرشدهم إلى قراءتها ويكافئهم على ما يبدو منهم من تميز فى سبيلها أو سبيل غيرها من المظاهر العقلية والعملية .

مرضت إحدى بناته وهو محافظ للقلال فبعث إلى القاهرة يسأل عن صحتها فأبرق له أحد أولاده يقول :

« سعادة المحافظ بورسعيد صحتها جيدة »

على «

فلما جاء المحافظ إلى القاهرة على عادته فى نهاية الأسبوع أعلن وهو مجتمع بأهله إلى المائدة خبر البرقية وأشاد باختصارها ودقتها ، وقدم لمرسلها قلم رصاص من فضة مكافأة على ما أظهر . وكان هو «على ماهر» الناشئ فى تلك البيئة الفذة بالنسبة لمصر ولغير واحدة من الأمم العربية فى نظم التربية وتقاليد التهذيب ، ثم الذى تولى رئاسة مجلس الوزراء فى مصر لأول مرة سنة ١٩٣٦ ودامت رئاسته مائة يوم حفلات بحلائل الأعمال وسط أدق الظروف وأخطرها .

والواقع أنه كان منذ نعومة أظفاره مدعوا إلى الرياسة ، مطبوعا على الرجولة وتقدير التبعات . فقد رأس وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية جمعية « الهلال والنجمة » التي أسست فيها تعهدا لملكية الخطابة والبحث عند التلاميذ . وحدث أن لجأ التلاميذ مرة إلى الاضراب اضرابا تولاه الناظر - مستر اليوت - بما عالج أسبابه ، وأراد أن يطمئن إلى عدم العودة إليه في المستقبل فنادى رئيس الجمعية وسأله : هل يتعهد بعدم وقوع اضراب جديد ؟ فأجابه الفتى على ماهر بأنه لا يستطيع الوعد بما يسأل عنه فهو إذا كان لا يحب الاضراب فأنما هو لا يحب الاستبداد أيضا . وفي عطلة من العطلات الصيفية أثناء الدراسة الثانوية رحل على ماهر متفردا إلى أوروبا ، وتنقل بين ربوع سويسرا ، فدون مشاهداته أثناء رحلته وطبعها وهو تلميذ في المدرسة الخديوية فخرجت متضمنة ملاحظات دقيقة ومقارنات بين الحياة الاجتماعية في أوروبا وفي مصر ووصف التسلفه جبال الثلوج يعتز بمثلها غير واحد من كتاب اليوم المعدودين . وهكذا ، بتعاليم تربيته البيتية الفذة ، وبتكوينه الخلقى المستند إلى المشاهدات والحقائق الواقعة ، إلى جانب جمعته العلمية التي لم تكن محتوية ما تعلمه في المدارس وحده ، بل نتائج قراءته الخاصة أيضا ، بدأ على ماهر حياته العلمية ، بعد إذ أتم دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة ، مسلحا بعناصر قلما توافرت لمن في مثل سنه من المصريين ، وحاملا ما تنوء به جهود الكهول والشيوخ المحنكين ، فقد توفي والده في التاسعة والأربعين من عمره وعين هو وصيا على اخوته - وإن لم يكن أكبرهم سنا - إذ كانت سنه لا تتجاوز التاسعة عشرة .

وبدا حياته العملية محاميا . وأراد أن يعمل في المحاماة الأهلية وفي المحاماة المختطة معا . وحلا لفتح زغلول أن يشترك في اختيار المكاتب التي يعمل فيها المحامي المبتدىء فوق اختياره على مكتب « كارتون دى فيار » للمحاماة المختطة وعلى مكتب محمد يوسف بك للمحاماة الأهلية وكانت لديه في ذلك العهد جميع قضايا وزارة الأوقاف . وما بدأ على ماهر عمله في المحاماة حتى صدمته خلال اتصاله فيها بالزملاء . وبالقضاة صدمات كانت له دروسا قيمة في تعرف طبائع الناس .

جاءه يوما محام يبلغه في الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهم طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الاجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضى بهذا الطلب ، فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شىء مما أخبره به الزميل . فعاد إليه ملاحظا ، فلم يكن إلا أن أجاب :

— «الذنب ذنبك لماذا صدقتنى !»

ثم حدث أن وقف محامى خصوم موكلى على ماهر يطالب بالتأجيل ويقول ان هناك مستندات جديدة تستدعى هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول انها تتضمن هذه المستندات . وكان على ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التي أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درسا عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك بيد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تسلم منها المستندات . وأخذت المحكمة الأوراق

التي كان المحامي يمد يد بها فوجدتها بيضاء ونطق القاضى بالتأجيل
« فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحا :
« أعجب لمحام يكذب وأعجب لقاض يصادق على الكذب »
فلم ير القاضى بدا من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها وفتح
باب المرافعة فى القضية دون تأجيل .

وامتاز على ماهر فى المحاماة امتيازاً جعل وزارة الحقانية تختاره

للقضاء. بعد ثلاث سنين . فتولى قضاء محكمة الازبكية وكان اختصاصها فى ذلك العهد واسعاً يشمل اختصاص محكمتى بولاق والوايلى الحاليتين ، فلم يكتف بها بل طلب أن يجلس فى محكمة عابدين أيضاً ليعنى بدرس أحوال الاحداث وكان يعالج أمرهم وأمر انزلاقهم فى هاوية الاجرام عن طريق تعرف حالتهم العائلية . فكان يطلب الى كاتب الجلسة اثبات حالات آباء الاحداث : هل هم متزوجون بأكثر من واحدة ؟ وهل أم الحدث هى التى تعيش مع أبيه ؟ وأخرج من ذلك كله إحصاء دلى به على ان القلق العائلى هو الذى يرجع إليه فى الغالب سبب اجرام الاحداث ، كما دلى على ان معتادى الاجرام انما قد بدأوا صغاراً وتحت تأثير ذلك القلق العائلى ولعله من أجل هذا كان يميل دائماً وهو يتولى منصب وزير الحقانية الى تنظيم الزواج بأكثر من واحدة وتقييده بحيث لا يتم إلا باذن القاضى .

وكان من مميزاتة أثناء الخمس السنوات التى تولى فيها القضاء انه لا يتقيد بحرفية القانون بل ينظر إلى القضايا التى يفصل فيها نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

كان يشق عليه حين يتضح له تزوير الشهادة أن يخرج شهود الزور من ساحة المحكمة أحراراً هائنين بينما يظل المحبوسون من جراء الشهادة التى ثبت زورها فى السجون ، فكان حين تثبت له شهادة الزور يأمر

بإدخال شهودها في قفص الاتهام وبإخراج المتهمين منه في الجلسة ذاتها ، وهو لا يجمل أن التنفيذ فوراً يسرى في حالات معينة ليس بينها حالة شهادة الزور اللهم إلا أمام القاضي المدني ، ولكنه كانت يتوسع في التطبيق ويقيس على ما يقع أمام القاضي المدني في حالة شهادة الزور دون تقييد بحرفية القانون .

وكان من اجتماعية نظراته إلى القضايا المعروضة عليه أن يضع نفسه موضع الجمهور ويعنى باستخلاص الحقوق أكثر من عنايته بتوقيع العقاب . وغير مرة كان يرى التهمة ثابتة في جريمة من جرائم خيانة الأمانة فكان يقرر ثبوت التهمة ويعلن في الوقت نفسه تأجيل النطق بالحكم فإذا ما أدى المتهم الدين أثناء مدة التأجيل عامله في حكمه معاملة متناسبة مع تصرفه وإلا عاقبه عقاباً شديداً وكان هذا التصرف الاجتماعي يفيد في كل الأحوال التي لجأ إليه فيها .

ولما كان مفتشاً في النياية تولى أمر الطعون في الانتخابات العامة التي جرت للجمعية التشريعية ولم تكن لقانون الانتخاب مذكرة تفسيرية ، وكان يحسب مبادئ هذا القانون مأخوذة من القانون البلجيكي ، فراح يبحث عن تفسير بعض الحالات فلم يجد ما وارده في شروح هذا القانون ، فاجتهد وأوصله اجتهاده إلى أخذ الأمور أخذاً عملياً . فإذا كان الطعن متصلاً بمخالفة لها علاقة بأمر جوهرى من أمور الانتخاب اعتبر المخالفة مبطلة له وإن لم تكن متصلة بأمر جوهرى يغير من نتيجة الانتخابات اعتبرها غير مبطلة إذ لا ضرر منها . وكان مستر « بوند » وكيل محكمة الاستئناف العتيد هو الذى يرأس هيئة النظر في الطعون فهاله المرقف

العملى الذى يقفه ذلك المصرى من موضوع الانتخابات و الطعون فيها
فسأله : اى كتاب تقرأ فى ذلك الصدد ؟ فأجابه :

« إني حاولت الاطلاع فلم أجد ما أقرأ فاجتهدت »

فقال له « بوند » :

— « حسبك تقرأ الكتاب الذى أقرأ أنا فيه الآن »

وكان كتاباً انجليزياً متصلاً بأحكام الانتخابات فى إنجلترا أهدها
إياه وأوصى به خيراً . ولعل هذه الواقعة وما أنتجته من توصية مستر
« بوند » هى التى عجلت فى تنفيذ ما كان رشدى باشا يعتزمه من ترقية
على ماهر مديراً لإدارة المجالس الحسبية التى أمضى فيها أربع سنوات عمل
فيها بروحه الواقعية فنظم ونظف وأنتج كثيراً .

ولعل هذه الروح هى نفسها التى دفعت به الى الاهتمام بقانون الخبراء
وهو وزير للحقانية فيما بعد . وكان قد لاحظ أثناء توليه القضاء ان كثيراً
من القضاة والمحامين لا يتمكنون من قراءة تقارير الخبراء لطولها وتعقدها،
فأقام القانون الجديد على فكرة اجبارهم جميعاً على القراءة إذ اقتبس من
التشريع الانجليزى فكرة تقديم التقرير شفويًا واعتبار الخبير حين يدلى
بتقريره الشفوى شاهداً تنفذ فيه أحكام شهادة الزور .

ولم إلى جانب اجتهاده وواقعيته ونظره إلى المشا كل القضائية
نظرات اجتماعية يحس باستقلاله في القضاء احساساً عميقاً . عرضت عليه
قضية اتهم فيها بمول من كبار الممولين الذين يستطيعون مغادرة القطر في
لحظات ، ودفع الوكيل بعدم اختصاص المحاكم الاملية وكانت المحاكم
المختلطة قد حكمت بعدم اختصاصها هي الأخرى من قبل ، وطلب المحامي
الافراج عن موكله ولو بكفالة . فقاضى على ماهر باختصاص القضاء الاهلي
وأفرج عن المتهم بكفالة ألف جنيه ولم يتضمن الحكم أسباباً لما رآه في
أمر الاختصاص . وكان سعد باشا ناظراً للحقانية . فاستدعاه وحدثه
في أمر الحكم بالاختصاص والكفالة التي لم تكن العادة قد جرت بالذهاب
بها إلى ذلك الحد . فرفض أن يجيب سعد باشا إلى حديثه بشأن قضية
ينظرها . وسأله أية صفة يتحدث هو إليه ؟ وفطن سعد باشا إلى الأمر
فأجاب انه يتحدث بصفة الصديق لا بصفة ناظر الحقانية . فأدلى إليه على
ماهر بأنه كان معتزماً أن يفرض خمسة آلاف جنيه كفالة ولكنه
اكتفى بالآلاف وبأنه بصفته قاضياً جزئياً لم يكن مقيداً بتضمين حكمه
أسباب رأيه في الاختصاص . ووقف التدخل عند هذا الحد

وجاءت الهدنة وكان لا يزال مديراً لإدارة المجالس الحسينية وكان له في الواقع اتصال برجال الوفد قبل تأليفه وأثناء السعي في سبيل تأليفه ، وكان له رأى في الاتجاه الذى اتجه به برنامجه . فقد كان بعضهم يشير على الوفد بالوقوف عند حد المطالبة بالاستقلال الذاتى لكنه لاحظ أن الوفد بهذا إنما يتنازل عما لا يملك التنازل عنه ، وهو استقلال مصر الكامل ، وإن واجب الوفد هو أن يطالب بمطالب الأمة القومية دون أن يعنى بما يستطيع التوفيق إلى تحقيقه منها بالفعل .

وقبض على سعد وأصحابه الثلاثة : وقامت قيامة الناس في مصر . وقال لورد كرزون قوله الشهيرة :

« ان فئة الموظفين وهى الفئة الفاقهة العاقلة ليست مع الوفد في حركته ، بل هى في « ناحية الانجليز » .

فقامت قيامة الموظفين . وكان تنظيم قيامها راجعاً الى الطريقة العملية التى دبرت بها حركتهم في مكتب مدير إدارة المجالس الحسينية بالذات . فقد اجتمع النواب عن الموظفين فيه وطرحوا عليهم مسألة الاضراب فذهب بعضهم الى القول به الى ما لانهاية ، وذهب بعضهم الآخر الى القول به لأجل طویل ، وقال بعضهم الثالث بالاضراب ثلاثة أيام فقط . وكان من أثر عقلية على ماهر العملية أن أقنع زملاءه بالأخذ بأضعف التيارات تحقيقاً للاجماع من ناحية ، واقتناعاً منه من ناحية أخرى بأن الموظفين إذا سهل خروجهم من دور الحكومة فإن عودتهم اليها ستكون من أصعب الأمور . وتقرر أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات حتى

يكون تحمل الصرف ميسوراً . وذهبت عملية على ماهر إلى حد اعتبار
تقدم مندوبى الموظفين للإجابة عما يوجهه الوزراء اليهم من سؤال شرفاً
ينالونه ويتسابقون فى سبيله . فكان كل منهم يشعر عن هذا الطريق بنصيده
فى الجهاد وفى الاستعداد للتضحية . وكان يطلب إلى ماهر باشا أن يعقد
لجنة مندوبى الموظفين خارج ديوان وزارة الحقانية ولكنه كان يرفض
هذا الطلب إذ يعتبر نفسه وزملاءه مطالبين بحقوق وطنية فى فترة من
فترات الأمة التاريخية ، فلا تتنافى المطالبة بهذه الحقوق ، وقيام الموظفين
بواجباتهم العامة .

وافرج عن سعد وصحبه . وسمح للوفد بالسفر إلى باريس وجاءت
وزارة رشدي باشا فطلبت لجنة الموظفين منها أن تعطي الوفد تفويضا
فلم تستطع فاستمر الموظفون في الاضراب وسقطت الوزارة بسبب
هذا الاستمرار بعد أربعة عشر يوما .

ثم جاءت وزارة سعيد باشا وأرادت تشتيت لجنة الموظفين فنقلت
على ماهر إلى محكمة أسيوط فرفض النقل ، ورفضه بكتاب سجل فيه حقيقة
ما قصد إليه الوزارة من ذلك النقل فرفعت وزارة الحقانية كتابه إلى
مجلس الوزراء الذي قرر فصله .

عند ذلك رأى سعد باشا وهو في باريس أن يكون على ماهر عضوا
في الوفد المصري . فلما أعلن « لور- اللني » أن الحماية باقية أصدرت لجنة
الوفد المركزية بالقاهرة بيانا أمضاه محمود باشا سليمان ، وكان بيانا قصيرا
لم يتجاوز الخمسة عشر سطرا تضمنت رفض الحماية وإعلان الاستقلال ،
وكان على ماهر هو الذي وضع صيغة هذا البيان الذي اعتقل من أجل
إصداره محمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد ومعهما على ماهر . وكانت
للقبض على الأخير منهم ظروف طريفة :

خرج من منزله بهليو بوليس ميسكراً ليلعب « التنس » وعاد نحو
الساعة السابعة فوجد ثلاثين جندياً انجليزياً بخوذهم الحديدية يحيطون
بالمزل وإلى جانبهم سيارة عادية وأخرى من سيارات النقل الكبرى كما
وجد الجيران يطلون من نوافذهم ويومنون إليه مشيرين بالرجوع ، ففهم

أن المسألة مسألة قبض واعتقال وتقدم من منزله في هدوء ودخله وإذا بضابط الجايزى من رتبة اليوزباشى يحببه ويخبره أن لديه أمراً بالقبض عليه ، فقال له إنه عائد من رياضته اليومية وسأله ، هل يرى مانعا من السماح له بالاستحمام وتغيير ملابسه قبل أن يرافقه ، فأجاب الضابط نفيا ، فقال له إنه يسره أن يقدم له الخادم الطعام إذ قد يكون غادر معسكره في ساعة مبكرة دون الافطار ، فشكر له الضابط وتناول الطعام بينما كان هو يستحم ويغير ملابسه ويضع في جيبه بعض النقود ويحمل صندوق سيجار .

ونزل إلى الطبقة الأولى من داره وخرج مع الضابط وركب السيارة وأشار للضابط بالركوب إلى جانبه . وكان على ماهر في ذلك الوقت مخصصاً قسماً من حديقة منزله للازهار التى يعنى بها عناية خاصة ، فقدم للضابط سيجارا وسأله هل طاف الحديقة ورأى ما فيها من زهر « الكرز تيم » ؟ وسكت . ودام السكوت بين الراكبين والسيارة في طريقها إلى أن وصلا إلى ميدان باب الحديد ، فقال الضابط لصاحبه :
— « انك لم تسألنى إلى أين أنت ذاهب »

فأجاب على ماهر :

— « لا فائدة من السؤال إذ أعرف أنى فقدت حريقى وكفى »

فقال الضابط :

— « إنك ذاهب إلى معسكر قصر النيل »

ووصلت السيارة إلى قشلاق قصر النيل . فقدم الضابط على ماهر

لقومندان المعسكر ورفع تقريراً عما لقيه من معاملة وصفها بأنها معاملة

« جتلمان » وأرادوا تفتيش المقبوض عليه فقال لهم إنه قاض ، وأنه يحس أن تفتيشه اهانة . فطلبوا إليه أن يذكر لهم ما في جيوبه فقال إن فيها نقودا و « بلوك نوت » . فطلبوا منه النقود وسلمها وطلبوا « البلوك نوت » فرفض إعطاؤها إذ يريد أن بدون فيها بعض مذكرات ، فتركوها معه ، ثم قال لهم أنه خرج من المنزل على عجل فلم يأخذ معه كتبها يقرأها فأخذوه إلى مكتبة القشلاق وأعطوه الكتب التي أرادها .

وأكرموا وفادته فخصصوا له غرفة جديدة فراشها وعينوا جنودا لخدمته وأباحوا له الرياضة التي يقوم بها .

وبعد عشرة أيام من القبض عليه واعتقاله في قشلاق قصر النيل طلبوا إليه أن يختار جهة بعيدة عن القاهرة يقيم فيها فطلب أن تكون إقامته في الاقصر بفندق « ووتر بالاس » وسافر إلى الاقصر وظل فيها حتى اليوم الثالث من شهر يناير لسنة ١٩٢٠ . وفي « ووتر بالاس » كان ينزل في الوقت ذاته الكاتب السياسى الانجليزى المعروف سير « فالتين تشيرول » ويضع كتابه عن المسألة المصرية . فلما علم بوصول على ماهر تعرف إليه وطلب أن يجالسه فقبل ، وكثر تبادل الحديث بينهما .

وليات لجنة ملتر قد جاءت إلى مصر واستطاعت أن تتصل

برشدي وعدلى وثروت فدارت بينها وبينهم أحاديث رؤى من المصلحة العامة إبلاغها إلى الوفد بباريس . وكان هناك شقاق في الصفوف بين أعضاء الوفد فاختر على ماهر للسفر إلى باريس كي يصلح ذات بين الوفد من ناحية وكى ينقل إلى أعضائه من ناحية أخرى شعور مصر في تلك الآونة ويرفع لسعد باشا صورة الأحاديث التي دارت بين « الوزراء الثلاثة » ولورد ملتر . فغادر الأقصر وقصد إلى باريس مباشرة .

وبعد أن قام بالمهام التي كلف بها ظل في باريس وهو عضو في الوفد يحضر جلساته ويتبادل الرأي مع أعضائه . وهناك اتجه به التفكير إلى المباحث الدستورية والسوابق السياسية ، فعكف يقرأ بعض المؤلفات المتصلة بالموضوعين وتعرف إلى الأستاذ « جوفر دلا برادل » أستاذ الفقه الدستوري بكلية الحقوق بباريس وممثل الحكومة الفرنسية في أكثر من مؤتمر دولي ، وأخذ يدرس معه « الحالات » المصرية ويطبق عليها السوابق في مختلف الميادين البرلمانية والنيابية . وكانت تلك فرصة سنحت للبحث مع الأستاذ الفرنسي الكبير في القانون الدولي وظهرت الافادة منها عند ما عين على ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق فاختر مادة القانون الدولي العام لتدريسها واخراج سفر نفيس فيها كما ظهرت الافادة منها خلال الآراء التي تقدم بها في لجنة الدستور .

وحدث بعد ذلك أن جاء إلى باريس سر «سيسل هرست»

المستشار القضائي لوزارة الخارجية البريطانية للاتصال بالوفد توطئة لبدء المحادثات بينه وبين لجنة ملنر ، ورأى الوفد مناسبة هذه المحادثات ، ليكن رأى بعضهم وجوب استشارة البلاد في أمر السفر إلى لندن لهذا الغرض فعارض على ماهر في هذه الاستشارة لتعلقها بمجرد اجراءات من حق الوكيل أن يتصرف فيها ورأى الاكتفاء باعلان الذهاب ومطالبة البلاد بالدعاء للوفد بالتوفيق . وكان الذى رأى . فكتب شوقى دعاءه الذى تلى فى المساجد والكنائس . ورأى الوفد أن يوفد ثلاثة من أعضائه إلى لندن يرافقون عدلى باشا ويكونون إلى جانبه أثناء اتصاله بلورد ملنر تمهيدا لاجتماعه بهيئة الوفد الكاملة . فكان هؤلاء الثلاثة هم : عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر .

ولما انتهت المحادثات إلى مشروع ملنر ورأى الوفد ضرورة عرضه على البلاد وإيفاد أربعة من أعضائه إلى مصر فى هذه المهمة الدقيقة كان على ماهر أحد هؤلاء الأربعة إلى جانب محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المسكباتى . وفى عودتهم إلى باريس اصطحبوا معهم أعضاء الوفد الذين كانوا مقيمين فى القاهرة ولم يشتركوا فى المحادثات التى جرت مع لجنة ملنر وهم : حافظ عفيفى وويصا واصف ومصطفى النحاس . وفى الطريق أصر على ماهر على أن يدون محضراً يتضمن طريقة عرض المشروع على البلاد ونتيجة هذا العرض وكانت التدوين على ثلاثة

أعمدة : ذكر النص الأصلي في أولها ، ووضع تفسير الأعضاء الأربعة في ثانيها ، وسجلت ملاحظات الناس في ثالثها . وكتب مدونو المحضر في نهايته أن تفسير الأربعة الأعضاء مضافة إليه ملاحظات الناس هو ما ترغبه الأمة على اعتبار أن الملاحظات إنما هي « تحفظات » وإن كانت الهيئات التي أبدتها كانت قد اكتفت باعتبارها رغبات ثقة منها بأن الوفد سيستمسك بها بمجرد اطلاعه عليها .

وأراد سعد باشا ألا يقصد الوفد بكامل هيئته إلى لندن لاستئناف المحادثات على ضوء هذه التحفظات واقترح أن يكتفى بذهاب ثلاثة من رجاله - وكانوا كلهم بياريس في ذلك الوقت - فعرض عليهم انتخاب أولئك الثلاثة الذين ينيونهم في الذهاب إلى لندن والقيام بالمفاوضات فأسفرت النتيجة عن انتخاب سعد باشا وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ، وكان انتخابهم بطريق الاقتراع السرى ، وذهبت الهيئة المنتخبة إلى لندن ولكنها لم تلبث أن استدعت إليها سائر الأعضاء لحضور مرحلة المحادثات الثانية .

وفي لندن ثم في باريس قامت بين الزعماء خلافات : بين سعد وعدلى في لندن ، وبين سعد وصحبه في باريس ، فوقف على ماهر من تلك الخلافات موقف الموفق الساعى إلى إعادة الوثام إلى النفوس والتراس إلى الصفوف . وكان من التديلات التى لجأ إليها فيما قام بين سعد وعدلى قوله لسعد باشا :

— « ان قواد نابليون هم الذين كسبوا له المواقع ومع ذلك فان الفخر كله قد عاد اليه ، والانتصارات كلها قد نسبت له ، فليس يضير أن يحول عدلى باشا جولة فالنصر كله عائد آخر الامر لسعد » .

وفي باريس ، وقد قرر المنشقون أن يعودوا إلى مصر ولم يبق مع سعد باشا غير على ماهر وسينوت حنا وواصف غالى ، استأذن على ماهر سعد باشا واصطحب معه سينوت حنا وقصدا إلى المحطة لتوديع العائدين وكانت كلماته لآخوانه قبيل سفرهم : « انهم فى البحر سيهدأون ، وسيرون ان الاختلاف بين الفريقين إنما هو اختلاف فى الاجراءات ليس غير ، فلا يحق أن تشغل به البلاد ، وموضوعه لن يجرى . أوانه قبل ستة أشهر على الأقل » وكان موضوع الخلاف راجعاً إلى المفاوضة هل تجرى قبل الغاء الحماية أو بعده . وكان المختلفون قد سألوا على ماهر قبل أن يتحرك القطار بهم ترى ماذا يكون الحال لو أبلغ سعد باشا أمر الخلاف للبلد ، فأجابهم : « أستقيل » وعاد إلى سعد وأبلغه كل ما جرى بينه وبين آخوانه . وبعد يومين من سفر القوم من باريس سأله سعد باشا هل أطلعته واصل غالى

على البرقية التي أرسلت إلى مصر ؟ فأجابه نفيًا ، فأطلعه سعد باشا عليها وإذا هي برقية « نبتت فكرة » الشهيرة فصاح على ماهر : « إذن وجب على أن أستقيل » فلاحظ سعد باشا أن البرقية أرسلت مهملة وأمر بإرسال برقية أخرى مستعجلة يطلب فيها إلى أمين الرافعي عدم نشر البرقية الأولى . لكن جريدة « الأخبار » كانت قد هيئت للطبع وظهرت البرقية التي فعلت فعلها المشؤم في الصفوف المصرية ...

وعاد سعد باشا إلى مصر في أبريل من سنة ١٩٢١ وطاف على « المنشقين » كاهم واصطحب في طوافه على ماهر وعادت العلاقات بين أعضاء الوفد سيرتها الأولى . لكن الصلح لم يدم لأن الخلاف كان قد دب ديبه بين سعد باشا وعدلى باشا وكان المنشقون قد انتصروا لعدلى باشا .

واعتزم عدلى باشا السفر إلى لندن للمفاوضة هو والوفد الرسمي ، واعتزم سعد باشا إعلان الحرب عليه ، فعارض على ماهر هذا الالتزام الأخير ودال على صدق معارضته بقوله :

« انهم مصريون يذهبون للدفاع عن القضية المصرية . وقد كنا نستأجر أجانب للكتابة والخطابة عن هذه القضية فهلا نسأويهم بهؤلاء الأجانب في الاعتبار ؟ وهم الى ذلك لا يقيدوننا بنتائج سعيهم فلندعهم إذن يعملون فإذا جاءوا بخير قبلناه وان جاءوا بغيره رفضناه . »

لكن سعد باشا لم يرض بهذا التدليل ، فكتب له على ماهر كتابا لم تزد كلماته عن سطر ونصف سطر قال فيه : أنه مختلف وإياه في السياسة العامة فلا يمكنه تحمل موافق الوفد منها ولكنه بصفة كونه مصرياً رهن اشارته في كل عمل معين يفيد فيه . وانسحب إلى داره ، فجاءه إليها ستة وعشرون من أصدقائه السياسيين على رأسهم سعد باشا وقالوا لهم إنما قصدوا إلى داره ليتناولوا الشاي معه فيها . لكنهم أرادوا التحدث إليه في السياسة فاعتذروا انصرفوا إلا الدكتور أحمد ماهر وصادق حنين ظلّا وتحدثا إليه

في أمر الصلح . فأظهر استعدادة لاستئناف العلاقة السياسية بالوفد واشترط لذلك أن يصدر سعد باشا بيانا يقول فيه : إن الروح المعنوية في البلاد قوية ، وإن الوفد الرسمي مادام قد ذهب للمفاوضة قائما بعمل على مسؤوليته وحده ، والكلمة الأخيرة للبلاد وعلى رأسها الوفد ، ولما كان المصريون كلهم اخوانا فيجب أن تتصافى نفوسهم ، ويزول ما فيها من احقاد وليعمل الوفد في انتظار نتيجة المفاوضة على اعمدات الدستور . وحمل الصديقان الاقتراح فقبل سعد باشا شقه الأول ورفض الشق الثاني الخاص بتصافى النفوس وازالة الاحقاد .

وعرض عدلى باشا على ماهر أن يكون وزيرا مفوضا في الوفد الرسمي فاعتذر وأثر أن يظل في داره بعيدا عن النزعات الحزبية مرتسما لنفسه خطة الاشتراك في كل عمل نافع لمصر والامتناع عن المساهمة في أى شيء ضار بها .

واستدعاه السلطان فؤاد متحدثا إليه في المسائل العامة فوقف خلال الحديث على معلومات فذة ، رأى من الفائدة أن يطلع سعد باشا عليها فاستأذن صاحب العظمة وأبلغها رئيس الوفد الذى كان هو قد انسحب من هيئته .

وعاد عدلى باشا من مفاوضاته مستقيلا وأشيع أن السلطات الانجليزية كلفت سعد باشا أن يذهب إلى عزبته ، فاعتبر على ماهر الوفد في خطر ورأى ضرورة احتماله نصيبه في ساعة الخطر ، فذهب إلى « بيت الأمة » وقابل سعدا وأبلغه ما رأى وما اعتزم . وقبض على سعد باشا فكان على ماهر بين أعضاء الوفد الذين أصدروا بيانا لمناسبة اعتقال سعد ، وكان بين الذين قبض عليهم من أجل إصدار البيان .

وأعلن تصريح ٢٨ فبراير ، وكان قد أفرج عن المعتقلين من أعضاء الوفد قبل اعلانه ، وكان على ماهر يرى وجوب الافادة بهذا التصريح عن طريق « وضع اليد » عليه واستمرار المطالبة بتحقيق ما لم يحققه من الآمال القومية حتى تكون المطالبة بها أقوى . وكان ينظر الى ظروف التصريح نظره الى المواقف الحربية التي يتخلى فيها أحد الجيشين المتحاربين عن مكان فيستحتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان .

واختلف في هذا النظر مع بعض أعضاء الوفد وقد انشطروا شطرين أربعة يؤيدون رأيه ، وخمسة يعارضونه . فانسحب للمرة الثانية ولازم داره من جديد . لكنه ظل متصلاً بسعد باشا يكتب له الكتب ويبحث له بالبرقيات في « سيشل » وفي جبل طارق كما ظل على اتصال بأعضاء الوفد في القاهرة وبغيرهم من الزعماء معتبراً نفسه في ذلك كله مصرياً يقوم بواجبه الوطني . ورأى رشدي باشا أن يكون على ماهر وزيراً في وزارة ثروت باشا لكنه اعتذر ، فعرض ثروت باشا عليه وعلى مرقص حنا أن يكونا عضوين بلجنة الدستور فاشترك هو فيها وتجلت خلال أعمالها ملكاته كما تكشف طبيعته الحرة وآراؤه الجريئة . وقد دعاه الملك فؤاد مدى اجتماعات اللجنة ثلاث مرات وطلب اليه تغيير رأيه في بعض الأمور التي كانت تعالج مجداً في اقناعه فرفض وثبت على رفضه . وكانت نظرية الملك ان الافلال من المنح أول الامر ثم اضطراد الزيادة خير من الاكثار ثم الاضطرار الى الانقاص ، وكانت نظرية على ماهر ان اطلاق اليد خير مدرب على تحمل المسئوليات . وكان من نتائج هذا الخلاف ان ظل على ماهر لا يحظى بالمقابلات الملكية التي كان يطلب التشرف بها مدة طويلة وانتهت لجنة الدستور من أعمالها فعاد من جديد يلزم داره .

وجاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم وعرضت عليه منصب

الاستشارة بمحكمة الاستئناف فقبله ، على سابق رفضه منصب الوزارة .
ذلك بأنه على حد ما أعلن في تلك المناسبة قد أصبح بعد الثورة « لا يطبق
أن يكون مرموسا » ، لكنه عين في ا. ا. قع ناظراً لمدرسة الحقوق بعد
أن عدلت الحكومة عن إسناد المنصب لأحد المستشارين الأقدمين بمحكمة
الاستئناف . واختار للتدريس مادة القانون الدولي العام مفيداً من سابق
علاقته في البحث والعمل مع العلامة « لابرا دل » ووضع كتابه الذي
أسهب في جزئه الخاص بالمفاوضات رغبة منه في إيضاح أمرها للباحثين
والطلاب ووزع منه نسخاً على النواب والشيوخ والصحفيين والزعماء

ومن طريف ما وقع له في نظارة الحقوق - وكان سعد باشا رئيساً
للوزارة وعاطف باشا وكيلاً للمعارف - أنه كان يتغيب عن المدرسة
يوم الثلاثاء من كل أسبوع انكباً با منه في داره على تحضير الدرس الذي
كان يلقيه يوم الأربعاء . وعرف عاطف باشا هذه العادة منه فتعمد أن
يسأل عنه في المدرسة كل يوم الثلاثاء ليأخذ عليه سبيلاً . لكنه استمر
على عادته وظل في منصبه العلى الخطير إلى أن جاءت وزارة زيور باشا
فعين وكيلاً للمعارف بالذات . ودام عمله هناك ثلاثة أشهر حلت بعدها
الانتخابات العامة فطلب اليه ثروت باشا أن يفتحهم معركتها فدخلها وفاز
بالنيابة عن دائرة الوايلي . ثم عرض عليه أن يكون وزيراً للمعارف وأن
يدخل حزب الاتحاد معدلاً قانونه كما يشاء ومتكلماً باسم جماعته كما يريد

ويحلوا لماهر باشا أن يذكر لك لهذه المناسبة أن دخوله حزب الاتحاد لم ينل من قوميته وبعد روجه عن الحزبية قليلا . ويدل على صحة قوله بأنه لم يعمل شيئا لحزب الاتحاد وهو وزير للمعارف ، ولا هو وزير للمالية ، بل انه ليفضى إليك بظروف حادثة وقعت وهو وزير للحقانية غضب لها حزب الاتحاد بين من غضب من المقامات والهيئات . ذلك بأنه رغب في تولية الاستاذين زكى على ومصطفى الشوربجى المحامين مستشارين بمحكمة الاستئناف فعرض عليهما الأمر فرفضا فالح حتى تغلب ، وقد لجأ في سبيل اقناعهما إلى اعتبار ضرورة قيامهما بواجبهما الوطنى وهو إنما يريد إلغاء الامتيازات الأجنبية ويريد لهذا الإلغاء أن يدعم القضاء بخير العناصر وهما إنما يجب أن يتحملا نصيبهما من العبء والتضحية كوطنيين . وكان لزكى الأبراشى باشا قريب يتولى منصب الاستشارة بمحكمة استئناف أسيوط ، ومن شأن تعيين المحامين المذكورين مستشارين بمحكمة القاهرة أن يحجب ذلك القريب وأن يقطع عليه سبيل الانتقال إلى العاصمة . وكان فى حزب الشعب وفى حزب الاتحاد من المحامين من يتطلعون لمنصب المستشار فى الاستئناف فأغضب التعيين رجل القصر ورجال الحزبين المتولين الحكم فى ذلك العهد .

ولم يقف الاغضاب عند هذا الحد بل تجاوزته الى الانجليز أنفسهم فالاستاذان من أساطين الحزب الوطنى ، ولا بد أن يلاحظ المستشار القضائى على تعيينهما شيئا . وبالفعل تدخل المستشار وطلب الى الوزير عدم تعيينهما لأن دار المنسوب السامى تعتبر مسألتها من المسائل

السياسية . لكن ماهر باشا لاحظ للمستشار أن كبار القضاة في إنجلترا من يختارون بين كبار المحامين المتصلين بالأحزاب السياسية الانجليزية . فيتركون السياسة عند ما يختارون للقضاء ، وليس ما يمنع مصر من أن تأخذ عن إنجلترا هذا التقليد .

وتم التعيين الذى أغضب الجميع .

وأقبل ماهر باشا وزير الحقانية بمعن في تهيئة أسباب إلغاء الامتيازات

فأتم في ثمانى جلسات وضع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين قضاء على الامتيازات الداخلية وتشعب الأحكام كما تولى إصلاح المحكمة الشرعية خلال شهر واحد كان هو شهر رمضان .

ووقعت حادثة البدارى المحزنة وهو مشبع بروح إصلاح البوليس والقضاء تمهيدا لإلغاء الامتيازات الأجنبية فلم يستطع السكوت عليها وتقدم لمناسبتها بمطالبه الإصلاحية المعروفة ، فلما لم تقبل استقال لا من الوزارة وحدها بل من حزب الاتحاد ومن دائرة سيف الدين أيضا وذهب الى الأقصر .

وجرت ثلاث تشريفات ملكية بعد استقالته ، بمناسبة عيد الفطر وعيد الملك وعيد الأضحى . فحضرها وهو مغضوب عليه ، ثم التمس مقابلة جلالة الملك بمناسبة قرب سفره إلى أوروبا فرفض التماسه ، وسافر وهو مطمئن الى أنه أدى واجبه

ولما عاد من أوروبا في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ أبلغ أن جلالة الملك أحس أنه إنما أدى واجبه حين استقال ، وكلف أن يطالب مقابلة ، فطلبها وتمت ، وسئل كيف يكون إصلاح الحال — وكان قد عاد من أوروبا مع صدقي باشا وكيان صدقي باشا قد أفضى إليه باعتزامه الاستقالة — فأجاب أنه لا يمكن انقاذ البلد إلا على أساس تأليف وزارة يكون كل أعضائها أكفاء مستقلين لا شبهة فيهم ولا فضل لموظفي القصر عليهم ، وتعمل دون تدخل أحد من القصر ذاته .

واستقال صدقي باشا وجاء ظرف تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وعرض على علي ماهر باشا أل يشترك فيها ، فأعاد رأيه السابق على مسمع من الأبراشي باشا ذاته ، فنقله إلى الملك « على طريقته » من ناحية وألح من ألح على يحيى باشا أن يقبل تأليف الوزارة دون قيد ولا شرط من ناحية أخرى ، فاعتذر ماهر باشا عن عدم الاشتراك فيها . وقابله الصحفيون بهذه المناسبة فأعلن لهم أنه أدى واجبه وأنه عائد إلى منزله متمنيا للوزارة الجديدة كل خير .

ولما استقال حافظ عفيفي باشا من مفوضية لندن عرضت وزارة عبد الفتاح باشا المنصب على علي ماهر باشا وعرضته بامتيازات مالية تصل بمخصصاته إلى عشرة آلاف جنيه في السنة فاعتذر لأنه — وقد رفض الاشتراك في الوزارة — لا يمكنه أن يتولى منصبا يمثل فيه هذه الوزارة بالذات . واستمسك برأيه حتى في حضرة الملك الذي قال له أنه في منصبه إنما يمثل الملك فأجاب بل يمثل الملك والحكومة معا

وقصر إن أوروبا للاستشفاء ثم عاد في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٤

وكان قد علم باشتداد المرض على صاحب الجلالة واستدعاء الدكتور « فرجونى » خصيصاً من إيطاليا لعيادة جلالة ، وكان الخلاف قد بلغ أشده بين القائم بأعمال المندوب السامى وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكان مستر بترسون قد دعا ماهر باشا لتناول الغداء فى الاسكندرية ، فانهز رجال القصر الفرصة وقابلوه فى الثغر وأبلغوه أن حضرة صاحب الجلالة ينتظر وهو فى مرضه الشديد أن يعاون ماهر باشا على حفظ حقوقه وحقوق الأمير فاروق . فأجاب باستعداده للقيام بواجبه فى ذلك الصدد ، وسأل عن وجوه الخلاف بين القصر ودار المندوب فأجابوا فى استحياء : « ان الانجليز يطالبوننا الآن بتحقيق ما نصحتنا أنت به منذ سنة »

وتحدث على انفراد مع مستر بترسون بعد الغداء وطلب اليه أن يقول له فى صراحة هل للانجليز طلبات غير تلك الخاصة ببعض الوزراء وتدخل السراى وإبعاد الأبراشى باشا ؟ فأجاب أن ليست هناك طلبات أخرى وأكد أن الانجليز لا يريدون تغيير مركزهم فى مصر ، والاستفادة من الموقف لكسب حقوق جديدة ، فعاق ماهر باشا على هذه الاجابة بقوله : إن البلاد كلها تطلب ما يطلبون وأضاف أن منصب رئيس الديوان الملكى معروض عليه وسأل ترى هل وجوده فيه يسهل تحقيق تلك

الطلبات أو يصعبه ؟ فأجاب مستر بترسون انه يرحب بوجوده في ذلك المنصب الخطير ولكنه استدرك أن لماهر باشا ماضياً عظيماً فلا يصح أن تنقلب شخصيته مجرد ستار يلعب اللاعبون أدوارهم من ورائه . فلاحظ ماهر باشا أنه لم يكن يوماً من الأيام ستاراً لأحد . فقال مستر بترسون : « ولكن الأبراشى باشا هناك فيجب أن يخرج » فقال ماهر باشا : « إن الملك مريض الآن ولا يمكننى أن أطلبه بالتوقيع على أوراق ، وأنا واثق أن الأبراشى باشا لن يتدخل »
فقال مستر بترسون :

- إذن يجب إبعاده على الأقل باجازه لمدة أربعة أشهر نتلّس خلالها حلاً حاسماً وأبلغ ماهر باشا السراى رأى المندوب السامى وعاد إلى القاهرة .

وبعد أسبوع أعلن تعيين زيور باشا رئيساً للديوان . وانصل زيور باشا بماهر باشا تليفونياً — وكان قد جاء من الاسكندرية إلى القاهرة وقابل فيها رجال دار المندوب السامى . وتقابلا بنادى محمد على ، بحضور مراد محسن باشا ، فعرض زيور باشا على ماهر باشا أن ينضم إلى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على أن يخرج منها من يريد من الوزراء ويدخل فيها من يشاء إنقاذاً للموقف فأجاب :

« لقد فات الأوان . فالوزارة مهاجمة من كل النواحي . ضاعت هيبتها ، والشعب كله هائج عليها ، وأثر ذلك ظاهر فى الحملة الصحفية القائمة ، ولا بد من حل حاسم ، وقد أصبحت حلول الترقيع مستحيلة » .

عندئذ سأله زيور باشا « وإذا عرضت عليك الوزارة فهل تقبل ؟ وفى حالة القبول فمن تختار معك ؟ فأجاب : « إن القبول مرهون بالظروف . أما أعضاء الوزراء فأعرض أسماءهم على جلالة الملك مباشرة إذا تم القبول » .

ولم تمض أيام حتى ألفت وزارة نسيم باشا . . . ثم لم تمض شهور حتى تجلى فشل زيور باشا في تمكين الروابط بين السراى والحكومة والأمة فحرت مخبرات مع ماهر باشا ليتولى منصب رئيس الديوان العالى الملكى كى ينقذ الموقف . فقبل ، ومنح زيور باشا إجازة شهرين . وإنما قبل المنصب الخطير — مع الاضطراب الذى سيصيب معيشته من جرأته — لأنه أحس أنه سيستطيع أن يكون نافعا رغم الصعوبات التى تلابس المركز . وكان ذلك فى اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٣٥

وفى اليوم الثانى من ذلك الشهر تشرف بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، وليث فى حضرته ثلاث ساعات متوالية ، من الظهر إلى تمام الساعة الثالثة بعده ، دار الحديث خلالها حول السياسة العامة . وكان رأيه — على ما استفاضت به الأنباء فى ذلك الحين أن الوسيلة الوحيدة لانقاذ الموقف هى أن يكون جلالة الملك فؤاد على استعداد للتعاون مع كبار الرجال فى البلد مهما تكن ميولهم الحزبية ، وأن يعد كل شخص نافع قادر على خدمة مصر صديقا للملك وللنصر ، دون رجعة إلى اعتبارات ماضية ، وأن يكون أساس علاقة المصريين بالسراى إنما هى قدرتهم على خدمة مصر .

وقد استعاد الملك فؤاد ماهر باشا رأيه هذا مرات وهو يفكر فيه . وأعاده جلالته بنفسه غير مرة . ثم أعلن موافقته على الخطة الجديدة التى

دخل بها رئيس الديوان الملكي الجديد إلى القصر . ولم يعرض كلاهما خلال ذلك الاجتماع لتفصيل من التفصيلات .

ولم يكبد ماهر باشا يظفر بالموافقة الملكية على نظريته حتى راح يزور نسيم باشا والنحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا ويحيى باشا إبراهيم والأستاذ الأكبر الشيخ المراغي وحمد باشا الباسل والأستاذ محمد حانظ رمضان بك وغيرهم من الزعماء مختلفي النزعات ومتبايني روابط الاتصال بالقصر حتى ذلك التاريخ . وكذلك استقبل في مكتبه باندیوان العالی بعبدين وبرأس التین عديداً من رجال الصحافة وبينهم من كانوا إلى ذلك العهد في عداد « غير المرغوب فيهم » المدونة أسماؤهم في قائمة القصر السوداء .

وحدث أن زار كاتب هذه السطور ماهر باشا في انايوان العالی ، فلما تشرف دولته بالمقابلة الملكية في اليوم التالي دار بين الملك فؤاد وبينه فيما دار هذا الحوار :

— لقد قابلت محمود عزمي أمس !

— نعم قابلته

— أظن أن سيجيء بعد ذلك دور العقاد ؟

— نعم سيجيء دوره هو الآخر والكل من رعايا مولاي الملك

وعلم ماهر باشا أن بلاغات ديوان كبير الأمانة لا ترسل لجميع الصحف — وكان دولته يحسب أن الصحف التي لا تظهر فيها تلك البلاغات هي التي تمتنع من نشرها — فأمر بتعميم إرسالها تحقيقاً لمبدأ المساواة الذي يعتنقه .

وأراد أن يقرر لرئاسة الديوان العالي تقاليدها : فكان لا يتدخل
الدى الوزارة فى شؤون الادارة التفصيلية إذ يعتبرها من اختصاص الوزراء
المسؤولين وحدهم ، وكان يتقدم بالنصح دون إصرار فى الأمور الثانوية ،
لكنه كان يتدخل فى حزم بالنسبة للأمور المتصلة بالسياسة العامة
والتشريع ، لما للملك من حق مقرر فى الدستور بالنسبة لهذه الأمور .

وقام فى هذا الصدد خلاف كادت تسقط الوزارة بسببه ، وكان
راجعاً إلى قانون الجامعة وتنظيم مجلس ادارتها ، لكن الوزارة تداركت
الامر فى اللحظات الأخيرة وعدلت عن استمساكها بالمشروع الذى
كانت قد رفعت المرسوم به للتوقيع الملكى ، والذى كان يعارضه مجلس
إدارة الجامعة ذاته .

أما بالنسبة لدار المندوب السامى فكان ماهر باشا يحتفظ أزامها
بهية الملك وسلطته ، فتقررت فى عهده تقاليد صالحة منها عدم مفاجأة
الدار الملك بطلبات ، وذلك بأن تقدم هذه الطلبات فى بداية الأمر إلى
رئيس الديوان العالى حتى يتم التفاهم معه بشأنها قبل عرضها على الملك .
وغير مرة عارض ماهر باشا فى رفع مواضيع معينة إلى الملك فرجعت
دار المندوب السامى إلى وزارة الخارجية الانجليزية وانتهت إلى
العدول والنزول عند رأى دولته فى عدم التحدث

وانصل بالقصر أن بعض موظفى دار المندوب السامى يتناولون
الملك فؤاد بما لا يتفق وأصول المجاملة الواجبة . فقصد رئيس الديوان
الملكى إلى الدار وأبدى من الملاحظات ما كان له أثر فعال مباشر مقابلا
بين ما يحاط به اسم جلالة ملك الانجليز عند المصريين من احترام وما

ينبغي أن يحاط به اسم جلالة ملك مصر عند الانجليز من اجلال . وعاد إلى القصر وأبلغ الملك فؤاد أمر مسعاه لدى دار المندوب السامي فقال جلالتة :

« طوال ثمانى عشرة سنة لم يذهب أحد ليقول للانجليز هذا الكلام » وحدث أن رغب الملك فؤاد بعد أن عجزت وزارة نسيم باشا عن اصدار الدستور الذى وافق جلالتة على اعادة إصداره بكتاب ٢٠ ابريل المشهور ^(١) ، رغب فى أن تتولى الحكم وزارة تحظى بثقة الشعب

(١) وهذا نص الكتاب المرفوع إلى جلالة الملك من نسيم باشا ونص الرد الملكى عليه :

• • • • •

لقد ألقى القدر مقاليد الأمور إلينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نيائنا وأدراكنا الكثير من النجاح بحزم فى أعمالنا فضلا من الله وتوفيقا من لدنه . وكل أمانيتنا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحي وبوحيد القوى تحقيقا لقرص ليس فيه هوى . ولكن فائنا مشاركة بعض الجهات فى ذلك دون مجهودنا ونعجلتنا الحوادث قبل أن تبلغ الغرض المقصود . وقد وصلنا بموافقة جلالكم ورضا منكم إلى إلغاء نظام عمت شكاية الناس منه وإلى ابطال ما ترتب عليه من بعض قوانين واجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحررتها متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهداً علينا حقاً إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكملة تصدرونها باعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شئ فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات . الطبقات كما كنت رفعت ذلك لجلالكم وأما متشرف برئاسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ وأيديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وفئد الدستور الاول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ من الانتقاد بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالكم وإلى الشعب

فطلب إلى رئيس ديوانه التفسير والنظر في أمر تلك الرغبة فاتهر ماهر باشا فرصة وجوده يوماً بدار المندوب السامي وعرض خلال حديثه في مسائل متعددة لمسألة الوزارة وذكر أن جلالة الملك يميل إلى تعيين وزارة قومية تضم إلى ثقته ثقة الشعب وتتألف من رجال لهم مكانتهم

المصرى هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكوميه .

والآن وقد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر أمكننا فى خلالها أن نباشر أيضاً ببعض المشاكل الدولية التى كنا فى انتظار اجابتنا على حلها واظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرهما كشكلة الديون العقارية الخاصة وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصدافها إلى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت ولئن كنا اضطررنا الى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات فمكان ذلك نزولاً على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحت على فرنسا وقد وصلنا أيضاً الى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشئ من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن نخسر الحكومة أو تدفع شيئاً لما مشكلة المحاكم المختلطة شأن رئاسة الجلسات واستعمال اللغة العربية فائناً نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعاً من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل اليها بقية تلك الردود .

ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصراً عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن بما لاتزال قائمة وحاولنا حلها بنفس الروح ولمكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبيننا أن النجاح قد يبطئ علينا أكثر مما أبطأ . فبعض عمل الحكومة ويخلق جواً من اللقاق وعدم الاطمئنان رأيت أن أبسط لجلالتكم بينة ؟ وذكرى حتى ينسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق الى ما فيه خير البلاد وسعادة العباد .

وانى لجلالتكم العبد المخلص الأمين .

(محمد توفيق نسيم)

١٧ ابريل سنة ١٩٣٥

من الأمة ولا يضير وزارة الخارجية الانجليزية أن تراهم في الحكم ، بل قد ترحب بهم ، أمثال محمد محمود باشا وحافظ عفيفى باشا وعلى الشمسى باشا ، فأحدث هذا الأسلوب أثره فلم يبد المندوب السامى اعتراضا واكتفى برجاء التأجيل إلى ما بعد اجازة الصيف . وكان من شأن هذا الرجاء وحده أن طال أجل وزارة نسيم باشا إلى شهر سبتمبر على أن الحرب الحبشية الابدالية قد جاءت تقلب الوضع الذى كان

« الكتاب الملكى الصادر الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عزى محمد توفيق نسيم باشا

أحصيتم فى كتابكم الذى قدمته الينا يوم الخميس الماضى ما أنجزته الحكومة من الاعمال التى نرتجى منها جميعا ما يعود على البلاد بالخير والاسعاد . وأبنتم أنكم آخذون فى معالجة ما بقى من الامور المتعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ما احصيتموه لولا ما توجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى اتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن . ولما كنا لا نبغى شيئا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فانا كنا وما زلنا نشد ازركم فى كل ما فيه المصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها والتى فسلمتموها فى كتابكم وانه لمن أعر أمانيتنا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله مثلو الأمة طبقا لاحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو اليه مقتضيات الاحوال أو بوضع دستور تقرر جمعية تأسيسية وطنية على أننا يؤثر الرأى الاول على الثانى اللهم الا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الاخذ بالرأى الثانى . وانا لتوجه الى الله العلى القدير أن يلمنا التوفيق والسداد انه نعم المولى ونعم النصير ،

(فؤاد)

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥

رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥

القصر قد التزمه من دار المندوب السامى ، وقد كان وضع اقدام وبدء باتخاذ الاجراءات فأصبح وضع دفاع ورد للهجمات . ذلك بأن بعض الصحف الانجليزية أبدت قلقها خشية أن تكون ميول الملك فؤاد ايتالية وطلبت دار المندوب السامى اخراج « فيروتشى » بك من السراى وتحديث إلى رئيس الديوان العالى فى ذلك ، فكان جواب ماهر باشا أنه على الرغم من أن تربية الملك فؤاد الأولى قد كانت فى المدارس الايتالية والبيشات الايتالية فان وطنية جلالته ومصريته هما عنده فوق كل اعتبار ، ولذلك فلا محل لمثل المطالبة باخراج « فيروتشى » بك من السراى إلا اذا كان هذا الاخراج جزءاً من خطة عامة تتبع أزام الجالية الايتالية فى مصر كلها فيدخل فيها على اعتبار أنه فرد من أفرادها . وكان من شأن هذا التدليل أن عدلت الدار عن التقدم فى هذا الصدد بأى طلب

ذلك عن التقاليد التى شاء على ماهر باشا أن يقررها بالفعل فى الظروف والحوادث التى وقعت فى عهده بالنسبة لعلاقة رئاسة الديوان العالى بالوزارة وبتدار المندوب السامى أما ما أشار به تدعيماً للبدأ الذى قرره منذ اللحظة الأولى بشأن العلاقات بين القصر والأمة فقد تبين ، فوق تلك المساعى الشخصية التى بذلها للتوفيق بين مختلفى التيارات الحزبية ، فى الروح المتجلية ديمقراطيتها التى أملت رسالة الملك إشعبه لمناسبة عيد الفطر ^(١) وفى النشاط والعطف اللذين وضحا خلال مقابلة

(١) وهذا نص الرسالة الملكية .

الملك لرجال الجبهة القومية وحديثه اليهم ^(١) ، وفي الجهود الجبارة في سبيل الانصال بهذه الجبهة حرصا على وحدتها وحفظا للتوازن بين عناصرها ، وفي سبيل اقرار القواعد التي تقوم عليها الوزارة الجديدة قصد اعادة الحياة النيابية للبلاد عن طريق التمهيد للمفاوضات وأجراء

رسالة من الملك الى شعبه

الى شعبي المحبوب

اقد كان يسعدني أن أشاطر شعبي المحبوب افراحه عن كتب في يوم العيد المبارك لولا أن أطبائي رأوا حرصا على صحتي لآني تتقدم والله الحمد تقديما مطردا أن بشيروا على باجتناب ما تقتضيه التشريفات مدة ساعات طويلة من اجهاد قد يؤثر على وافر العافية التي أنعم الله بها علي .

ولئن حاولت الظروف دون تحقيق ما يخالج نفسي من رغبة ملحة في مشاهدة شعبي الوفي الامين فانها لا تحول دون أن أعرب له بمناسبة العيد السعيد وبعبارات صادرة من أعماق قلبي عمداً كنه له من التمنيات الصادقة بالهناء والرفاهية الدائمة .

والله أسأل أن يمدنا جميعا بعون وتأيد من عنده حتى نحقق ما نرجوه للوطن العزيز من مجد وعظمة
فؤاد

صدر بسرأي القبة العامرة ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

(١) وهذا بيان عن الحديث الملكي كما نشرته الصحف :

« ليس بيننا كبير وصغير فلنجلس جميعا بغير مراعاة الرسميةات وها أنا فيما بينكم كواحد منكم واني لاشعر في هذه اللحظة ونحن جميعا مصريون ندين بالاخلاص والمحبة لبلادنا انا كافراد عائلة واحدة نشعر جميعا بشعور واحد »

« اني ابها السادة قد دعوتكم اولا لاشكركم على المجموعات القيمة التي بذلتوها جميعا في سبيل البلاد منذ زمن بعيد ولاشكركم بهصفة خاصة على تكوين جبهتكم التي نالت بواسطتها البلاد واستتال بواسطتها إن شاء الله كل خير وإنما هذا الخير لا يكون إلا حيث يكون الاخلاص والتضامن . »

انتخابات عامة تتوافر فيها شرائط الحرية والاطمئنان جميعاً وتدعيم هذه الحياة النيابية عن طريق عدم تدخل السراى فى شؤون الحكومة إلا بقدر ما هو مقرر دستورياً وتقرير حرمة السراى بعدم التدخل فى أمورها الخاصة .

د انتم قد اجتمعتم فى هذه الجهة فجنتم اليها من هيئات مختلفة واشتركتم فى عمل واحد على الرغم مما قد يكون بينكم من فوارق فى الراى والاتجاه . فأمل أن تشاربوا على التضحية بكل الاعتبارات الشخصية أو الحزبية فى سبيل وطننا المهدى فإذا ما شعر أحدكم بغضاضة فليعتصم بالصبر وليصبر زميله وعلى كل حال فلا يسأم إذا قامت فى وجهه صعوبة فإن المقام مقام التجلد نظراً للغاية الكبرى التى يتفقونها جميعاً وابتغيها معكم وهى رفعة الوطن . وانى هنا اكلمكم لا كلك فقط ولكن كوالديهم امر اولاده وبهمه دائماً أن يراهم على أحسن حال . وانى كلك لا اعرف أحداً ولا اعرف جماعات لا اعرف الا مصريين ولا اعرف الا مصر وكل المصريين متساوون فى نظرى .

د ان امامكم صعباً جنة فلا بد من الاستعانة عليها بالاناة والحكمة والحزم مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها . وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشؤون العاجلة الحالية مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديداً ولا يخفى ان هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والان وقد عرضت دولة بريطانيا علينا المفاوضات من جديد فالفرصة قائمة لبذل ما نستطاع من جهود فى سبيل انجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد . وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بغضاها ان يشترك زعماء البلاد جميعاً فيها يحقق رغبات البلاد كلها . كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى ان تتعامل مع مصر كلها . انا كملك لا استطيع ان ادخل فى التفاصيل الخاصة بهذه المفاوضات فهذا شأنكم اى شأن ممثلى البلاد ولكن الذى اعرفه ان فيكم جميعاً المقدرة مباشرة هذه المهمة .

د ولم يكن فى الاستطاعة مع تشدد دولة بريطانيا فى القيام بالمفاوضة ان يتأخر الامر حتى رأى البرلمان ولما كانت وزارة دولة نسيم باشا لا تمثل احزاب البلد فان دولة رئيسها قد

ولعل موقف على ماهر باشا من استصدار الأمر الملكي باعادة الدستور هو الذى يصح اعتباره — لقيمته الذاتية ولترتيبه التاريخى أيضاً — متوجاً للاتجاهات الخيرة التى نصح بها رئيس الديوان العالى توثيقاً لعرى ما ينبغى أن يكون محكماً بين الملك وشعبه من روابط وعلاقات . فقد كانت وثائق نسيم باشا الرسمية فى ذلك ملحة فى التفريط فى حقوق مصر المستقلة ذات السيادة ، اذ كانت ترجع الأمر كله — فى السياسة المصرية وفى الدستور المصرى وفى الادارة المصرية — لحكومة إنجلترا ووزرائها . وقد أراد نسيم باشا أن يرجع استصدار الأمر الملكى باعادة الدستور إلى اعتبارات تلك الوثائق الرسمية . فوقف له ماهر باشا فيما أراد ورفض أن يشير الأمر الملكى إلى أى واحد منها بل رفض

اعرب بمد تفاهم معى بالامس عن رغبته فى اخلاء مركزه بما يدعونا الان الى تكوين وزارة ائتلاف وها قد بحثت الامر قبل حضورم مع دولة النحاس باشا واطننا قد اقترينا من ان تفاهم لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة على ذلك وبقي واحد فى المائة وانى متمسك به أيضاً وعلى كل حال فذلك هى رغبتنا التى نشعر بأنهم رغبة البلاد جميعاً فقد آت الاوان بأن تتضافر الكفايات كلها لخدمة البلاد خصوصاً اذا كنا فى صدد حل القضية الكبرى أى قضية الاستقلال ، نعم هناك انتخابات ، نعم هناك برلمان سينعقد ، ولكن الامر اصبح وقد لا يستطاع معه التأخير لاشهر تأتى فاذا ما تم الامر والتهينامن القضية العامة كان فى الاستطاعة أن تأخذ الانظمة الدستورية طريقها التقليدى المعتاد اذ يكون قد جاء الوقت الذى تصبح فيه مشاغلنا مشاغل داخلية محضة لانتمس الشؤون المتعلقة بكيان البلاد بل وجودها .

أيها السادة أن الوقت وقت نضحية والتضحية فى سبيل البلاد تهونان هما كانت غالية وانى أعد جبهتكم بنعضيدى فى المهمة التى اخذتها على عاتقها وانى ارى ان اهم ما فيها بش روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع .

أن يستند في صدوره إلى « عرض مجلس الوزراء ، حتى لا تكون هناك أية شبهة اتصال بملك الوثائق التي صدرت عن رئيس هذا المجلس . واقتصر على الإشارة إلى الأمر الملكي السابق وإلى كتاب جلالة الملك المشهور وراح نسيم باشا يشكو أمره إلى دار المندوب السامي ، وتدخل رجالها بالفعل ، لكن على ماهر باشا أفهمهم أن الحق ليس في جانب نسيم باشا وموقفه . وعارض أى تعديل للأمر الملكي الذى صدر فى نهاية الأمر فى شكله الأول دون أن يلحق بمصر ما كان نسيم باشا يحاول أن يلحقه بها كما حاول مرتين من قبل : حين كان يستصدر الأمر الملكي بإلغاء نظام سنة ١٩٣٠ دون نص على نظام دستورى جديد فأضاف الملك استدراك عبارة : « إلى أن تعود إلى البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها » ثم حين تقدم بكتابه العتيد يقترح فيه إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو إصدار دستور جديد فيعين الملك فى رده عودة دستور سنة ١٩٢٣ بالذات

وبلغ بذلك السيل الزبى فطلب الملك إلى نسيم باشا رفع استقالته فى الحال

وانتهى نسيم باشا برفع استقالته . وشخصت الأبصار كلها إلى
مقصر عابدين تنتظر منه تفريج الأزمة ، ولم تكن أزمة وزارية عادية ،
بل كانت لها مضاعفات عدة زادت خطورة وحملت كواهل من عهدت
الظروف له بمعالجتها ثقل الأعباء . فقد كانت مظاهرات الطلبة قائمة ،
وملاحمتهم مع رجال الشرطة متتابعة ، وكانت الجبهة القومية بالكاد
متألفة ، والانتخابات العامة منتظرة دون تفاهم الأحزاب على اقتحام
غارها أو اقتسام الدوائر فيها ، والمحادثات التهديدية بين مصر وانجلترا
مقرر مبدؤها لكن غير متفق بين الهيئات السياسية على نسبة الاشتراك
فيها ، بل مشكوكا في قيامها من جراء التهديد الذي تضمنه الرد البريتاني
على كتاب الجبهة بشأنها .

ودامت الأزمة ثمانية أيام سويا ، لم تعرف البلاد لها مثيلا في تاريخها
ولم تعهد سراى عابدين بخاصة مثل مظاهرها ، إذ فتحت أبوابها لكل
رجال مصر من جميع الهيئات السياسية والأحزاب ولكل رجال
الصحافة من جميع الاتجاهات والأجناس .

وتجملت ملكات ماهر باشا ... وقد كان يعمل أكثر من عشرين ساعة
في اليوم قادراً صابراً متجلداً يقابل الزعماء على اختلاف مذاهبهم ويستقبل
الصحفيين على تباين مشاربهم يتبادل مع الأولين الرأي ويدلى للثانين
بآخر أنباء الموقف وتطوراته ثم يرفع نتيجة استشاراته إلى جلالة الملك
في منتصف الليل بعض الأحيان ، بعد أن يكون قد اتصل بجلالته تلفونيا

مرات طوال النهار وفي الأمسية . وكان امتياز الصحافة في تلك الأيام الثمانية جلياً فقد أخذ ماهر باشا نفسه بأن يقول لها كل شيء مادامت اذاعته لاتضر . كانت صحف الصباح تطلع ملائى بأصح الأنباء وأدق الصور عن سير الحوادث إلى ساعة متأخرة من الليل . فاذا جاء موعد صدور صحف المساء طلعت هي الأخرى بأنباء جديدة عن أحدث التطورات التي طرأت في الاصبوحة والى مابعد الظهر وكان من شأن ذلك أن ساد البلاد جو اطمئنان عملت ديمقراطية ماهر باشا وملاطفته ومصارحته على تدعيمه بما أظهرت الأمة للعرش من اخلاص وما أعلنت في رئيس الديوان العالي من ثقة .

وقد كان من شأن ذلك كله أن وفق ماهر باشا لحل الازمة على أحسن وجه دون تدخل من جانب غير مصرى وكان أن عقد اجتماع الزعماء — وقد رأوا مقدار حرصه على المصلحة العامة وعرضه للأمور عرضاً بعيداً عن الذاتية واعتبار الأشخاص — على أن يعهد إليه هو أمر تأليف الوزارة الجديدة : تتعهد وحدة الأمة وتعهد للمفاوضة في جو ملائم وتجري الانتخابات حرة طليقة .

وقد كان . وعهد جلالة الملك فؤاد لعلى ماهر باشا بتأليف الوزارة التي اشترط الزعماء الا يكون فيها أحد من المنتمين للأحزاب . فكان هذا الاشتراط مع تعيين مهمتها ، وتحديد مدتها بطبيعة هذه المهمة ، مضيقاً دائرة الاختبار فلم يستطع رئيسها أن يدعو لمعاونته فيها جماعة من السياسيين العاملين ولا نفرأ من كبار الموظفين . لكن الاجماع على الثقة بها جعلها

أطلع على الناس ووحدة الامة حولها أقوى مما كانت وآمالها في تحقيق مطالبها أوسع وحسن ظنها بمقدرة الرئيس الجديد وتواضعه ورجوعه الى اعتبار المصلحة العامة وحدها أكبر وأعظم ولعلمها الوزارة المصرية الأولى في تاريخ النهضة الحديثة التي وليت الحكم حائزة بالنسبة لمهمتها رضا الملك وثقة الزعماء والاحزاب وتأيد الرأي العام وغير قائم عليها اعتراض من جانب الانجليز . وليس توافر هذا كله بالشئ اليسير . وبدأت الايام المثة

ولى حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا الحكم واختار لمعاونته فيه زملاء من المستقلين القوميين . وأقبل يعمل ورائده الأول الاحتفاظ بوحدة البلاد وتضامن زعمائها ، وهدفه الأول إعادة الحياة النيابية في أصلح الأجواء وتعبيد الطريق للمحادثات المصرية الانجليزية في سبيل المعاهدة المرجوة من الجانبين . ثم تفرغه لمختلف أنواع الإصلاح المستند إلى عميق تفكيره ودقيق استقراءه وواسع تجاربه خلال ماتولاه من مناصب القضاء والتعليم والوزارة صادراً في ذلك كله عن مبادئ مستقرة في نفسه ومقنعة إياه بأن الموقف من الانجليز يجب أن يكون موقف احتفاظ بكرامة مصر وسيادتها وثبتت لشخصيتها وتوفيق عن طريق حسن التفاهم بين مصالح البلدين ، وبأنه لنجاح البرلمان يجب أن يكون الزعماء متعاونين لا تفرق بينهم عداوة الحزبية وأن تكون الإدارة الحكومية سليمة قوية منتجة تكفل للوظفين استقلالاً يتعادل مع استقلال أعضاء البرلمان فلا تكون طائفة منهما تحت رحمة الطائفة الأخرى . بل تتوازن سلطاتهما توازناً تعاونياً . وتضمن حرية الفرد خلال مراقبتها المتبادلة كما ان التحرر من قيود الامتيازات الأجنبية يجب أن يستند إلى فكرة عدم تقديم ضمانات للأجانب إلا بقدر ما تقدم الدول الأخرى للأجانب النازلين في بلادها وإقامة الأنظمة الحكومية على أحدث القواعد بحيث يكون حسن سيرها هو الضامن في ذاته وهو المطمئن .

عن هذا العموم المتناسك في الرأي صدر ماهر باشا وهو يتولى

الحكم في اليوم الثلاثين من شهر يناير لسنة ١٩٣٦ لكنه لم يستطع المضي في تحقيقه بمجرد توليه الحكم . فقد كان عليه أن يمهّد طريق المحادثات المصرية الانجليزية وأن يتغلب على مختلف الصعوبات القائمة فيه والراجعة إلى اعتبارات عدة وتيارات متقابلة .

كان عليه أن يبذل المساعي كي يقنع الانجليز بضرورة العدول عن موقف التهديد الذي وقفوه في كتابهم الذي ردوا به على كتاب الجبهة وقالوا فيه أنهم يحتفظون بحرية التصرف أزاء المسألة المصرية إذا لم تسفر المحادثات بينهم وبين الزعماء المصريين عن تفاهم ونجاح .

وكان عليه أن يقنع الانجليز بالعدول عن معارضتهم في أن يكون الدكتور أحمد ماهر بين هيئة المحادثين المصريين .

وكان عليه أن يحولهم عن مطالبتهم بأن تكون دار المندوب السامي هي مقر المحادثات الرسمية .

وكان عليه أن يوفق بين مختلف ميول الأحزاب من حيث تأليف الهيئة الرسمية المصرية : فقد كان بعض الأحزاب يرى أن يمثل الوفد فيها بعدد مساو لعدد من يمثلون سائر الأحزاب بينما كان الوفد يستمسك بأن تكون له الكثرة العددية بين المحادثين ، ذلك الى جانب اعلان الحزب الوطني عدم رغبته في الاشتراك في المحادثات أصلاً .

ثم كان عليه أن يوفق بين اشتراك على الشمسي باشا في هيئة المحادثات الرسمية ممثلاً لجماعة الوفد السعدى ورياسة حمد باشا الباسل لهذه الجماعة وسابق توقيعها باسمها مختلف الكتب والرسائل التي رفعت لجلالة الملك أو أبلغت لدار المندوب السامي .

وكان عليه أن يقنع الوفد وسائر الأحزاب بالرضا عن مساهمة بعض المستقلين في المحادثات وباعتبار عبد الفتاح يحيى باشا واحداً من هؤلاء المستقلين مع سابق موقفه من حزب الشعب ومن اسماعيل صدقي باشا .

وكان عليه أن يتغلب على تلك العقبات كلها باطلاع زعماء الجبهة كلهم ورضاهم . وذلك الى استمساك النحاس باشا في الحاح بضرورة تصفية المسائل الدقيقة كلها على يد ماهر باشا بالذات قبل المحادثات . وكانت في الحق مهمة شاقة استدعى نجاحها التجميل بكثير من الصبر والالانة والمرونة ومعالجة الطوائع والنفوس ، والتفوق في الأساليب الدبلوماسية ، واخضاع ذلك كله لاعتبار الحرص على المصلحة العامة دون غيره من الاعتبارات . ودام نضال على ماهر باشا في هذا السبيل أسبوعين كاملين توجت جهوده خلاهما بالتوفيق فتبادل والمندوب السامي خطابات خففت الكثير من أثر ذلك التهديد الذي تركه الرد الانجليزي على كتاب زعماء الجبهة في النفوس واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المحادثين يعتبرهم مندوبين فوق العادة فيكسبهم صفة الرسمية وصفة الاستقرار معا . وتم ذلك كله بالاتفاق مع زعماء الجبهة وتحت أعين الأمة .
الواقعة المطمئنة الراضية .

ولطامه على صاحب الدولة أن يصفى بعض المشا كل التى ورثها عن
وزارة نسيم باشا قبل أن يقدم على ما يريد له مصر وحكومتها من اصلاح
ووجه همه الاول إلى مشكلة الطلبة ومحاكلهم من أجل المظاهرات فتقرر
حفظ ما لم يكن قد رفع من القضايا الخاصة بهذه المحاكمات . وأجل
ما كان مرفوعاً منها بالفعل إلى أجل غير مسمى
ثم عني باقرار الحريات فى نصابها وعرفان ما للصحافة من دخل فى
هذه الحريات فاعاد تيسير اتصالها برئيس الوزارة وتبادل الثقة بينهما .
والاحساس بالتضامن بين القوتين فى سبيل العمل العام فكثير تحدثه إلى
المحررين وسهل أدلاؤه بالانباء اليومية للمندوبين

وعكف

ماهر باشا على تحقيق برنامج الإصلاح ، وهو يعرف أن مدة بقائه في الحكم محدودة بالانتخابات العامة التي عين لاجرائها اليوم الثاني من شهر مايو ، وهو لا يرغب في الاستمرار في الحكم يوماً واحداً بعد هذا التاريخ المعين حرصاً منه على الوحدة القومية واحتراماً لاتفاق سابق بينه وبين الزعماء . فأكثر أن يختار من بين موضوعات الإصلاح العديدة التي يعمر بها تفكيره المستمر لأجل مصر وخيرها تلك التي تتصل بأخطر نواحي الحياة المصرية ، وهي الامتيازات الأجنبية ، وما يرتبط بالنزوع إلى الغائها من تنظيم للقضاء والبوليس والتشريع ومن الغاء للامتيازات الطائفية حتى تصبح سيادة الدولة شاملة لجميع سكان البلاد من وطنيين وأجانب ، والتعليم وما ينبغي أن يخرج به من سياج الاعتبارات العتيقة إلى ما تمليه روح الابتكار تمشياً مع ضرورات العصر ، والصحة العامة في المدن وفي القرية بخاصة حيث تجب العناية بمصدر الانتاج المصري وقوته ، والادارة وما ينبغي إقراره فيها من مظاهر اللامركزية وبثه من الاحساس بالمسؤولية وروح الأقدام في سبيل خير الجماعة ، والشؤون الاقتصادية العاجلة وما يتصل بها من علاقات للحكومة بالشركات ونصيب الخزانة العامة ، والصحافة وما ينبغي لها من منزلة ولرجالها من تيسير وسائل تأدية رسالتهم الثقافية والاجتماعية ، والعلاقات الخارجية وما يقتضيه مركز مصر من تسوية المعلق من أمورها وتدعيم القائم منها . وكل ذلك إلى جانب عدم التخلي عن متابعة سير المحادثات الرسمية بين الهيئتين المصرية والانجليزية وعدم التردد في وضع مواهبه تحت تصرف الطرفين لتبديد ما قد يبدؤ في الأفق من سحب وتقريب ما قد يلوح من مسافة خلف .

أما الامتيازات الأجنبية التي كان على ماهر باشا دائب التفكير من زمان في سبيل إلغائها فالظاهر من تصرفاته أنه كان يرى بحكم عقليته العملية ضرورة التمهيد لهذا الإلغاء بإقامة الأنظمة التي تقطع على المعارضين سبيل تدليلاتهم . والنظام المصري يتضمن في نظره امتيازات داخلية ناشئة من تعدد السلطات التي تفصل في مسائل الأحوال الشخصية وأذن فيجب توجيه الهمم إلى إلغاء هذه الامتيازات الداخلية حتى لا يكون قيامها حجة يستمسك بها المعارضون لإلغاء الامتيازات الأجنبية ذاتها . ومن أجل هذا عهد ماهر باشا منذ سنة ١٩٣٢ وهو وزير للحقانية إلى لائحة المحاكم الشرعية وتناولها بالتعديل حتى لا تختص هذه المحاكم بالفصل في شؤون غير المسلمين إلا بالقدر الذي لا يتنافى مع أصول أحوالهم الشخصية مطبقاً في ذلك قواعد القانون الدولي الخاص فواضعاً عن طريق هذا التطبيق الأساس لإلغاء الامتيازات الطائفية الداخلية .

فلما ولي الحكم رئيساً للوزارة كان طبعياً أن يخص الإصلاح ذاته بعنايته وكان طبعياً أن يصدر في عهده قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين إقراراً لسيادة مصر على أهلها أجمعين وسيراً في سبيل إقرارها على سائر السكان سواء منهم المصريون والأجانب . وبمقتضى هذا القانون تستمد المحاكم الطائفية سلطاتها من الدولة وتعين الدولة القضاء فيها من غير رجال الدين .

وكان طبعياً أن يعنى دولته إلى جانب هذا التوحيد لطرائق العمل

القضائي الخاص بالأحوال الشخصية بتوحيد التشريع الذى يطبق فى المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فألف لجنتين اختار لهما من كبار المشرعين المصريين والأجانب من يستطيعون أن يؤدوا مهمتهم على الوجه الأكمل مجددين فى التشريع تمشياً مع الروح العالمية . ولم ينس حين اختيار اللجنتين أن من عيوب العمل عن طريق اللجان أن يطول الأمد دون الوصول إلى نتيجة حاسمة فحدد للجنتين - اثنتين اثنتين - لتمام العمل خلالهما (١)

(١) أما المبادئ التى يقوم عليها هذا العمل الاصلاحى فواردة فى الخطاب الذى ألقاه دولة ماهر باشا فى أعضاء اللجنتين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ وقد قدم له بقوله :

سادنى :

لقد رغبت فى أن يكون أول اجتماع للجنتين المؤلفتين لتعديل القوانين موسوماً بطابع المودة خالياً من المظاهر ولذلك لم يكن اجتماعنا على مائدة خضراء بل حول مائدة بيضاء . وأمام كل منا فنجان الشاي بدلاً من أدوات الكتابة .

ولا أريد أن أؤثر على جو هذا الاجتماع الخاص بإلقاء خطاب فى موضوع ما ستقوم به اللجنتان وأكتفى بالتعجب بحضراتكم جميعاً وتفهم نسخة من خطابى لكل منكم مع الاعراب لكم عن ثبات يقين بأنكم ستقومون على أكمل وجه بالمهمة الدقيقة التى عهد بها إليكم والتى أرجو أن يكون لمصر من ورائها أحسن النتائج

سادنى :

يسرنى كل المرور أن أرحب بكم فى هذا الاجتماع الخاص الذى لم أردته اجتماعاً ذا مهابة رسمية بل أردته اجتماعاً ودياً نقبض عليه الرمال وتسقط فيه الكلفة . وإنى إذ أهنتكم بالثقة التى وضعتها فيكم الحكومة لنقوموا بمهمة شاقة دقيقة جائلة الخطر كبيرة الأثر فى الحياة المصرية السامية لا يسعنى إلا أن أذكر أن الفضل فى اختياركم لرياسة اللجنتين وعضويتهما كل الفضل يرجع الى مكانتكم فى عالم القانون والى المأثور عن علمكم وعملكم . وإنى لمغبط كل الاغتياب بما لقيه هذا الاختيار من الحمد والرضى فى كل أوساط المشتغلين بالقانون .

وإذا أثرت الى أن البلاد تعلق آمالها عظيمة على نجاحكم في القيام بالمهمة التي وكلت اليكم فائما لا أعلن يقيني وثقتي بأنكم — ستكونون عند حسن ظننا بكم .

أما المهمة التي نيّطت بكم فلا أبالغ إذا وصفتها بأنها وضع دستور البلاد في شئون القانون والواقع ان مجاميع القوانين التي ستتولون وضعها هي المرجع الاول للحاكم فيما تقوم عليه من أداء القضاء بين الناس أو في الاقتصاد من الخارجين على القوانين . وإذا كان الشارع لا ينقطع ولا يجوز أن ينقطع يوما عن أن يعرض لكل تطورات الحياة وأحداثها ولا أعمال الانسان في مختلف صورها وأشكالها بالاضبط والتنظيم والتوجيه الصحيح فان النجاح والتوفيق في كل ما يباشره في هذا الشأن مرهون بنوع الاساس الذي يختاره للتقنين وهو الذي ستعالجونه في لجنتم .

ومثل المهمة التي ألقيت اليكم مقاليدها لا تعرض في كل حين . وقد عرفت مصر اول عمل في هذا الباب في سنة ١٨٧٣ عند البحث في انشاء المحاكم المختلطة وثنى هذا العمل بمثله عند انشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٢٨٣ وفيما عدا وضع قانون عقوبات وقانون تحقيق جنابات جديدين للمحاكم الأهلية في سنة ١٩٠٤ وتعديلات قصت بها الحاجة بين حين وآخر ظل التقنين Codes كما صيغ منذ أكثر من ستين عاما وظلت الاسس التي رسمت منذ ذلك الحين قائمة دون كبير تحوير أو تعديل .

على أن التفكير الصرف أكثر من مره الى معالجة التقنين من جديد ولكن الشارع لم يخرج هذا التفكير الى حيز العمل الا بالنسبة لقانون العقوبات وتحقيق الجنابات كما ذكرت وبقيت محاولات أخرى في دور التصوير والوضع دون أن تبلغ درر التنفيذ .

وأخص بالذكر من هذه المحاولات ما تعلق بقانون المرافعات فقد ندواته لجان متعددة منذ سنة ١٩١٤ واشتغلت بوضع مشروع أخير له منذ اربع سنين لجنة كادت تفرغ من عملها وما تعلق بقانون العقوبات فقد تولت وضع مشروع له لجنة في ظل لجنة الغاء الامتيازات التي شكلت أثناء الحرب وبقانون تحقيق الجنابات فقد عاجلت منذ سنة ١٩٢٧ لجنة وضع مشروع له وبقانون التجارة البحرية فانه تشغل به لجنة تشارك كذلك في النظر في الماماهدات الدولية في شؤون التجارة البحرية التي تبحث الحكومة في الانضمام اليها .

ولا يسمنى حين أذكر هذه المحاولات الا أن أوجه خالص شكر الحكومة لكل من

كان له اشتراك في اللجان التي اشترت اليها أو ضلع فيها بالتحضير لأعمالها أو المعاونة فيها والا
ان أعلن ان الحكومة تقدر جهودهم حق قدرها وتثق بأن اللجنتين اللتين باثرت تأليفهما
تشاركتهما في هذا التقدير وانهما ستجعلان لأعمال من تقدموهن أكبر نصيب وأجل حظ
من عنايتهم واهتمامهم .

على أنه كان على الحكومة أن تنظر في خطة العمل الواجبة الاتباع لنختار إحدى طريقتين
طريقة العمل المجزأ التي أخذ بها حتى الآن أو طريقة العمل المنظم الموحد . ولم يكن للحكومة
إذا اعتبرت بنتائج التجارب الماضية أن تتشكك أو أن تردد فان الطريقة الأولى قاصرة المدى
بطبيعتها الثمر فهي لم تشمل كل فروع القانون إذ كانت الحكومة تتوجه بنظرها بروح الظروف
إلى اصلاح بعض فروع القانون دون البعض الآخر . وما شملته تلك الطريقة لم يتبع انجازها
إلا في زمن طويل لأن من عهد اليه الاضطلاع به كان يتولاه إلى جانب أعماله الأصلية .
لذلك أثرت الحكومة أن تعهد إلى حضراتكم منقسمين إلى لجنتين بأعداد مشروعات لفروع
القانون جميعها وأن تسمى لكم وسائل التفرغ لهذا العمل والانتقطاع عما سواه لكي يتيسر
لكم انجاز مهمتكم في الوقت المرسوم . ولهذا الطريقة فوق ذلك فضل التأليف والتنسيق بين
القوانين المختلفة .

وبين يدي حضراتكم عدا مواد البناء القيمة من أعمال اللجان التي تقدمتكم قضاء غزير المادة
ذائع الشهرة عرف بالأحكام ودقة الاستنباط وسداد النقد . ومطولات وبحوث قام بها
أفاضل من رجال القانون محصوا فيها كثيرا من عيوب التقنين الحالي وأرشدوا إلى مواطن
الضعف منه وتقدموا بالاقترحات .

والى جانب هذا وذاك خطأ التقنين الصادر عن رأى ناضج وعلم واسع .
وعلم القانون خطأ خطى واسعة في البلاد الأوربية وقد ذاع لبعض تلك التقنيات الحديثة
صيت بعيد وأصبحت مثلا يحتذى ومنها جا يتبع .

وما كان للحكومة أن ترمم لحضراتكم طرائق العمل أو وجوه الانتفاع بالمواد التي تضعها
بين أيديكم أو التي يوفرها لكم البحث والاستقصاء على أنه ينبغي أن أحدد الغاية التي توختها
الحكومة من انشاء لجنتيكم الموقرتين .

ليس شيء من أحوال هذا البلد وحاجاته ونظمه وصور الحياة المختلفة فيه يخاف على أحد
من حضراتكم وظلمكم عالم بطباع أهله ومشاعره وحالاته النفسية كما تعرفون حق المعرفة تقنين
البلاد الذي وكل إليكم اصلاحه .

فبهذا العلم وبهذه المعرفة وعلى هدى ما كشفت عنه التجارب وبفضلى اليه البحث فى المشروعات السابقة والتقنيات الأجنبية وبفضل مداولة الرأى بينكم نرجو الحكومة أن تضعوا للبلاد قانونا مدنيا ونجاريا بحريا وقانون مرافعات مدنية وتجارية تلائم أحوالها وأحوال ساكنيها وتفضى حاجاتها وحاجاتهم وتدل على ما بلغته من الحضارة والتقدم وتمشى مع ما وصل اليه التقنين وعلم القانون فى البلاد الأوربية وتكفل فوق ذلك قضاء سريعا ناجزا قليل النفقة بحكم الاجراءات بحيث تمنع أسباب الماطلة وتردع المشاكسين مما تقيمه دونهم من الحوائل وتفرض عليهم من الجزاء والتعويض عن سعيهم فى تأخير صاحب الحق عن حقه .

لذلك نرجو الحكومة أن يراعى التوحيد فيما تضعه اللجنتان من القوانين فإ أظنكم الا منكرين كما تشكر الحكومة ازدواج القانون واختلافه فى الموضوع الواحد فى البلد الواحد .

ولست بحاجة للإشارة الى أن الحكومة يسرها أن تقدم لكم كل التسهيلات التى تطلبونها فى سبيل اداء هذه المهمة الجليلة .

وأن ما أعرفه فيكم جميعا من حب العمل والاخلاص فيه والتجرد له والمقدرة على ادايته كفيل بأن تتوقع منكم فى نهاية الأجل المرسوم عملا صالحا سويا بحمده الشارع المصرى ويرضاه وترجع به كفة مصر اذا ووزنت الأقدار وينبه به اسمها بين الامصار والأقطار .

ولما كان استقلال القضاء أصلاً من أصول الحكم المستقيم الصالح وكانت أبرز صفات هذا الاستقلال ألا يكون للسلطة التنفيذية على القضاء سلطان مباشر عن طريق التدخل الفعلي في أعمالهم ، ولا غير مباشر عن طريق الاجراءات الادارية التي تتصل بمراكمهم من حيث النقل والترقية ، وكان الدستور المصرى نفسه قد أوجب أن يكون عدم قابلية القضاة للعزل أحد أسس الحكم فى مصر ، فقد رأى ماهر باشا تنظيمًا لذلك الاستقلال القضائى المنشود وإحاطة له بما يقبىه من سياج أن يجعل أمور القضاء من شأن القضاء ذاته فأنشأ له مجلساً أعلى يحدد مايسرى على هذه الأمور من قواعد . ويسهر بنفسه على تطبيقها بالاشتراك مع وزير الحقانية .

وفى المذكرة الايضاحية التى رفع بها مشروع المرسوم بقانون مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس الوزراء بيان تفصيلى لتلك القواعد التى يستند اليها ما أراد ماهر باشا للقضاء من استقلال يدعم به الوسائل المممة لالغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر (١) .

(١) وهذا نص المرسوم ومذكرته الايضاحية :

— المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ —

بشأن نظام هيئة القضاء .

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ولم يقف ماهر باشا في صدد التمهيد لالغاء الامتيازات الاجنبية عند حد تلك الثلاثة الاصلاحات الخطيرة : توحيد الاختصاص بالنسبة للأحوال الشخصية وتوحيد التشريع للقضائين الاهلي والمختلط واستقلال القضاء بمجلسه الاعلى ، بل تجاوزها إلى البوليس المتصل بالقضاء أحكم اتصال . وفي مصر شكوى من مستوى رجال البوليس وعدم ارتفاعه إلى حيث يستطيع تأدية واجباته نحو الجمهور كما ينبغي فلا بد إذن من توجيه الهمم إلى المصدر الذي يصدر عنه هؤلاء الرجال . وللبوليس مدرسة تخرج « الكونستبلات » وكانت هناك ميرل لالغائها في عهد وزارة نسيم باشا على الرغم من أنها لا تخرج لبوليس الاقاليم من طلبتها أكثر من ثلاثين في العام . فرأى ماهر باشا أن يدعم هذه المنشأة بحيث تستطيع أن تخرج أربعمئة شاب كل عام يغذون بوليس القاهرة والاسكندرية والاقاليم على السواء . فلا تمضى سنوات حتى يكون أفراد البوليس المصرى المتصلة أعمالهم بالجمهور من الكونستبلات المتعلمين . وفي هذا من الخير الكثير مافيه .

وعلى الأمر العالى الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ بالترخيص لوزير الحقانية أن يندب مؤقتا واحدا أو أكثر من القضاة الى غير المحكمة المعين فيها والمعدل بالأمر العالى الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وعلى الأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الاهلية .

وعلى القانون رقم ٣٦ الصادر في سنة ١٩١٢ بشأن لامحة امتحانات المعادلة للدبلومات القضائية الاجنبية .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بشروط اعادة المستشارين السابقين الذين شغلوا وظائف وزراة ووكلاء وزارة الى قضاء محكمة الاستئناف الاهلية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام وبناء على معارضته علينا وزير الحفائية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يشترط فيمن يعين قاضيا بالمحاكم الاثااية :

(١) أن تكون سنة ثمانى وعشرين سنة فى حالة تعيينه قاضيا بالمحاكم الاثاائية وأربعين سنة فى حالة تعيينه مستشارا بمحكمة الاستئناف وخمسا وأربعين فى حالة تعيينه مستشارا بمحكمة النقض والابرام

(٢) أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس من كلية الحقوق أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها .

(٣) أن لا يكون حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب بحكم محل بالشرف . وأن يكون محمود السيرة .

المادة ٢ — لا يجوز تعيين أحد فى وظيفة قاض من الدرجة الثانية الا على أمر امتحان بوضع شروطه بمقتضى مرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحفائية .

المادة ٣ — حق الدخول فى هذا الامتحان قاصر على :

(١) وكلاء النائب العمومى الذين شغلوا هذه الوظيفة منذ أربع سنوات على الأقل

(٢) الموظفين العيين بأقلام قضايا الحكومة وكذلك من يعتبر فى حكمهم بمقتضى قرار من وزير الحفائية من الموظفين القائمين بعمل قانونى متى كان كل هؤلاء شاغلين لهذه الوظائف منذ سبع سنوات على الأقل .

(٣) المحامين المقعدين بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف منذ خمس سنوات على الأقل .

وتنص عن كل مدة من المدد السابقة ثلاث سنوات بالنسبة للأحاصلين على درجة دكتور فى الحقوق .

المادة (٤) — يحصل الامتحان مرة فى كل سنة ويعلن ميعاده فى الجريدة الرسمية قبل حلوله بشهرين .

وعلى من يريد الدخول فيه أن يقدم طلبا بذلك لوزارة الحفائية وأن يرفق بهذا

الطلاب جميع الأوراق الدالة على استيفائه الشروط اللازمة وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ ذلك الاعلان .

وعلى وزير الحفانية أن يطلب من الهيئة التي يتسب إليها الطالب ما يلزم من المعلومات عن كفايته ونحصيله وعمله في صناعته أو وظيفته وسلوكه وبالجملة عن كل ما له علاقة بأهليته لوظيفة القضاء .

ثم يحدد وزير الحفانية بعد ذلك أسماء من يرى دخولهم في الامتحان .

المادة ٥ — تتألف لجنة الامتحان من رئيس محكمة النقض والايام رئيسا ومن مستشار بمحكمة النقض ومن مستشار بمحكمة استئناف مصر ينتخب كلا منهما الجمعية العمومية لمحكمته لمدة سنة ومن عميد كلية الحقوق ومن أحد أساتذتها ينتخبه مجلس الكلية لمدة سنة .

المادة ٦ — تعد لجنة الامتحان جدولين منفصلين يدرج في أولهما الذين يشغلون وظائف وكلاء النائب العمومي ويدرج في الثاني الذين هم من الهيئات الأخرى المذكورة في المادة الثالثة .

ويجب أن يشتمل كل جدول أولا على أسماء الذين أدوا الامتحان ونالوا فيه على الأقل ٧ على ١٠ من الدرجات ويجعل لهم ترقيب بحسب درجات أهليتهم وعلى اللجنة أن تراعى في وضع ذلك للترتيب — عدا نتائج الامتحان — ما قاموا به من أعمال وما وضعوه من مؤلفات وما ورد عنهم من المعلومات المشار إليها بالمادة الرابعة .

ويجب أن يشتمل كل جدول أيضا على أسماء الذين نالوا في امتحان السنة الماضية ٧ على ١٠ من الدرجات ولم يعينوا في وظائف القضاء .

وإذا كان عدد المقعدين بكل جدول غير كاف لاشغال الوظائف الحالية على مقتضى النسبة المشترطة في الفقرة الثانية من المادة التالية جاز لوزير الحفانية أن يأمر في خلال السنة بإجراء امتحان آخر .

المادة ٧ — لا يجوز التعيين في وظيفة قاض من الدرجة الثانية الا من بين الدرجتين في الجدولين المبينين في المادة السابقة .

ويخصص على الأقل ثلثا التعيينات التي تحصل في خلال السنة للدرجتين بجدول وكلاء النائب العمومي .

المادة ٨ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة التالية يكون التعيين في وظيفة قاض من الدرجة الأولى ووظيفة وكيل أو رئيس بالمحاكم الابتدائية ووظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف بطريق الترقية من بين قضاة الدرجات الأدنى .

ويراعى في اجراء هذه الترقيات درجة الاهلية وعند التساوى فيها تراعى الاقدمية .
المادة ٩ — متى توافرت الشروط المدونة في المادة الاولى جاز أن يعين بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في وظيفة من أربع على الأكثر :

(أ) لوظيفة رئيس أو وكيل محكمة ابتدائية أو قاض من الدرجة الاولى :
الموظفون بأقلام قضايا الحكومة ومن كان في حكمهم من الموظفين طبقا لنص المادة الثالثة الذين قضوا في الخدمة مدة اثنتى عشرة سنة على الأقل .
من قضى هذه المدة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق .
المحامون المقيدون بجدول المحامين أمام محكمة الاستئناف منذ عشر سنوات على الأقل .

(ب) لوظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف :
المستشارون المملكون المساعدون وأساتذة كلية الحقوق .
نواب أقلام قضايا الحكومة ومن في حكمهم الذين قضوا في الخدمة مدة ست عشرة سنة على الأقل .
المحامون المقيدون في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف منذ أربع عشرة سنة على الأقل .

ويجوز أن يعين في أى الوظائف المتقدم ذكرها أيضا قضاة المحاكم المختلطة وقضاة المحاكم الأهلية والمختلطة السابقون .

المادة ١٠ — لا يجوز اجراء الترقيات بالمحاكم الابتدائية ولا بمحاكم الاستئناف وكذلك لا يجوز اجراء التعيينات الجديدة المبينة بالمادة (٩) الا بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى ويشكل هذا المجلس من وزير الحفانية رئيسا ومن رئيس محكمة النقض والابرار ومن مستشارين من مستشارى هذه المحكمة ومن وكيل وزارة الحفانية والنائب العمومى ورئيس محكمة استئناف مصر ومستشارين من مستشارى هذه المحكمة . ويكون اختيار مستشارى محكمة النقض والابرار ومحكمة الاستئناف بمعرفة الجمعية العمومية لكل من هاتين المحكمتين لمدة

ثلاث سنوات ويجوز إعادة اختيارهم .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور ستة من اعضاءه .

المادة ١١ — عدد خلو منصب مستشار المحكمة للنقض والابرار برسل وزير الحفانية الى الجمعية العمومية لهذه المحكمة كشفا يتضمن أسماء ثلاثة يكون اثنان منهم من القضاء وتفرج الجمعية العمومية من يعين من هؤلاء الثلاثة .

المادة ١٢ — يؤخذ رأى مجلس القضاء الاعلى مقدماً فى تعيين أحد وكلاء النائب العمومى من الدرجة الاولى أو رئيس نيابة فى وظائف القضاء .

المادة ١٣ — لا يجوز ندب مستشار من محكمة استئناف لمحكمة استئناف أخرى ولا نقل قاض من محكمة ابتدائية لمحكمة ابتدائية أخرى الا بعد أخذ رأى مجلس القضاء الاعلى . ولا يجوز ندب قاض من محكمة ابتدائية لمحكمة ابتدائية أخرى اذا كان التدب لمدة تزيد على ثلاثة شهور الا بعد أخذ رأى المجلس المذكور .

المادة ١٤ — لا يجوز اتخاذ قرار مخالف لرأى المجلس الاعلى فى حالة من الأحوال المذكورة بالمواد ١٠ ، ١٣ ، ١٤ الا بعد أن يرفع وزير الحفانية الى مجلس الوزراء تقريرا خاصا يبين فيه الاسباب الموجبة لهذه المخالفة .

المادة ١٥ — لا يجوز فصل رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها أو قضائهم بقرار من مجلس الوزراء الا بعد موافقة رأى مجلس القضاء الاعلى .

المادة ١٦ — يبدى مجلس القضاء الاعلى رأيه فى المسائل المتعلقة بنظام هيئة القضاء كلما طاب منه ذلك وزير الحفانية .

المادة ١٧ — يلقى الأمر العالى الصادر فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ والمعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨١٤ ويلقى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ويلقى القانون رقم ٤٨ الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

المادة ١٨ — لا تسرى أحكام المادة الثانية على المعينين فى وظائف القضاء من الدرجة الثانية قبل أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ ويجوز أن يعين من ذكروا فى المادة الثالثة فى تلك الوظائف مباشرة بعد أخذ رأى مجلس القضاء الاعلى بالنسبة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة السابعة

المادة ١٩ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالحريدة الرسمية .

تأمر بأن يصم هذا المرسوم بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى القبة في ١٨ محرم سنة ١٣٥٥ (١٠ إبريل سنة ١٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير الحفانية

احمد على

المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦

بمأن تعديل الامر العالى المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يستبدل بالمادة ٦٩ من الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المذكور النص الآتى : —

لوزير الحفانية ان يلحق بقلم النائب العمومى مساعدين .

ويشترط فيمن يعين مساعدا :

أولا — أن تكون سنه إحدى وعشرين سنه على الأقل

ثانيا — أن يكون حاصللا على درجة ليسانس من كلية الحقوق أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها .

ثالثا — أن لا يكون حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب بحكم مخل بالشرف وأن يكون محمود السير .

رابعا — أن يجوز بنجاح في امتحان تُحدد شروطه بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحقانية .

المادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من فوائن الدولة .

صدر بسرأي القبة في ١٨ محرم سنة ١٣٥٥ (١٠ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

وزير الحقانية
أحمد على

مذكره الى مجلس الوزراء.

يرمى المشروع المرفق بهذه المذكرة أولا الى وضع نظام يكفل حسن اختيار القضاة سواء دخلوا هذا السلك في أول مناصبه وهو قاض من الدرجة الثانية أم دخلوه في المناصب التالية . فان كانت الأولى فوسيلة حسن الاختيار هو الامتحان ولا يبلغ هذا الامتحان طبعاً كل من أراد بل يجب أن تتوافر في الطالب شروط زمن وضعت للاستيثاق من اكتسابه تجربة صالحة وحضر دخوله في الطبقات التي يتصل عملها بعلم القانون وترك لوزير الحقانية بعد التحرى والتحقيق أن يحدد الداخلين فيه . وقد جعل للناجحين جدولان أحدهما لوكلاء النيابة والآخر لمن عداهم من الطبقات اذ أريد أن يحتفظ لوكلاء النيابة بالمرزبة التي عليها تقاليد العمل منذ انشاء المحاكم الاهلية بالنصيب الأكبر في التعيين في القضاة فلمهم الثامن على الأقل ولغيرهم الثالث . ولذلك سيكون لهم ترتيب مستقل عن عداهم وجدول خاص . واشترط لاثبات الاسم في كل من الجدولين اللذين يختار منهما القضاة درجة عالية من النجاح وجعلت نتائج الامتحان نافعة للسنة التي حصل فيها والسنة التالية . فان

لم يصب الناجح حظ التعيين في أى السنتين اسقط اسمه من الجدول إلا أن يدخل الامتحان من جديد وينجح فيه . وإذا خلا أى الجدولين قبل حلول ميعاد الامتحان التالى وأريد التعيين أجرى امتحان اضافى .

واختص الداخلون بطريق الامتحان بأن الترقية الى وظائف القضاء العليا تصبح منحصرة فيهم الا قليلا . فان لهم على الاقل ثلاث وظائف من أربع في المحاكم الابتدائية والاستئنافية . وترك لوزير الحقاينة أن يختار واحدا من أربع من الطبقات الاخرى التى بينها القانون للتعين مباشرة ورسم الشروط المطلوبة فيها

وجعل ضمان حسن الاختيار سواء فيمن برقى من المناصب الصغيرة فى القضاء الى المناصب الكبيرة . أو فيمن يعين مباشرة بنسبة الربع عرض أمر الترقية والتعيين على المجلس الاعلى للقضاء فاذا رأى الوزير رأيا مخالفا له وجب ان يبدى بالاسباب التى حملته على المخالفة فى تقرير خاص يرفعه الى مجلس الوزراء . وقد اريد بذلك التنويه بالمكانة والكرامة التى يجب أن تكون لرأى المجلس الاعلى للقضاء

كذلك أوجب القانون أن يعرض على المجلس الاعلى على هذا الوجه أيضا انتدابات المستشارين وتنقلات القضاة من محاكم ابتدائية إلى محاكم أخرى وانتدابهم إذا تجاوزت مدة الانتداب ثلاثة أشهر .

وأخيراً يجب أن يعرض على المجلس نقل رؤساء النيابة وولاة الدرجة الاولى إلى القضاء وهم لا يبالون طبعاً باجتياز الامتحان شأنهم فى ذلك شأن من يعين مباشرة فى القضاء من الطبقات التى ورد ذكرها فى المادة التاسعة .

وقد نص القانون صراحة على ان العبرة فى الترقى الجدارة ولم يجعل الالاقدمية أثر الا فى التفضيل بين اثنين تساويا فى الجدارة . ومراعاة الجدارة يجب أن تكون دستور العمل فيما يتعلق باختيار القضاة سواء فى ذلك أن يكون الاختيار بطريق الترقية أم بطريق التعيين المباشر . واذا كانت قد ذكرت فى صدد الترقية بحكم السباق فليس معنى ذلك انها لا تلاحظ فى التعيين بل يجب ان يكون رائد وزارة الحقاينة والمجلس الاعلى دائماً المبالغة فى تحرى الجدارة بل التفوق والامتياز فيمن يختار للجلوس فى مجلس القضاء .

كذلك عرض القانون لطريقة التعيين بمحكمة النقض والابرار فقط بأن يكون المعين أحد ثلاثة برشحهم لذلك وزير الحقاينة ويكون اختيار من يقع عليه التعيين للجمعية العمومية لمحكمة النقض . وروعى فى اتخاذ هذه الطريقة الخاصة انها تكفل على احسن

وجه اختيار القاضى الذى عرف عنه سعة التحصيل فى علوم القانون ودقة البحث وقوة الاستنباط الاحكام . فوزير الحفانية يختار ثلاثة ممن اجتمعت لهم هذه الصفات . ومستشارو محكمة النقض يحددون من يرون بحكم انصالحهم بعمله أو غير ذلك من وسائل التقدير خير الثلاثة للجلوس بينهم .

ويرى القانون من جانب آخر الى تحقيق استقلال القضاء الذى كفلت لهم القوانين الحالية عدم القابلية للعزل وهم رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاؤها وفضائها وقد اشترط لذلك موافقة المجلس الاعلى للقضاء قبل فصل احد من هؤلاء بقرار من مجلس الوزراء . وقد دعا النظر فى المسائل التى تكفل حسن الاختيار للقضاة الى النظر فى طريقة اختيار مساعدى النيابة فرئى ان تبسط عليهم ايضا طريقة الامتحان .

ولذلك يجب تعديل المادة ٦٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وقد وضع الاغراض المتقدمة مشروعات اشرف بعرضهما على مجلس الوزراء للتفضل اذا وافق عليهما بعرضهما على السدة الملكية لاستصدار مرسومين بقانونين بهما .

واذ نحن بصدد الامتيازات الأجنبية وجهود ماهر باشا في سبيل

تمهيد الطرق لاغائها فلا يفوتنا أن نشير إلى ذلك العمل الخطير الذي كان دولته يعتزم أن يتوج به اصلاحاته في عهد وزارته القصير وكان قد أعد لتحقيقه العدة كلها وكاد يخرجها إلى عالم الواقع الملبوس لولا ما فوجئت به البلاد من اشتداد المرض على الملك فؤاد ثم وفاته بما ألقى على كاهل ماهر باشا ووزارته اعباء حالت دون تفرغه لما كان يود تحقيقه من اصلاح جرىء . وإنما نقصد بهذا الاصلاح الجريء الغاء الامتياز المالى باعلان استقلال مصر بتنظيم ما تفرضه على السكان من ضرائب دون عرض مشروعات القوانين الخاصة بهذا التنظيم على الدول . وقد كانت اجراءات هذا الاعلان كلها معدة سواء منها ما يختص بالتبليغ للدول وما يتبع التبليغ من إيضاح للجمهور وبيان الناس .

وطريف أن نسجل هنا الطريقة العملية التي لجأ اليها ماهر باشا وقد أراد أن ينفذ ما اعتزمه من إلغاء الامتياز المالي بمجرد اجراءات تتخذها الحكومة المصرية دون دخل لاية سلطة أجنبية . وكان يعلم بطبيعة الحال أن دار المندوب السامي لا تود أن تترك مثل هذه الاجراءات المصرية البحتة تتخذ دون أن يكون لها بشأنها موقف أو توجيه فذهب إلى الدار وقابل المندوب السامي وتحدث اليه في مواضيع شتى « سيد » بينها نبأ اعتزامه إلغاء الامتيازات المالية بتصريح يصدر عنه وعن وزير المالية وانتقل على الأثر إلى موضوع آخر دون أن يمكن المندوب السامي من التعليق على ما أدلى به اليه من نبأ أو يترك له فرصة مناقشته . ثم انصرف وهو مطمئن إلى أنه وضع دار المندوب السامي أمام الأمر الواقع . وفي اليوم التالي زاره المستشار المالي وأفضى اليه بأن المندوب السامي أخبره بحديثه عن الامتيازات المالية وبأن المندوب السامي يحسب أن دولته كان مازحاً ولا ريب في حديثه . وأراد المستشار أن يستمر مدلا على صحة رأى المندوب السامي فقاطعه ماهر باشا وقال له في حزم : « إني كنت جادا الجدد كله فيما تحدثت به أمس عن إلغاء الامتيازات المالية ولا أستطيع أن أفهم أن يكون رئيس الوزارة المصرية مازحاً وهو يتحدث المندوب السامي البريطاني في شأن من شؤون الدولة المصرية له ما لإلغاء الامتيازات المالية من خطر » . ووقف الحديث عند هذا الحد واتصل ماهر باشا بوزير المالية كي يكون على استعداد للدلاء بالتصريحات التي كان متفقاً بينهما على إلغاء الامتيازات المالية عن طريقها .

ولم يحل دون تنفيذ ما هر باشا ما كان قد اعترمه في هذا الصدد —
وكان يريد أن يتوج بهذا التنفيذ عهده في الحكم فيؤجله إلى اللحظة
الآخيرة — إلا مفاجأته بوفاة الملك فؤاد وطغيان اعتبار الاجراءات انتقال
الملك إلى صاحب الجلالة الملك فاروق على أى اعتبار آخر في ظروف
مصر الدقيقة وضرورة توجيه النشاط الوزارى كله إلى تلك الاجراءات
قبل غيرها من الأعمال .

ورأى ماهر باشا تمشيا وراء فكرة إصلاح التنظيم الحكومي وتحقيقا لضمان راحة الأهالي وشمول المساواة والعدل وفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية أن يخص وزارة الداخلية بجانب من نشاط تفكيره العمل فأخذ بالمبادئ التي قررتها المؤتمرات الدولية بشأن اللامركزية ومنح المديرين سلطة واسعة في العمل دون الرجوع إلى الوزارة في المسائل الصغيرة على أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم وبهذا يوفر على الأهالي مشقة السعي وراء مطالبهم حتى العاصمة ذاتها . على أنه لم ينس أن المسؤولية التي تمنح للمديرين تستدعي المراقبة التي يجب أن يتوصل أمرها بالوزير نفسه وبالسرية الواجبة . وقد رأى تخفيفا لذلك أن يعهد بأمر المراقبة إلى مفتشين عامين يتصلان بوزير الداخلية مباشرة فيكونان عينيه المتنقلتين بسرعة بين الأقاليم كما رأى أن يعهد إلى الموظفين الذين كانت مهمتهم منحصرة في المسكبات بين الأقاليم والوزارة بالعمل الفعلي في الأقاليم وفي الوزارة فيتم الإصلاح المنشود كله دون أن تتحمل ميزانية وزارة الداخلية زيادة ما . ودعا دولته المديرين والمحافظين إلى اجتماع خطبهم فيه وضمن خطبته بإسهاب المبادئ الجديدة التي يريد أن تقوم عليها العلاقات بين وزارة الداخلية والأقاليم (١) .

(١) وهذا نص الخطاب الذي ألقى في اجتماع المحافظين والمديرين في ٩ مارس سنة ١٩٣٦ .

« أنا مقبض وسعيد لاجتماعي بحضراتكم ونرى أن نتميز هذه الفرصة المواتية لتحدث في السياسة التي أرى اتباعها . وهي سياسة التعاون والتضامن بيننا جميعا لخدمة هذه البلاد . ثم اخذ دولته يتكلم عن الوظائف الكبيرة والصفات التي يجب أن يتحلى بها شاغلها فقال ان الذي يشغل مثل هذه الوظيفة يجب أن تكون نفسه مشبعة بروح الاقدام والشجاعة

ولم يحل تفكير ماهر باشا في اصلاح الادارة الحكومية اصلاحا
جوهريا على نحو ما تقدم دون توجيه همه لكتلة الشعب وطبقاته المنتجة
بخاصة . وكانت العناية بالفلاح من الشئون التي اضطلع بها عمليا منذ
سنة ١٩٢٨ وهو يتولى وزارة المالية إذ ألقت لجنة برئاسته وعضوية
وزيرى الأشغال والخارجية لبحث المشروعات الواقية لصحة الفلاح
والمتمهدة لجهوده . وسارت هذه اللجنة حثيثا في سبيل تقرير تغذية القرى
بالمياه وردم البرك واقامة مساكن للعمال والفلاحين . واذ لم تكن هناك
إدارة حكومية تسهر على تحقيق هذه المشروعات فقد اهتمت بمجرد استقالة
الوزارة التي كانت قد قررت تحقيق الاصلاحات التي عرضها وزير المالية
فيها ولجته ٥

المرتكزين على العقيدة واليقين والشعور بالواجب المنزه فلا يترك لباله مجالا للبلبة ولا
يدع الخوف والتردد يتسربان الى نفسه عند القيام بواجبه فيقف مكتوف اليدين وجلا من
المستقبل بل يقين به أن يبذل جهوده ويصرف همه في تأدية ما هو مفروض عليه عمله لخير
بلاده وسعادتها .

علينا أن نعمل كثيرا لتدعيم استقلالنا وكل منا يجب عليه أن لا ينى لحظة واحدة عن
بذل ما يستطيعه ضمن نطاق المسؤولية التي اتخذها على عاتقه . ففى وسع حضراتكم أن تعملوا
كثيراً وتكون أعمالكم نافعة لاستكمال صرح الاستقلال .

واذا قيل ان إلغاء الامتيازات منوط بالحكومة المركزية لما تبذله من مساعي دبلوماسية
وسياسية فانه يقال أيضاً ان الهيئتين القضائية والادارية كفيلتان بأن تجملا هذا الالفاء أوفى
وأتم بما تبديانه من حكمة وسداد رأى وحسن تصرف فى هذا الصدد .

وانقل دونه الى التحدث عن رجال البوليس فقال : بما لا شك فيه أن حضراتكم تستطيعون

وكذلك فقد نضت عقلية ماهر باشا العملية والمستندة إلى تجارب الماضي
بخلق وكالة وزارة للشؤون القروية وإنشاء مجلس المرافق القروية مثلت
فيه مصالح التنظيم والمجاري والبلديات وضم بين أعضائه بعض كبار
المزارعين .

أن تكونوا للبلاد رجل البوليس المنشود ونصلوا به إلى المستوى الذي بلغ إليه عند الأمم الغربية
الراقية من حيث العلم والنشاط والكفاية . وفي يقيني أن هذا النوع الرافق من رجال الإدارة
يستطيع أن يساهم مساهمة عمالية في استقلال البلاد .

وخير وسيلة أراها لتوطيد الأمور واستبائها إلى لدعم الحياة العامة بدعامة متينة هو في رفع
مستوى رجال البوليس وتثقيفهم وتنوير عقولهم وتدريبهم على الأعمال الحيوية تدريجياً تماماً
لأن زيادة عدد هذا البوليس ورجال الخفر فقط .

وإني واثق كل الثقة أن في استطاعتكم أن تعملوا أعمالاً مجيدة ومفيدة إذا صرفتم عنايتكم
ووجدتم جهودكم في التفكير العملي في طريقة إصلاح حالة رجال البوليس في مختلف المناطق
الخلقية والثقافية والأدبية والإدارية . وعلى هذا وحده تترتب المحافظة على الأمن العام بما
تقتضيه حاجة البلاد لأن رجل البوليس هو
التي ينبغي عليها خير البلاد ونجاحها
إذا متى كانت خلقة محموداً وعقله مستديراً وعنده الكفاية والدراسة للاضطلاع بالواجب فإن
خير البلاد يكون مكفولاً ومضموناً .

وفي يقيني أنكم ستعملون عملاً مجدياً للوصول إلى انقاص الجرائم ومعالجتها بأجمع الوسائل
والأساليب . ومن الرأى الأكيد أن خير طريقة لمعالجة الجرائم والوصول إلى منعه هي منع
وقوعه وهذا أمر منوط بكم ومنشود بكم لما تتصفون به من خلق قويم وكرامة ذاتية ورأى
سديد . وفي وسع كل منكم أن يكون نعم الرجل المستدير والوطني الحازم وغادم الأمة الأمين
ولا أظنني في حاجة إلى أن أطلب إلى حضراتكم المحافظة على لغتكم وعدم الخروج عن
عادات قومكم وتقاليدهم والتمسك بقوميتكم وعدم التفريط في أحكام دينكم وفرائض شريعنتكم
وكرامة مناصبكم ونزاهة عدالتكم .

ولما وجد هذا الكيان لمصلحة المرافق القروية أنشئت وزارة الصحة وقسمت الى قسمين رئيسيين : قسم المرافق العامة تتبعه مصالح التنظيم والمجارى والبلديات لما بينهما من وثيق الارتباط ولما يلحظ فيها من غرض مشترك هو غرض حماية الصحة العامة . وقسم الشؤون الطبية وقد لوحظ في اختصاصه أن يكون هو الساهر على الصحة العامة والمحارب للاوبئة . وروعى في التنظيم الجديد . اروعى في اعادة تنظيم وزارة الداخلية من تعادل

ان ارضا رؤسائكم باحضرات المديرين والمحافظين لايتأتى إلا عن قيامكم بواجبكم خير قيام ولا تظنوا أن هناك أمرا آخر غير هذا بفتح أمامكم باب الترقى الحكومى أو يكسبكم التقدير الصحيح بل كلما عمائم في خدمة البلاد الخدمة المنزلة كلما كسبتم رضا الرؤساء وشكر الأمة فعضوا نصب أعينكم هذه المبادئ واعملوا على تحقيقها ولا تخفوا في ذلك شيئا . وثقوا في أن الأيدى كلما تكاثفت كلما أدت إلى الإصلاح والنفع . وقد مضى الزمن الذى كان البعض يعتقد أن الفرد وحده يستطيع الاضطلاع في هذا الإصلاح ونحن الآن في عصر يجب فيه التعاون بين الجميع واتحاد القوى للوصول إلى الغاية المنشودة . ولهذا يبنى أن نحرصوا على اكتساب ثقة مروضيكم بتوخيكم تحرى الانصاف معهم وتشجيع المجتهدين وذوى الكفايات منهم وجعلهم يشعرون بالمسؤولية الملقاة على كواهلهم . ومتى أنس العامل تقديرا لعمله قويت نفسه وازدادت همته وتقايه في العمل . وعندئذ لا تقف جهوده عند حد الخدمة العامة بل سيكون قدوة حسنة لغيره من الذين يتسرب إلى نفوسهم بعض التردد والتواني . وليست ثقة مروضيكم التى أطلبها إليكم فقط بل هناك أيضا ثقة الشعب التى يجب أن تعملوا على كسبها كاملة وافية . رمتى احترامتم الحريات وأحسنتم المعاملة وأقنتم العدل والمساواة بين الجميع وأهدنتم فكرة الميول الحزبية والتحيز وجدتم عندئذ أن كل فرد يعملونكم في مهمتكم واقنتم للشعب بجمال من نفسه حارسا على القانون وملزما بالحكمة في عمله وهناك أيضا عامل هام لا ينفصل عما تقدم وهو وجوب كسب ثقة رجال القضاء الذين يعدون شركاءكم في الواجب والخدمة القومية . فعليكم أن تجعلوا الكلمة العليا للقانون الذى يجب أن تكون له السيادة الدائمة .

بين مبدأى السلطة والمسؤولية وما يقتضيه هذا التعادل من مراقبة فعالة
فنظم التفتيش ونظمت الاقسام ووسعت دائرة مراقبة التفتيش كما
وسع اختصاص الاقسام .

ولعل من الواجب أن نسجل هنا — ونحن نعرض لما أدخل
ماهر باشا في وزارة الصحة من اصلاح — فضله في تمصير منصب مفتش
العاصمة وفضله في سعيه لادخال دم جامعى جديد على بعض المنشآت
الصحية في مصر .

عاملوا جميع أفراد الشعب كما يعامل الاب أبناءه . وناصروا الضعفاء وأغاثوا المظلومين .
ولتكن المحكمة رائدكم في هذه المعاملة
ليكن دينكم الحكيم في أعمالكم ولا تأخذكم هواة في احقاق الحق والضرب على
أبدى العاثرين ولا تخافوا لومة لائم في تنفيذ القانون تنفيذا مقرونا بالعدل والمساواة .
وبعد ذلك تكلم دولته عن المظاهرات ومسؤولية نظار المدارس وأساتذتها ولفت أنظار
المديرين إلى أن رجال البوليس لا يحق لهم أن يقتحموا دور التعليم بل على المدرسين وحدهم
أن يتحملوا مسؤولية أخذ الطلبة بالحكمة واللين والحياسة واسداء النصائح السديدة .
ثم انتقل دولته إلى التحدث عن توسيع اختصاص حضرات المديرين فقال : إن في
التعليمات السابقة والاورام الادارية القديمة ما يكفل تحقيق الرغبة التى اتوخاها فى اشراككم
فى العمل وتعاونكم معى فى خدمة البلاد . ولكن منذ سلبت منكم الحقوق التى كنتم
تستمدونها من تلك التعليمات والاورام تبدل الامر وغلت أيديكم بعض الشيء . ولكننى
الآن أعيد الى حضراتكم تلك الحقوق وآمل أن أجد لديكم تحت ضوئها تعاوننا فعلا فى
خدمة البلاد . وفى اعتناكم مسئولية الحكم بالعدل والانصاف بين الجميع بدون التفتات الى
أى اعتبار آخر سوى المصلحة العامة مهما تباينت النزعات والاهواء السياسية . فأنتم بحكم
مراكزكم فوق تلك النزعات والاهواء وعليكم أن تكونوا للجميع مرشدين وناصحين .
أن تحقيق آمال البلاد منوط بكل فرد منا . وكلما أخلصتم الخدمة العامة كلما استكملتم صرح
استقلال البلاد وأعليت ثقة شأن الوطن المحبوب وهذا ما ستفعلونه بإذن الله .

ونظر دواته إلى الجامعة والتعليم العام في مصر فوجد أن الجامعة لا تؤتي ثمارها الطيبة لأن التعليم الثانوى ضعيف ولأن ضعفه يرجع إلى اعتماد تنفيذ برامج على طرائق عتيقة عدلت عنها التربية الحديثة في أوروبا وأمريكا وفي فرنسا نفسها التي تعتبر مصدراً لأنظمة التربية والتعليم في مصر ورأى أن نوع المدارس الانكليزية العامة (Public Schools) هو الذى يغلب الالتجاء اليه الآن في أكثر من دولة من الدول الناهضة فأراد أن يقتبسه لمصر هي الأخرى ويدخل انموذجا منه في كيان المدارس الثانوية على أن تعمم بالتدريج مراعيأ حالة مصر الخاصة في الجزئيات والتفاصيل وعلى ألا يحمل ادخاله في النظام المصرى ميزانية الدولة كبير كلفة ،

ولما كانت اقامة المعهد النموذجى تستدعى حتما شيئا من البذل فان ماهر باشا لم يتردد في البذل في سبيله بسخاء ولعل رغبته الملحة في تدعيم المعهد الانموذجى الاول الذى سيكون عنوانا للنظام الجديد ونواة للإصلاح الحديث هي التي أسىء فهمها بالنسبة لمعهد فاروق اذ حسب البعض أنه معهد خاص بطبيعة ارسنقراطية معينة في حين أن مثل هذا الاشتراط لم يرد في قانون المعهد وفي حين أن نظامه يقضى على العكس بقبول ربع تلاميذه بالمجان على أن يختاروا من بين المتفوقين . كذلك وجهت إلى فكرة المعهد الانموذجى اعتراضات تتصل بجعل مديره وكثرة أساتذته من الانجليز . وقد نسى أصحاب الاعتراض أن للمعهد مجلس

إدارة مؤلفاً من شخصيات مصرية عظيمة عني بانتقائها بين المنتمين لمختلف الأحزاب من ناحية ومن الذين اتصل ماضيهم بالتربية والتعليم وشؤونهما من ناحية أخرى فلا يخشى من أثر المدير الانجليزي الى جانبهم على أن المراد كان هو تدريب الأساتذة المصريين على نوع التعليم الحديث في المعهد الجديد الذي ينتقلون منه بعد تدريبهم الى سائر المدارس الثانوية (١).

(١) نص المرسوم بقانون معهد فاروق ومذكرته الايضاحية : —

المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦

بانتهاء معهد جديد للتعليم باسم « معهد فاروق »

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور .

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — ينشأ بضواحي القاهرة باسم « معهد فاروق » معهد تعليم يكون الغرض منه الاعداد للدراسة بالجامعة والعناية بصفة خاصة بتكوين الشخصية وقوة الخلق في التلاميذ بتنمية روح الواجب والدعور بالمسئولية والاقدام والابتكار في نفوسهم ونعويدهم على التعاون . ويكون كل تلاميذه من القسم الداخلي .

المادة ٢ — يعتبر معهد فاروق من المعاهد ذات المنفعة العامة ويكون مستقلاً عن وزارة المعارف العمومية وله شخصية معنوية .

وله ماله الخاص كما له أن يتقاضى أمام المحاكم وهو داخل في ولاية المحاكم الاهلية .

المادة ٣ — مدير المعهد مجلس ادارة يؤلف من :

رئيس مجلس الوزراء رئيساً

ومن :

وزير المعارف العمومية

وزير المالية

مدير الجامعة المصرية
عميد من عمدا الكليات بالجامعة
خمس أعضاء

ويعين هؤلاء العمداء والأعضاء بمرسوم لمدة خمس سنوات .

ومن :

مدير المعهد

ويعتبر عضواً فخرياً في المجلس كل متبرع يبلغ مقدار تبرعه خمسة آلاف جنيه .

المادة ٤ — لمجلس الإدارة السلطة التامة في توجيه الدراسة بالمعهد وفي ادارته وتولى حاله وبوجه خاص هو الذى يضع لوائح المعهد ومناهج الدراسة فيه وله بناء على طلب مدير المعهد من يقرر عدد من يقبل من التلاميذ وشروط المسابقات والامتحانات ومنح المكافآت ويحدد درجات الوظائف وشروط الخدمة والتأديب ويعين موظفى هيئة التدريس والموظفين الإداريين ويفصلهم ويضع الميزانية السنوية والحساب الختامى لكل سنة .

المادة ٥ — مدة الدراسة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية

المادة ٦ — يكون القبول بالمعهد على أثر مسابقة يشترط فيمن يدخلها أن يكون مصرى الجنسية وأن تتراوح سنه بين الثانية عشرة والثالثة عشرة .

والغرض من المسابقة الاستيثاق عما اذا كانت درجة ذكاء التلميذ واستعداداته تمكنه من الاستفادة من دروس المعهد .

ويحدد التلاميذ المقبولين بواسطة ادارة المعهد وفقاً للشروط المهار البها في المادة الرابعة .

واذا كان عدد التلاميذ المقبولين للانتقال من السنة الاعدادية الى السنة الأولى أقل من العدد الذى حدده مجلس الادارة للسنة المذكورة جاز اجراء مسابقة تكميلية لاتمام هذا العدد الاخير ويقبل الناجحون بالسنة المذكورة مباشرة .

المادة ٧ — الاصل في مناهج الدراسة بالمعهد أن تكون في مستوى المدارس الثانوية

وتتضمن المناهج المذكورة تحقيقاً من الناحية الاجتماعية والفنية وتربية بدنية . وتعلم اللغتان الانجليزية والفرنسية باعتبارهما لغتين أساسيتين ويقوم تعليمهما على دراسة عليية وعناية كافية لتمكين التلاميذ من التكلم والكتابة بهما في سهولة وصحة . وتنظم دراسات اخبارية للملازمة الاستعدادات المختلفة لدى التلاميذ ولتنمية الاستعدادات والملاكات الخاصة فيهم .

المادة ٨ — تمنح مكافآت في صورة اعفاء من دفع كل المصاريف والنفقات الاضافية أو بعضها .

وتكون قيمة هذه المكافآت في كل سنة مساوية لمجموع المصاريف والنفقات عن ٣٥٪ من التلاميذ . وتدفعها الحكومة سنوياً للمعهد .

المادة ٩ — يكون الانتقال من فرقة الى فرقة اعلى منها والنجاح في السنة الخامسة مبنياً على الدرجات التي يحصل التلميذ عليها في أثناء السنة وفي امتحان معقد آخر السنة في المواد التي درست فيها .

المادة ١٠ — استثناء من الاحكام الخاصة بشروط القبول باللكيات يحتفظ مجلس الجامعة كل عام في اللكيات بعدد المحلات التي يطلبها مجلس الادارة للتلاميذ الذين نجحوا في امتحان السنة النهائية .

المادة ١١ — مدير المعهد مدير يكون تابعا مباشرة لمجلس ادارة المعهد وله وحده وتكون له كل السلطة اللازمة على الموظفين .

وله أن يوقع على التلاميذ كل العقوبات التأديبية ويدخل وبها الطرد نهائياً من المعهد ويساعده مدرسون يقيمون بالمعهد .

وله أن يستعين في بعض الدروس الاجبارية أو الاختيارية بأشخاص لا يتمتعون لهية التدريس الدائمة بالمعهد .

المادة ١٢ — مع عدم الاخلال بسلطة مجلس الادارة المبينة بالمادة الرابعة تكون القواعد الخاصة بشروط خدمة موظفي الحكومة سارية على الموظفين الدائمين بالمعهد

وتسرى احكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية على الموظفين المذكورين .

المادة ١٣ — تتضمن ميزانية الإيرادات السنوية للمعهد

- (١) ما يحصل له من المصاريف الدراسية . وتحدد المصاريف المذكورة بمائة وعشرين جنيها سنوياً على الأقل وهذا عدا للتفقات الإضافية التي يرى مجلس الإدارة فرضها .
- (٢) ربح مال المنقول والثابت .
- (٣) ما يحصل من الأوقاف والهبات والوصايا المرصودة على أغراضه .
- (٤) إعانات الحكومة .
- (٥) المواد الإضافية .

المادة ١٤ — تمنح الحكومة المعهد الأرض والمباني والمهمات اللازمة له كما تمنحه مبالغاً يكفي لسير إدارته .

وفضلاً على ذلك تقوم الحكومة بسد النقص في النفقات اللازمة لإدارة المعهد في العشر السنوات الأولى من افتتاحه .

المادة ١٥ — يجوز لمجلس إدارة المعهد أن يقبل التبرعات للمعهد بطريق الوقف أو لوصية أو الهبة أو بغير ذلك ويشترط ألا تكون شروط التبرع مخالفة للفرض الذي نشأ المعهد من أجله .

المادة ١٦ — تضبط حسابات المعهد وفقاً للقواعد والاحكام التي تضبط بها حسابات الحكومة إلا إذا رأى مجلس الإدارة تعديل ذلك .

وتكون خاضعة في العشر السنوات الأولى لتفتيش ومراجعة وزارة المالية .

وتعتبر أموال المعهد من جميع الوجوه أموالاً عامة .

المادة ١٧ — يجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ قسماً مستقلاً أو تابعاً للمعهد يخص بالتلاميذ

الذين تتراوح سنهم بين السابعة والثانية عشرة ويكون الفرض منه أعدادهم للدخول بالمعهد .

المادة ١٨ — على رئيس مجلس الوزراء أو وزير المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا

المرسوم بقانون « ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى القبة في ١٨ محرم سنة ١٣٥٥ (١٠ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير المعارف العمومية

محمد على طلوعه

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

المذكورة المرفوعة الى مجلس الوزراء

لم تحظ مصر مع كثرة ما أنشئ فيها من معاهد للدراسة الثانوية بذلك النوع من المعاهد الذي يعرف في إنجلترا . باسم المدارس العامة (Public Shools) والذي تعرفه بلاد أخرى كذلك وفي هذا النوع من المعاهد تقرر العناية بتدريس مناهج معين من مواد الدراسة بالعناية بأعداد التلاميذ من ناحية الخلق وتنمية الشعور بالمسؤولية فيه وبث روح الابتكار في نفوسهم وتزويدهم بترية اجتماعية وفنية ورياضية .

وليس من سبيل الى تحقيق هذا الغرض الا بإنشاء معهد يقوم على أن التلاميذ يجعلون في معيشة مشتركة وفي اتصال وثيق بأساتذتهم طوال مدة الدراسة . وقد جرى العرف في امثال تلك المعاهد على أن يترك للتلاميذ في حياتهم الداخلية قسطا من الحرية يدربون على استعماله في قصد وبلا اسراف ويتبع فيها عادة نظام العرفا . وفي هذا النظام يفرض على المتقدمين من التلاميذ مساعدة المستجدين في كل مايمس الحياة اليومية في المعهد ويولون سلطة هاهيم كما يضطلعون بقدر من المسؤولية عن حفظ النظام فيما يتعلق بهم . كل هذا في ظل مراقبة دقيقة مستمرة من الاساتذة المقيمين بغرض تقويم ما في التلاميذ من عيوب خلاق وإصلاح ماينهم من نزعات فاسدة .

ولما كانت الحكومة المصرية شديدة العناية دائما بكل مايتصل بالتعليم وبتشكيل الشخصية

فقد رأت لازاما عليها أن تقوم بتجربة في هذا السبيل وبأن تنشئ معه هذا تجرى في نظامه على أسس تختلف عن الأسس المتبعة في معاهد التعليم الثانوي .

من أجل ذلك يجب أن يكون المعهد الجديد ذا كيان خاص وأن يستقل عن وزارة المعارف العمومية وأن يمنح لذلك الشخصية السنوية .

ويعهد في ترجيه الدراسة فيه وفي ادارته ومباشرة شؤنه المالية الى مجلس ادارة واسع الاختصاص يمثل الحكومة فيه رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف ووزير المالية كما يمثل الجامعة فيه مديرها واثنان من عمدائها ويضم الى هذا المجلس خمسة أعضاء من الشخصيات البارزة يعينون بمرسوم لمدة خمس سنوات لكي يؤمن الاستقرار في آراء المجلس وخطته ويتولى المجلس تقرير المناهج وتحديد عدد التلاميذ ووضع الشروط الخاصة في مسابقات الدخول بالمدرسة والامتحانات ومنح المكافآت الدراسية . وبالجمله يكون المجلس والسلطة التشريعية للمعهد . وهو الذي يضع مادون ذلك من اللوائح وهو الذي يعين الموظفين ويفصل وذلك بناء على ما يطلبه مدير المعهد .

و يكون مدير المعهد كذلك عضوا في المجلس اذ هو روح المعهد وعلى ما يكون له من صفات المربي والمدير يتوقف نجاح المعهد الى حد كبير . لذلك ينبغي أن يمنح سلطة تامة في ادارة المعهد .

و يكون التعليم في هذا المعهد في مستوى التعليم في المدارس الثانوية وتقسم الدراسة فيه على ست سنوات منها سنة اعدادية . ويمتاز المعهد بالعناية الخاصة بتدريس اللغات العربية والانجليزية والفرنسية ويجوز تدريس بعض المواد فيه بلغة أجنبية .

ويكون الالتحاق بهذا المعهد بعد امتحان مسابقة يقصد منه التثيت من أن التلاميذ المتقدمين من الذكاء والاستعداد ما يمكنهم من الاستفادة من نوع الدراسة المتبعة في هذا المعهد

والى مثل ذلك يرمى الامتحان في نهاية السنة الاعدادية لكي يستبعد من المعهد كل من تعوزه الصفات التي تؤهل لما يختص به من تعليم ونظام . ويراعى التفرد في اختبار التلاميذ حتى أنه لايسمح عادة لاحد منهم باعادة سنة دراسية .



ولا يقبل من التلاميذ غير عدد معين يوزع على فصول يحوى كل منها عددا قليلا يكون عادة متجانسا متقاربا في مستواه ولا شك في أن صغر عدد التلاميذ يسهل الاتصال الشخصي بينهم وبين أسانذتهم وأن قلة ما بينهم من الفوارق ليسهل لهؤلاء الاساتذ مهمة تخصيص كل مما يناسبه من أسباب التعليم والتربية ومثل هذا التشدد يبرر الميزة التي يخصص بها التلاميذ الذين يتمون دراستهم في هذا المعهد بنجاح من أنهم يستطيعون النجاح بالجامعة مباشرة وبدون أن يشترط فيهم الحصول على شهادة الدراسة الثانوية . ولذلك يحتفظ مجلس الجامعة لهم جميعا بمحلات في مختلف الكليات طبعا لما تشير به إدارة المعهد .

وأما ما يختص بالناحية المالية فانه اذا كان هذا المعهد يجب بعد زمن من انشائه أن يعتمد في إدارة شئونه على موارد الخاصة فان انشاء رتباً تفللعمل بتوثبان نفقات لا يستهان بها ويجب أن تأخذها الحكومة على غائتها ولذلك يجب أن تتولى الحكومة تقديم البناء والمهمات المدرسية اللازمة وسد العجز الذي منشا عن إدارة العشر السنوات الأولى . كما تتحمل معاشات الموظفين الدائمين في مقابل استيلائها على الاحتياطي .

والايل معقود بأن المعهد يستطيع بما يحصل عليه من مصاريف مدرسية والنفقات الإضافية وبما يمنجه من هبات أن يجعل ميزانيته تكفى نفسها بنفسها . ويستلزم ذلك أن تكون المصاريف المدرسية مرتفعة . على أن حرص الحكومة المصرية على أن مزايا هذا النوع من التعليم لا يجوز أن يحصر في فئة الاغنياء من الشية المصرية دون غيرها . يجعلها تمنح على الدوام المعهد مبلغا سنويا موازى المصاريف المدرسية والنفقات الإضافية عن ربيع التلاميذ المقبولين وبذلك يتسنى لمجلس الإدارة أن يكافئ التلاميذ من غير القادرين باعقائهم من كل المصاريف والنفقات المدرسية أو بعضها بشرط أن موثق بخلقهم وأن مدلوا على استعداد طيعى كبير وذكاء حسن .

فاذا رأى مجلس الوزراء قبول الاعتبارات المقدمة تفضل بالموافقة على مشروع المرسوم بقانون المرفق بهذه المذكرة تمهيدا لرفعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق عليه .

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

ومما يحسن تسجيله - ونحن في صدد التحدث عن ادخال وسائل

التربية الحديثة في النظم المصرية - ادراج وزارة ماهر باشا مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية من ميزانية الدولة لتنفق في سبيل تكوين الرجولة عن طريق الرياضة والتجول في الفلوات وهو الادراج الاول من نوعه في تاريخ الميزانية المصرية .

وعنى ماهر باشا منذ توليه الحكم بالصحافة ، وهى التى كانت له مواقف مشهورة فى الدفاع عن حريتها خلال اجتماعات لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ، وهو الذى يقدر ما لها من رسالة خطيرة فى الاجتماع .

ولى الحكم فى اليوم الثلاثين من شهر يناير فلم تمض أربعة أسابيع حتى صدر مرسوم بتعديل قانون المطبوعات تعديلا يتفق مع مطالب الصحفيين . ولم تمض أربعة أسابيع أخرى حتى دعا دولته رجال الصحافة وأهل الرأي إلى إقامة موسم للمحاضرات الصحفية افتتحه هو بخطاب تضمن رأيه فى الصحافة وشرف مهنتها وما ينبغى أن يكون لها من أثر فى تكوين الخلق السياسى ونشر أنواع الثقافة فى الأمم كما أعلن عن مباريات أدبية خص بها الصحفيين والكتاب فى موضوعات متصلة على تنوعها بنهضة الأمة ورفق عمرانها واختار للفصل فيها رجالات من أهل رأى انتقاهم لكفائتهم وفضلهم دون أى اعتبار آخر (١) .

(١) نص الخطاب الافتتاحى لموسم المحاضرات الصحفية . —

سادنى الاعزاء .

أحييكم وأرحب بكم وأحمد الله اليكم لهذه الفرصة السعيدة حقا التى أترقبها فى ميل صادق منذ أمد طويل لما أحله لرجال الصحافة خدام مصر العاملين من تقدير واجلال ولما أومله من معاوتكم الميمونة المباركة من خدمات بذائية انشائية وثقافية تجديدية لوطننا العزيز .

ويحلولى أن تناح فرصة الاجتماع بحضراتكم لتتصل ببعضنا بعضا لتبادل الرأى فى مختلف شؤوننا الاجتماعية ما دامت الظروف الحاضرة والتقاليد السياسية تقضى — للصراحة العامة — بترك الاحاديث السياسية الخارجية المتعلقة بالمباحثات الراهنة فى

وكان للصحافة مطلب تقليدى متصل بإنشاء نقابة أو جماعة تكون

طى الأكتمان .

ويسرنى دائما أن أفضى إليكم بكل شئ من حقكم أن تقفوا عليه لتمكينكم من الاضطلاع بالمسؤوليات الكبرى التى تحملونها لا دأ ما فى اعناقكم من رسالات اصلاحية .
أرحب بكم ناقدين مستفسرين وأرحب بكم سائلين باحثين وأرحب بكم من كرام الكتاتين المصلحين ذلك لانتى بمن يرون فى الصحافة الرشيدة برلمانا حرا « تصفيق » لتصوير المطالب الأهلية العامة . برلمانا حرا لتبيان ما يحيش فى صدور المصلحين المفكرين والباحثين الجريئين من آراء ومقترحات وانتقادات وتوجيهات ، وكم يحتاج شتى مقومات استقلالنا بل كم تتطلب ادانتنا الحكومية ومجالسنا النيابية — إلى صوت الصحافة الرشيدة ليدعم حقا وينير أفقا ويذيع راجيا ويثبت نفعا ويصلح أمرا « تصفيق »

ليس من شك أيها السادة أو الهيئة الحاكمة نستفيد دواما من جهودكم الموقفة ونناصح بحوثكم ومتابع نشاطكم الشئ الكثير لتتمشى وما لهذا الجبل من تعدد مطالب ومختلف أساليب فى ضروب التجديد المنشود لتسير البلاد فى شتى مرافقها الحيوية وأمالها القومية جنبا الى جنب مع وثبات القرن العشرين فى غير عنف ولكن فى غير جمود بل فى جرأة المؤمن وانتقاد الحكيم وشجاعة رجل المبدأ والعقيدة ويقين المصرى الوطنى المستنير وسداد المصلح العملى البصير الواقع أيها السادة اذككم على حق حينما بنادى منادىكم : ان الوطن فى حاجة ماسة الى شئ نواحى الاصلاح وأظنى على حق أيضا اذا ما أهبت بكم — وأنتم العدة الصالحة فى نجاح كل اصلاح — الى التضامن والتآزر على رفع مستوى هذه الصناعة الشريفة الى مكاتمها السامية الخليفة بجليل خدماتها والمنفقة ونبيل غاياتها . وأظنى على حق اذا ما لجأت الى عناصركم الكريمة الرشيدة المؤمنة معا جميعا بما لصناعتكم الشريفة من حرمة وكرامة (تصفيق) وبما يجب على المتشرف بالانتساب اليها من استمساك بأخلاق الرجولة والجرأة والصدق وحمل الأمانة ونهالة القصد وتحرى الصواب واقامة المأموج والليقظة الساهرة فى استقصاء ما ينفع الوطن بالمعمل الطيب والاثر الطيب والقول الطيب (تصفيق) .

وأرجو أن تتأكدوا من استمداد الحكومة دائما للنلبية المطالب التى يكون من وراء الاخذ

لها صفة رسمية . وكانت الصعوبات القائمة في وجه تحقيق هذا المطلب

بها اطراد تقدم الصحافة في مصر لتكون صحافتنا مدرسة ثقافية تعليمية لجميع أفراد الشعب .
لتحققوا غاياتكم النبيلة في تكوين رأى عام مصرى منصف . متزن . مستير وحين توجيهه
فيما فيه الخير لمصر ولجميع سكان مصر من اجانب ووطنيين بل وللانسانية جميعا (تصفيق)
سادنى الاعزاء

شئ آخر أحب أن تذكروه جميعا . وأن تذكروه جيدا واحب أن يكون لنا سويا بمثابة
شعار ودستور . لنعمل معا في عقيدة وايمان على تحقيقه ونحققه دائما أبداً ذلك أنا جميعا
— حكومة وصحافة . نوابا وشعبا — حاكين ومحكومين — أبناء امرة واحدة لكل
بعضنا بعضا . وتكاد تكون مأموريتنا الانشائية واحدة ايضا .

ولست اشك انكم ترون معى ان الوطن في امس الحاجة الى تكاتف المصلحين تكاتفا
اتاجيا في تضحية ونكران ذات . في عدم تغال وانتقاص رأى . وفي افساح مجال لاصحاب
المواهب والكفايات . للدلاء بما يريدون وبما يؤمنون (تصفيق) .
الواقع ان السادة ان وجوه الاصلاح عديدة . وحاجات البلاد عديدة . وواجبات كل
منا عديدة . وانى لا اعتقد انه اذا رسم كل قادر منا خطته في حدود تلك الدائرة المقدسة —
دائرة اداء الواجب — جاعلين الهدف دائما اعلا كلمة مصر . وظلة الحق عن مصر .
لاجل مصر . وفي سيل مصر (تصفيق حاد) اعتقد ان السادة اننا اذا ما فعلنا
ذلك فسنصل — بفضل تعاوننا — الى تحقيق شئ غير قليل من خير مطرد لهذا
الوطن .

والان ايها السادة الاجلاء . وقد تفضل كرام شبوخكم واصحاب الرأى من رجالاتكم
بأن يساهموا في القاء بعض المحاضرات بما أصابوا من خبرة ومران وما نالوا من علم وعرفان
اذا نانا بروح التعاون والتضامن فانه مما يملأني غبطة وابتهاجا أن افتتح في هذا اليوم المبارك
الميمون — يوم عيد رأس السنة الهجرية — بسم الله الواحد الاحد وباسم حكومة
حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك حفظه الله رمز الحريات وامل الوطن وخادمه الا كبر
(تصفيق حاد) وباسم الصحافة الكريمة افتتح موسم المحاضرات الصحفية التي سيتلوها قريبا

يرجع بعضها الى اعتبارات فقهية ويرجع بعضها الآخر الى اعتبارات شخصية . فما زال ماهر باشا بهذه الاعتبارات وتلك حتى ذلها جميعها وانتهى أمره الى استصدار مرسوم بجمعية للصحافة (١) .

بإذن الله وتناؤز الجميع افتتح قسم ليلي للصحافة في كلية الاداب بالجامعة المصرية (تصفيق حاد) .

ولا يفوتني في هذا الاجتماع — مادمننا في صدد الشؤون الصحفية — أن أشكر لحضرات أصحاب الفضيلة والمعالى والسعادة رؤساء وأعضاء لجان التحكيم في المباراة الصحفية تفضلهم بقبول هذه الخدمة الثقافية العامة .

رعاكم الله جميعا وحياكم بقدر رعايتكم لما فيه حياة وطنكم وبارك الله فيكم بقدر عنايتكم بما فيه الدين والخير والبركة لبلائكم .
والسلام عليكم ورحمة الله .

(١) نص مرسوم جمعية الصحافة : —

مرسوم
باعتماد نظام جمعية الصحافة

نحن فؤاد الاول ملك مصر
بعد الاطلاع على نظام جمعية الصحافة
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المشار اليه
رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يعتمد نظام جمعية الصحافة المرفق بمرسومنا هذا .

المادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بمرأى القبة في ٢٨ محرم سنة ١٣٥٥ (٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وكانت هناك تركة قضائية ثقيلة وورثتها وزارة ماهر باشا وورثتها

نظام جمعية الصحافة

الجمعية وأغراضها

المادة ١ — تتألف جمعية الصحافة من ينضمون اليها وفق أحكام هذا النظام ويكون مقرها مدينة القاهرة

والصحف في أحكام هذا النظام هي المطبوعات الدورية بكل أنواعها .

المادة ٢ — أغراض الجمعية :

(١) العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .

(٢) السعي للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق مايجب لهم من مزايا .

(٣) تنمية روح الأخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ماينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .

(٤) تنظيم علاقة الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

المادة ٣ — لا يجوز للجمعية التعرض للمسائل السياسية أو المسائل الطائفية والدينية ولا القيام بأى عمل خارج عن نطاق الأغراض المبينة في المادة الثانية .

أعضاء الجمعية

المادة ٤ — أعضاء الجمعية عاملون ومشترون وغربون

فالعضو العامل هو من يقرر مجلس الإدارة قبوله بعد أن يفحص طلب انضمامه ويتأكد توافر الشروط الآتية فيه : —

(١) أن يكون مصرياً :

(٢) ألا تقل سنه عن الحادية والعشرين

(٣) ألا يكون قد صدرت عليه أحكام في جريمة من الجرائم المحلة بالشرف

(٤) أن يكون حسن السيرة

الصحافة معها نتيجة لمقاضاة سابقة ومطالبه بتعويضات عن تصرفات يرى

(٥) أن يكون حاصلًا على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .

(٦) أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلاً له أو محترفاً للصحافة .

(٧) أن يزكى طلب انضمامه اثنان من أعضاء مجلس إدارة الجمعية .

(٨) أن ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول في الجمعية .

المادة ٥ — رسم الدخول في هذه الجمعية جنيهان والاشتراك السنوي للمعضو العامل جنيهان .

والأعضاء العاملين الذين سددوا اشتراكهم حق التمتع بحسب الأحكام المقررة بما يمنح للصحفيين من المزايا .

المادة ٦ — الأعضاء المشتركون هم الأعضاء العاملون الذين ينقطعون عن زاوله عمل الصحافة ويوافق مجلس إدارة الجمعية على استمرار انصالحهم بها .

ورسم الاشتراك السنوي بالنسبة لهم ثلاثة جنيهاً .

والأعضاء الفخريون هم من يمنحهم مجلس الإدارة هذه الصفة لمساعدتهم الجمعية مساعدة ذات شأن .

إدارة الجمعية

المادة ٧ — يدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضواً ينتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري لمدة سنتين يجوز إعادة انتخابهم بعدهما .

ويتجدد نصف أعضاء المجلس المذكور كل سنة .

ويكون إخراج نصف أعضائه بعد نهاية السنة الأولى بالاقتراع .

المادة ٨ — يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلاً له أو مديراً

لسيستها أو رئيساً لتحريرها أو لتحرير قسم منها أو محرراً إذا شأن فيها ونبطع إدارة كل صحيفة

الجمعية قبل أول أكتوبر من كل سنة بيان من تنطبق عليهم هذه الأوصاف .

ويجب أن يشمل المجلس على ستة من أصحاب الصحف أو ممثلهم .

الصحفيون انها مخالفة للعدل والقانون . فرأى ماهر باشا أن يحسم الخلاف

المادة ٩ — يختار المجلس من بين أعضائه كل سنة رئيسا ووكيلين وسكرتيرا وأميناً للصندوق وتؤلف من هؤلاء اللجنة التنفيذية .

المادة ١٠ — ينتخب المجلس من بين أعضائه كل سنة لجنة تؤلف من ثلاثة يعمد إليها بالنظر في الخلافات المتعلقة بالمهنة التي تقع بين أعضاء الجمعية لتسويتها . وتنظر الجمعية في هذه الخلافات بناء على طلب أحد المتنازعين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو على قرار من المجلس .

ويجوز للمتنازعين أن يختار كل منهما عضوا من أعضاء الجمعية ليكونا مع ثالث يختاره مجلس الإدارة لجنة تتولى الفصل في النزاع .

وفي الحالتين يجب على الطرفين احترام القرار الذي تصدره اللجنة فإذا أبى أحدهما الاعتراض له عرض الأمر على مجلس الإدارة ليقرر ما يراه في تنفيذ القرار أو في شأن العضو .

المادة ١١ — ينعقد مجلس الإدارة مرة في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس وتنعقد اللجنة التنفيذية مرتين في الشهر بدعوة من الرئيس كذلك . ويجوز انعقادهما فوق ذلك كلما دعت الضرورة بدعوة من الرئيس أو إذا طلب ذلك ثلث أعضاء كل منهما كتابة .

ويصح انعقاد مجلس الإدارة بخمسة أعضاء واللجنة التنفيذية بثلاثة .

المادة ١٢ — يختص مجلس الإدارة بالنظر في طلبات الانضمام الى الجمعية وتقرير عضويتها وإدارة أمورها . وتختص اللجنة التنفيذية بالنظر في الأمور المستعجلة وفيما يحيله إليها مجلس الإدارة من شئون .

وتصدر قرارات كل من الهيئتين بكثرة الاصوات المطلقة في الشئون العادية وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وتصدر القرارات الخاصة بقبول طلبات الانضمام وفصل الأعضاء بكثرة الثلثين .

المادة ١٣ — إذا خلا محل أحد أعضاء المجلس بسبب الاستقالة أو الوفاة أو بأي سبب

المرتب عليها عن طريق التفاهم المباشر بدل سبيل المحاكمة وانتهى الأمر

آخر يقوم مجلس الإدارة مزقنا بتعيين من يحل محله ويمرض أمره على أول جمعية عمومية تعقد بعد التعيين.

وتنقضى مدة العضو الجديد في الميعاد الذى كانت تنتهى فيه مدة العضو السابق
المادة ١٤ — يرأس الرئيس جلسات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية
ويضع جدول أعمال الحسابات ويوقع المحاضر ويشرف على تنفيذ القرارات ويوقع جميع
المكاتبات والمستندات الخاصة بأعمال التصرف والإدارة التى يقررها المجلس ويمثل الجمعية
عند التقاضى أمام المحاكم .

المادة ١٥ — فى حالة غياب الرئيس أو وجود مانع من حضوره يحل محله فى اختصاصاته
المبينة فى المادتين ١١ و ١٤ أقدم الوكيلين وعند التساوى فى الأقدمية أكبرهما سناً .
المادة ١٦ — يتولى أمين الصندوق تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة
للجمعية ودفع المبالغ المستحقة عليها وإيداع مالىدى الجمعية من النقود فى مصارف القاهرة التى
يعينها المجلس .

المادة ١٧ — يؤدى أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وظائفهم مجاناً .

الجمعية العمومية

المادة ١٨ — تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين والأعضاء المشتركين
المسدين اشتراكهم وحدهم وتتعقد عادياً بدعوة من مجلس الإدارة فى الأسبوع الأول
من شهر ديسمبر من كل عام للنظر فى تقرير مجلس الإدارة عن سير الجمعية وعن حساباتها
السوية وفى اقتراحات الأعضاء .

وتختص وحدها بالنظر فى فصل الأعضاء الذين يصدر عنهم ما يمس شرف المهنة أو
كرامة الجمعية من غير أن يحول ذلك دون فصلهم بصفة عاجلة بقرار مؤقت يصدره مجلس
الإدارة مشمولاً بالنفاذ حتى يمرض على الجمعية العمومية لإقراره أو إلغاءه فى أول جلسة تلى
صدور القرار .

ويجوز انعقادها بصفة غير عادية فى غير الموعد المقرر لاجتماعها العادى بدعوة من مجلس

بينه وبين الصحف رافعة القضايا على الحكومة الى تسوية مرضية للطرفين

الادارة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدمه ثلاثون من الاعضاء العاملين .

المادة ١٩ — لا يصح انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها الاول الا اذا حضرها ثلثا الاعضاء فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع الى موعد آخر يصح انعقاده بين محضره من الاعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بكثرة الاصوات المطلقة للاعضاء الحاضرين في انقشون العادية وبكثرة الثلثين في حالات فصل الاعضاء .

المادة ٢٠ — لا يجوز ادخال اى تعديل على هذا النظام الا بموجب قرار من الجمعية العمومية يصدر بناء على اقتراح مجلس الادارة وتصدق عليه الحكومة .

ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثي الاصوات .

المادة ٢١ — تدون مداورات وقرارات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية في محاضر يضع عليها كل من الرئيس والسكرتير امضاءه .

اموال الجمعية

المادة ٢٢ — تودع اموال الجمعية المكونة من رسم الدخول والاشتراكات والتبرعات في احد المصارف باسمها ولا يسحب شئ منها الا بقرار من مجلس الادارة او اللجنة التنفيذية وتوقع صكوك السحب من الرئيس وأمين الصندوق معا .

صندوق التعارف

المادة ٢٣ — تنشئ الجمعية لائحتها صندوق تعاون يضع مجلس الادارة لائحته ويعرضها على اول جمعية عمومية للتصديق عليها .

اللائحة الداخلية ونادى الجمعية

المادة ٢٤ — يضع مجلس الادارة لائحة داخلية للجمعية ومبنى انشئ لها ناد يضع المجلس له نظاما خاصا ويعرض اللائحة الداخلية للجمعية ونظام النادى على الجمعية العمومية في اول انعقادها .

عوضت على البلاغ بألفين وحمسمائة جنيه وعلى كل من السياسة والجهاد
وكوكب الشرق بألفين وعلى كل من مجلتي رزوالیوسف وآخر ساعة
بأربعمائة جنيه .

حل الجمعية

المادة ٢٥ — لا يجوز حل الجمعية إلا بمقتضى قرار من الجمعية العمومية يصدره في
اجتماع يعقد خصيصا لهذا الغرض .

ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثي الأعضاء .

المادة ٢٦ — للحكومة دائما بمقتضى قرار من مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية
إذا خالفت أحكام المادة الثالثة .

المادة ٢٧ — تقرير مصير أموال الجمعية عند حلها يكون بقرار يصدر من الجمعية
العمومية بكثرة الثلثين وتصدق عليه الحكومة وإذا امتنعت الجمعية عن إصدار هذا القرار
أو إذا لم تصدق عليه الحكومة وإذا كان الحل حاصلًا على مقتضى نص المادة السابقة توزع
تلك الأموال بمقتضى قرار من وزير الداخلية في سبيل إعانة المعوزين من الصحفيين أو
عائلات المتوفين منهم والأول للجمعيات القائمة بأعمال خيرية أو علمية

ورجع ما عهدنا بنظره إلى الدور الضئيل الذي تقوم به الاعتبارات

الفنية في مختلف شؤون الحكم والتشريع فوجد البرلمان المصري مستندا في تأليفه إلى نظرية الانتخاب العام وغير منسجح المجال للتمثيل الفني الذي تنجلي فيه ملكات أهل الذكر والاختصاص تصحح الاتجاهات العاطفية التي كثيرا ما تتجه إليها الهيئات النيابية نائية عن الصراط العلى المستقيم وعاد تفكيره إلى ما هو قائم في غير مصر من أحدث النظم في ذلك الصدد فوجد أن النمسا تتبع طريقة تخصيص جماعة من أعضاء البرلمان لكل جانب من جوانب الاعتبارات الفنية ووجد أن إيطاليا تتبع نظام برلمان الطوائف وإن أسبانيا - ودستورها أحدث الدساتير - تأخذ بنظام مجلس الشيوخ الطائفي ووجد أن النظام البرلماني في مصر لا يطاوع على استنباط شيء من تلك النظم المأخوذ بها فيما ذكر من بلاد فرأى أن خير طريق للإصلاح إنما هو أن تأخذ مصر بمثل ما تأخذه فرنسا وإنجلترا وسائر الدول التي تماثل دساتيرها والدستور المصري أي بمبدأ الزام الوزير بأخذ رأى الفتيين من أهل الذكر والاختصاص في المشروعات التي يود عرضها على البرلمان ليستفيد التشريع من انتاج هؤلاء المختصين . وإذن لجأ إلى فكرة المجالس الفنية العليا على غرار ما يقوم إلى جانب وزير المالية من مجلس اقتصادى عال وما كان يقوم فيما مضى من العهود إلى جانب وزير المعارف من مجلس المعارف الأعلى .

واتجه نشاطه في هذا المضمار بخاصة إلى إنشاء مجلس أعلى للإصلاح

الاجتماعى رغبة منه فى أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق الملائمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التى أتت بها المدنية الحديثة (١)

(١) وهذا نص المرسوم بقانون انشاء مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى ومذكرته التفسيرية : —

المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦
بانشاء مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور

رسمنا اىما هو آت :

المادة ١ — ينشأ مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى بشكل على الوجه الآتى :

رئيسا

وزير الداخلية

وزير المعارف العمومية

وزير المالية

تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فيعين خلف له تنتهى عضويته بانتهاء المدة

الباقية لسلفه .

على أنه استثناء مما تقدم تستمر عضوية ثلاثة من أعضاء المجلس الأول الذين يعينهم

مجلس الوزراء أربع سنوات وثلاثة آخرين خمس سنوات ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء

بطريق الاقتراع .

المادة ٢ — يلحق المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى برئاسة مجلس الوزراء
ويجتمع المجلس مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة من الرئيس أو على طلب
ثلاثة من أعضائه وإذا غاب الرئيس حل محله أقدم الوزراء .
ولا تعتبر مداوالات المجلس صحيحة إلا إذا حضره سبعة من أعضائه .
وتتخذ القرارات بكثرة الأصوات . فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه
الرئيس .

المادة ٣ — تكون مهمة المجلس الأعلى 'بحرى كل ما من شأنه أن يعين أى وجه
من الوجوه على تقدم البلاد الاجتماعى .
ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير
والاصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيهاً يندى مع خصائص الشعب المصرى
وتقاليده وملكانته كما يختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين
آثار التقدم المادى وما استحدثت من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياة الجديدة .
ويتعلق المجلس كذلك أن يبحث فى نظام الأسره وأن يدرس الاصلاحات التى
تؤكد تماسكها والحفاظ على كيانها وصيانة حقوق الولاية فيها .

المادة ٤ — ينبغى أن يطلب من المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى ابداء
الرأى مقدماً فى كل مشروع قانون أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير
فى أحوال البلاد الاجتماعية . فإذا لم يبد رأيه فى مدى شهرين جاز المضى فى اقرار القانون
أو اللائحة .

وللمجلس اذا بداله ان قانوناً أو لائحة كان يجب ان يعرض عليه تطبيقاً للعقود الأولى
من هذه المادة ان يخطر مجلس الوزراء برأيه فيه .

المادة ٥ — المجلس كذلك ان يقوم مباشرة بدراسة اية مسألة اجتماعية او
اجراء بحث او تحقيق بشأنها وله ان يستعين فى ذلك بالادارات الحكومية المختصة بواسطة
الوزير صاحب الشأن . وللمجلس من تلقا نفسه او بناء على هذه الدراسات والابحاث
والتحقيقات ان ينصح لو يقترح ضرورة اصدار قانون او اتخاذ تصرف ادارى معين .

المادة ٦ — يجوز المجلس بالاتفاق مع الحكومة توجيه نصاب ونطاقات للجمهور وتنظيم دعايات اجتماعية .

المادة ٧ — للمجلس أن يمد كل من أعضائه لجائنا فرعية دائمة أو لدراسة مسألة معينة . وله أن يدعو للعمل في اللجان الفرعية شخصا أو أكثر من أهل الرأي في الموضوعات المعروضة على تلك اللجان . وإذا اقتضى الحال جاز أن يدعى الى ذلك موظفو الحكومة .

المادة ٨ — يضع المجلس لائحته الداخلية وتبين فيها التفاصيل الخاصة بنظامه وطريقة السير في أدائه أعماله .

المادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى القبة في ١٥ محرم سنة ١٣٥٥ (٧ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير الداخلية

على ماهر

وزير المعارف العمومية

محمد على علوبة

وزير المالية

احمد عبد الوهاب

مذكورة الى مجلس الوزراء

لجتاز البلاد في ثقافتها ومدنيتها القديمة أى فيها يتعلق بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها وصور الحياة فيها ومثلها العليا دور انتقال المنطقى فيه التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة آتية من جانب الثقافة والمدنية الحديثة بفضل سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة تداول المطبوعات وما استحدثته الاختراع والتقدم في أسباب الحياة .

ولو ترك هذا الدور لمجرد التفاعل الطبيعى بين ثقافتين ومدنيتين اختلفت أصولها وتباينت

أركانها لاختطاط الأمر وفسد . فان انطباع الناس على التقليد والاختذ بكل جديد بوشك
أن ينهب بالتناقض والفلاسك الواجيين في موازين الحكم وضوابط التصرف في
الشئون الاجتماعية .

وقد لا يمكن تجنب مثل ذلك للتفاعل وابقن الذى يدخل في دائرة الامكان هو أن ترصد
أحوال هذا التفاعل وآثاره في تطور البلاد الاجتماعى والا تترك الأمور تجري على
اعتها بل يعمل على توجيهها وجهة يخلص معها للبلاد أكبر الخير وتنسق مع خصائص
الكعب المصرى وتقاليد ومذاهبه وتبهي ما يقدر له من المصائر وتحقق ما يعقده أو يعقد
به من الآمال .

ولاسيلا لذلك إلا أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ باخلاقيها
وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات
والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التي أنت بها المدنية الحديثة .

ومثل تلك السياسة يجب على الحكومة والهيئات وأهل الرأي أن يساهم كل بنصيبه في
رسم افراضها ووسائلها . والواقع أن البلاد لم يخطئها الارشاد والتوجيه الصحيح من أولئك
جميعا بين وقت وآخر . ولكنه ارشاد وتوجيه يعوزه الاستمرار وتنقصه الوحدة والقوة .
وربما كان النصيب الأكبر من هذا الواجب يقع على الحكومة ولها من وسائل العمل
والتنفيذ مالا يجتمع لغيرها . لكن الحكومات تستغرق هما غالبا شئون الحكم ومشاكل
السياسة ولا تدع لها من فراغ الذهن ونهيو النفس ما يقتضيه الاصلاح الاجتماعى من
ترديد النظر واطالة التفكير في المسائل الاجتماعية الشائكة الدقيقة ، وبخشى فوق ذلك أن
اختلاف هبات الحكم وتعاقبها فيه وتباين وجهات النظر بينها يؤدى الى أن الاصلاح لا يعضى
على وتيرة واحدة وانه لا يكون موصول التنفيذ بالقدر الذى يابن عن فوائده أو يجلو خطأ
الاتجاه فيه .

لذلك كله وجب أن يكون الاصلاح الاجتماعى بمنجاة من أسباب الاضطراب والتذبذب
وآية ذلك أن يقوم على هذه الشئون مجلس ثابت يؤلف من أهل الرأي ويجمع المتاحي

والنزعات المختلفة ويختص بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى وبالنظر فى الوسائل والتدابير والاصلاحيات التى توجهه توجيهها صحيحا وبالتوفيق بين القديم والجديد .

ومن الخير أن يضع ذلك المجلس أساسا سياسية اجتماعية تناول شئون الاسرة والتعليم ومرافق الحياة المختلفة . على أنه اذا كان من التعجيل وضع تلك السياسة مرة واحدة فإن من الواجب ألا تعالج الحكومة بقانون أو لائحة أى شأن من الشئون الاجتماعية أو التى يكون لها أثر فى الاحوال الاجتماعية بالبلاد دون أن تستأنس برأى المجلس المذكور .

وقد لا تخلو مراعاة هذا الواجب من صعوبة بسبب اختلاف الرأى والتقدير فى صفة القوانين أو مراسيمها أو آثارها فيصدر القانون أو اللائحة دون اخذ رأى المجلس المذكور فيما يجب ابداء رأيه بشأنه لتستطيع الحكومة اذا اقتضى الحال اتقاء الضرر أو تدارك الخطر قبل فوات الاوان .

على ان هذا الاختصاص الاستشارى لا يجب العمل الانشائى . ويجب ان يعالج المجلس من تلقاء نفسه دراسة الاحوال الاجتماعية واجراء كل بحث أو تحقيق يقتضيه العمل على تقدم البلاد من هذه الناحية . فاذا انتهى به ذلك الى رأى فى الاصلاح أشار به أو اقترحه على الحكومة لتنفيذه بالوسائل المناسبة وقد يقتضى ذلك اصدار قانون كما قد يكفى فيه اتخاذ تدابير ادارية .

وان ما يجب مراعاته فى اختيار اعضاء المجلس من صدق الرأى ونافذ النظر ومبسوط العلم وواسع التجربة فى الشئون الاجتماعية كفىل بأن يجعل المجلس مكانة فى البلاد تجعل لنداءاته ونصائحه اثرا حسنا . وقد تحتاج الحكومة الى الاستعانة به فى هذا السبيل أو فى تنظيم دعايات اجتماعية لاخذ الناس بمادة صالحة أو حملهم على الافلاح عن عادة ضارة . فاذا أقر مجلس الوزراء الاعتبارات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

رئيس مجلس الوزراء

٤ ابريل سنة ١٩٢٦

على ماهر

واذا كان نشاط ماهر اشأ قد تجلى على هذا العموم والشمول في دوائر الحكومة فالواقع أن وزارتي الخارجية والتجارة والصناعة لم يحظيا بما كانتا تستحقان من جهود دولته الجبارة . على أنه — رغم ضيق الوقت ومفاجآت الأيام الأخيرة — قد ترك في الميدانين آثارا باقية . فقد وفق دولته إلى تسوية مشكلة استعصى حلها زمنا ودقت معالجتها لتشعب أطرافها وحساسية الميادين التي تتصل بها هذه الأطراف . تلك مشكلة شركة قناة السويس وما كان معلقا بينها وبين الحكومة المصرية من مسائل تتصل بالأسهم التي يحمل الانجليز كثرتها ومستنداتها التي يحمل الفرنسيون ما يقرب من مجموعها وبدفع فوائد السندات وأرباح الأسهم ذهباً أو ورقاً ونصيب مصر من الأرباح وعضوية مجلس الإدارة وغير ذلك من الشؤون الهامة .

وبرجع اتفاق وزارة ماهر باشا وشركة القناة في الواقع إلى المرسوم الملكي الصادر في الثاني من شهر مايو لسنة ١٩٣٥ — أي في عهد وزارة نسيم باشا — والقاضي بالدفع في مصر بالورق دون الذهب . فقد تقدمت شركة القناة على أثر صدوره مطالبة باستثناء « عملياتها » من أحكامه ولا سيما أن هناك حكماً من المحكمة المختلطة يقضى عليها بالدفع ذهباً كما أن هناك قضية معلقة أمام المحاكم الفرنسية يطالب رافعوها بالدفع ذهباً كذلك . فلم يتزل قلم قضايا الحكومة ولم ينزل وزير المالية عند طلب الشرلة وأجابها بأن الحكومة المصرية متمسكة بالمرسوم الذي احترمته المحاكم المختلطة

فلا . بل أن الحكومة راحت تطالب الشركة بمسبها من تطبيق المرسوم على عملياتها — وسينالها من جرائه كسب على التحقيق إذ لن تدفع لحلة سنداتها إلا ورقا فيزيد نصيب حملة أسهمها من الأرباح حتما — ورأت الحكومة أن تحتسب ذلك الكسب على مقتضى الواقع في العام السابق فقدرته بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه في السنة . لكن الشركة لاحظت أن هذا المبلغ سيتناقص على مر السنين تبعا لاستهلاك السندات التي سيتم استهلاكها في سنة ١٩٥٨ أى قبل انقضاء مدة امتياز الشركة بعشر سنين وإن المبلغ الذى يمكن اعتباره متوسطا لمكاسب الشركة من جراء تطبيق المرسوم المصرى على عملياتها إنما هو ٢٠٠٠٠٠ جنيه في السنوات الباقية .

وأخيرا تم الاتفاق على أن تستولى الحكومة على ٢٠٠٠٠٠ جنيه في السنة لكن على أن يستمر استيلاؤها عليها إلى نهاية الامتياز أى إلى سنة ١٩٦٨ فأصبح هذا المبلغ فى الواقع « اتاوة للحكومة لم تكن لها من قبل »

ولما كان تقرير هذه الاتاوة فى مصلحة الحكومة المصرية بلا ريب فقد تقدمت الشركة مقابلها بمطالب منها إعادة النظر فى المبلغ المقرر لصيانة مدينة الاسماعيلية . وقد كان مقدراً فيها مضى ستة آلاف من الجنيهات . تدفع الحكومة المصرية ثامها لكن نفقات صيانة الاسماعيلية قد زادت إلى أن بلغت أربعين ألفا من الجنيهات فطالبت الشركة الحكومة المصرية بنهيمها أى بنسبة الثلث . وبعد مفاوضات تم التفاهم بين الجانبين على أن يحدد نصيب الحكومة من هذه النفقات بستة آلاف جنيه فقط وتم التفاهم كذلك على استبدال قطعة من أراضى الشركة بقطعة من أراضى الحكومة لمناسبة بناء محطة جديدة فى بورسعيد كما أخذت الحكومة

بالمجان بعض قطع من أراضى الشركة تقيم عليها بعض المصلح .
وتم التفاهم على أن يكون ربع موظفى الشركة على اختلاف درجاتهم
من المصريين . ولما كان إخلاء ربع الوظائف دفعة واحدة مستحيلا فقد
تم الاتفاق على أن يملا ما يخلو منها أولا فأول بنسبة اثنتين للأجانب
وواحدة للمصريين بحيث يصبح المصريون متولين ربعها بالفعل من

سنة ١٩٥٨

وطالبت الحكومة خمسة مرا كز لمصريين فى مجلس إدارة الشركة
والمجلس مؤلف من واحد وعشرين فرنسيا وعشرة انجليز وحوالانى واحد
وتطالب ايطاليا واليابان بمركز لكل منهما على اعتبار أنهما من كبار عملاء
الشركة فتم التفاهم على أن يعطى المصريون مركزين من مرا كز الفرنسيين
وعلى أن يعطوا مركزين آخرين إذا أجبت اليابان وايطاليا إلى ما تطلبان
وطالبت الشركة بتقرير سعر الفرنك الذهب بما هو مقرر فى نظام
العملة المصرية من قبل أى بمعادلة ثمانية وثلاثين مليا و ٧٥ جزءا من
ألف وبمنح الشركة حق الذهاب فى سبيل تقدير الفرنك الذهب إلى هذا
الحد دون تجاوز بحال . ويرجع سبب مطالبة الشركة لهذا التحديد إلى
خوفها من هبوط الورق هبوطاً كبيراً ومنافسة طريق رأس الرجاء الصالح
لطريق القناة بما يضعف من إيرادات الشركة ويقلل من مكاسبها ويعرضها للخسارة
ولما كان الواقع هو أن الرسوم التى تحصلها الشركة على السفن المارة
بالقناة بعيدة جدا عن سعر الذهب الرسمى وأنها خاضعة فى تقديرها إلى
اعتبارات اقتصادية علمية ولم يكن لمصر من السفن ما يجتاز القناة إلا النذر
اليسير فقد رضيت الحكومة أن تجيب الشركة إلى ما طالبت فى صدد
سعر الفرنك مقابل ما نالت من امتيازات واضحة جليلة .

ولما على ماهر باشا إلى جانب توليه رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية متوليا وزارة الخارجية أيضا . وعلى الرغم من كثرة المشاغل التي اكتنفته في فترة عهده الدقيق من حيث توليه وزارة الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء فإنه قد استطاع أن يجد من وقته متسعا لمعالجة بعض الشؤون المتصلة بوزارة الخارجية وإن كان هذا الوقت لم يفسح له المجال إلا لمعالجة الهام من هذه الشؤون .

وكانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية من المسائل الشائكة التي طال أمد انتظار تسويتها والتي طالما تآقت الأمة المصرية على التغلب على العقبات التي كانت مصر الرسمية تقيمها في سبيل هذه التسوية وقد حاول أكثر من رئيس وزارة أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه : حاول سعد باشا ولم يفلح ثم حاول عدلى باشا ولم يفلح وحاول ثروت باشا ولم يفلح كما حاول النحاس باشا ولم يفلح . ذلك بأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومصر الرسمية لم يكن راجعا إلى مسائل ذات صفة عامة فقط بل أنه كان يمتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يدق أمر التفاهم معها في مثل هذه الحالات .

وقد أقدم على ماهر باشا على معالجة هذه المسألة الشائكة التي فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون . ووفق فيها توفيقا عظيما استند إلى تقدير إخلاصه غير المشوب وإلى إحسان تصويره المصلحة المصرية وأحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » . وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية الذي جاء إلى مصر تلبية لطلب الحكومة

المصرية التي أظهرت من تلقاء نفسها أكيد رغبتها في تسوية المسائل المعلقة بين البلدين وانتهى الأمر إلى اقرار معاهدة تستند إليها العلاقات بينهما (١)

(١) وهذا نص المرسوم بإصدار معاهدة الصداقة المعقودة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية وما تبودل لمناسبتها من بريفات :
مرسوم

بإصدار معاهدة الصداقة المعقودة بين المملكة المصرية
والمملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

عملاً بالمادة ٥٥ من الدستور

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية

رسم بما هو آت :

المادة ١ — يعمل ابتداء من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ بمعاهدة الصداقة الملتحق نصها المعقودة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية والتي تم تبادل وثائق التصديق عليها بالقاهرة في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣١ .

مادة ٢ — على وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بديوان الرئاسة في ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦)

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ووزير الصحة العمومية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الأشغال العمومية

حافظ حسن

وزير الحرية والبحرية

على صدقي

وزير المعارف العمومية

محمد علي علوبة

وزير المواصلات والتجارة والصناعة

حسن صبرى

وزير الزراعة

صادق وهبة

وزير الحفائفة والأوقاف

أحمد علي

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

معاهدة صداقة

بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية

مجلس وزراء المملكة المصرية متولياً حقوق جلالة ملك مصر الدستورية

و

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظراً لما لدى المملكتين المصرية والعربية السعودية من خالص الرغبة في توثيق عرى

الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

وعبنا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين :

من لدن وزارة المملكة المصرية :

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وتبيننا صحتهما وطابقتها للأصول المردية اتفقا على

الأحكام الآتية :

مادة ١ — تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات

سيادة مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً .

مادة ٢ — يكون بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية وبين رعاياها سلام

دائم وصداقة خالصة .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاهدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن

يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد

السلم والسكينة في بلاد الطرف الآخر .

مادة ٣ — تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسي والفنصلي

ويعامل الممثلون السياسيون والفنصليون الذين يعتمدهم أحد الطرفين المتعاهدين أو يعينهم لدى

الطرف الآخر وفقا للأصول المرعية في القانون الدول العام على أن يكون ذلك على أساس التبادل .

مادة ٤ — يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلم أنهم يتمتعون أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم وبالحرية الشخصية في الحدود الشرعية وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأئمة بالتفصيل .

مادة ٥ — عملا بالتضامن والتعاون الاسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما . وتشمل المرافق المشار اليها تعيين الطرق التي يسلكها الحجاج أو الزوار وإضاءة الحرمين وما حولها وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الاعمال والمنشآت التي ترمى الى توفير راحة الحجاج والزوار أو المحافظة على صحتهم .

وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالاعمال المشار اليها .

مادة ٦ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يقوموا في أقرب فرصة ممكنة بعد توقيع هذا المعاهدة بمفاوضات ودية لحل المسائل المتعلقة بينهما ولعقد اتفاقات جبركية وبريدية وملاحية وغير ذلك من الشؤون التي تهم بلاديهما .

مادة ٧ — حررت هذه المعاهد من أصلين باللغة العربية ويجرى إبرامها والتصديق عليها من الطرفين المتعاقدين في أقرب وقت ممكن ولا تصبح نافذة الا من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي يكون في القاهرة .

على ماهر فؤاد حزة

نص البرقيتين المتبادلتين بين حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة

العربية السعودية وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا

رئيس الوزارة الانظم بمصر

اطلعنا على نص المعاهدة التي وقعتموها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمختوية على سبع مواد واشعاراً بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويحمله فاتحة عصر سعيد بين البلدين .

عبد العزيز

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مكة المكرمة

الى سعيد بتلقى برفية جلالتهكم بالموافقة على المعاهدة التي نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج على جميع المسلمين .
وتفضلوا جلالتهكم بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات .

على ماهر

نص البرقيتين المتبادلتين بين حضرة صاحب السعادة وزير المالية السعودية وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء في ٨ مايو سنة ١٩٣٦

صاحب الدولة على ماهر باشا

رئيس مجلس الوزراء القاهرة

تهانى القلبية لدولتكم بهذه المناسبة السعيدة التي كنتم نغرها جعلها الله فاتحة عهد مجيد بين

٨ القطرين الشقيين في ظل جلالة ملكيكمما المحبوبين وأدام توفيقاكم .
وزير المالية السعودية

صاحب المعالي وزير المالية السعودية

جده

اشكر معاليكم على برقيتكم الرقيقة وأرجو من المولى جل شأنه أن يديم المودة والاخاء
بين الشعبين الشقيين في ظل صاحبي الجلالة الملكين المحبوبين وأن يديم لجلالتهما ولشعبيهما
التوفيق والهناء .

على ماهر

ولدت المشكلة الإيطالية الحبشية في أوج تطوراتها وكان على مصر

أن تعنى بها عن قرب من ناحيتين : ناحية متاخمة مصر للأراضي اللوية وناحية وجود بحيرة تانا منبع النيل الأزرق في الأراضي الحبشية . ولم تكن القضية المصرية الانجليزية قد سويت فكان من الدقيق جداً أن يعالج رئيس وزارة مصر ذلك الأمر الخاص بـ **بكيان** مصر بالحربة والسرية اللتين يقتضيها ولا سيما إذا تولى الرئيس وزارة مصر أثر تولى مثل توفيق نسيم باشا هذه الوزارة وهو الذي يرضخ كل تصرفات مصر للسياسة الانجليزية سواء أرجعت هذه التصرفات للشؤون الخارجية أم اتصلت بالشؤون الدستورية أو الأمور الداخلية .

وقد عالج ماهر باشا هذا الموقف الدقيق بما يعرف عنه من اقدام من ناحية ومن خطة وضع الانجليز أمام الأمر الواقع من ناحية أخرى . فبعث إلى وزير مصر المفوض في روما يطلب إليه الاتصال برجال الحكومة الإيطالية لمعرفة حسن نياتها بالنسبة لمصر وسلامتها وبحس النبض في سبيل قلب التصرفات الشفوية التي ستبلغ إليه اتفاقاً تحريراً بين البلدين . فلما جاء الرد من ممثل مصر في روما بتأكيد إيطاليا عدم أكتنائها لمصر إلا الخير والرغبة الصادقة في حسن الجوار واستعدادها لتوقيع ميثاق عدم اعتداء بينها وبين الحكومة المصرية قصد دولته إلى المندوب السامي وأبلغه عرض إيطاليا على مصر اقتراح توقيع ميثاق عدم اعتداء ولما سأله سربايلز لامبسون عما يعتزم من الاجراءات في هذا السبيل اجابه أنه يؤثر تأجيل البحث مع إيطاليا إلى ما بعد تبين الأحوال العسكرية في الحبشة

واكتفى بتسجيل العرض الذى جاءه من ناحية إيطاليا وتسجيل حق مصر فى السعى إلى تحقيقه فى الوقت الذى يناسبها .

واسترسل فى حديثه مع المندوب السامى وعرض فكرة إرسال مصر فرقة من فرق جيشها لاحتلال منطقة بحيرة تانا محافظة على مصالح مصر فيها وطلبه الإلغ هذه الفكرة لوزارة الخارجية الإنجليزية . وإذا كانت هذه الفكرة الجريئة لم تحقق فانما يرجع السبب فى ذلك إلى ما أبلغته إياه وزارة الخارجية البريطانية من اقتناعها بأن النصر لن يكون حليف إيطاليا فى الحبهة وأن إقدام مصر على ما تريد قد يزيد فى تعقيد الحالة الدولية ومضاعفاتها .

وعلى الرغم من شدة اتصال وزارة الخارجية المصرية بالقصر تبعاً

للنظام المقرر بنص من نصوص الدستور لتعيين الممثلين السياسيين فإن على
ماهر باشا قد حظى باستقلال واسع في تسيير شؤون هذه الوزارة ولم
يسجل تدخل من جانب جلالة الملك فؤاد إلا في مسألتين اثنتين طوال
الأيام المئة التي تولى فيها ماهر باشا الحكم . وكانت المسألة الأولى مسألة
رجال السلك السياسي المصري المتزوجين من أجنبيات فقد مانع جلالة
الملك فؤاد في أمر ترقيةهم إلى مناصب أعلى من التي كانوا يشغلونها في
ذلك الوقت وكانت المسألة الثانية مسألة تحريم تمثيل مصريين لدول أجنبية
تمثيلاً قنصلياً فخرياً في مصر .

وبينما كان ماهر باشا يعد عدته لالغاء الامتياز المالى الاجنبى ليتوج به عهده فى الحكم ويتخذ اجراءات الانتخابات العامة للبرلمان الجديد من اليوم الثالث من شهر مايو سنة ١٩٣٦ وكانت تيارات الحدىس فى مصير الحكم الى وزارة جديدة تتعدد وتتقابل ويتسامل الناس هل ستكون وزارة وفدية او وزارة قومية يشترك فيها على ماهر باشا او لا يشترك - بينما ذلك كله يتداوله المصريون والاجانب المقيمون فى مصر ويتداولون معه انباء النشرات الطبية التى تبشر بتقدم صحة جلالة الملك فؤاد نحو العافية اذا هم جميعاً يفاجأون بنبأ وفاة الملك فى اليوم الثامن والعشرين من شهر إبريل والواقع أن هذا الحادث الخطير كان إيذاناً بتجلى ملكات على ماهر باشا فى ميادين الاخلاص للعرش والسهر على مصلحة الامة والجلد على اثره العمل والابتكار فى الشؤون الدستورية والتغلب على المكاره جميعاً فقد توفى الملك فؤاد فى ظروف تناوب الامة فيها اليأس والرجاء من حيث الصحة الملكية كما تناوبها الاقدام والاحجام من حيث التقاليد الدستورية ولم يكن ولى العهد قد باغ سن الرشد وكان الرأى غير مستقر بالنسبة لتحديد هذه السن للرشد المدنى هل تكون سن الرشد السياسى المحددة بشأى عشرة سنة هلالية أو تكون هى السن المقررة لكافة المصريين بالواحدة والعشرين ميلادية ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له وكان مجلس الشيوخ منحلًا ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريباً ولم يكن خمسهام قد عينوا وكان لا بد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان ورضى الكثرة البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا

التعيين . ونصوص الدستور صريحة في أن مجلس الوزراء هو الذى يتولى سلطات الملك من يوم وفاته إلى يوم انتخاب الأوصياء . وهى صريحة كذلك فى أن البرلمان يجب أن يجتمع لاختيار الأوصياء قبل مضى عشرة أيام على وفاة الملك ولم يكن البرلمان قائما وإذا كانت الانتخابات ستجرى فى مدى هذه العشرة الأيام بالنسبة لمجلس النواب فإنها تجرى فى خلالها بالنسبة لمجلس الشيوخ إذ الموعد المحدد لانتخابات هذا المجلس يحىء بعد انقضاء تلك الأيام العشرة . وكل ما ينير الطريق أمام الأمة هو أن رئيس الحكومة كان قد أعلن يوم اشتداد المرض على الملك قبل وفاته بخمسة أيام أن وزارته ستسير بالبلاد فى حدود الدستور والقانون وحدود الدستور بالنسبة للأمور الواقعة بعد الحادث الفجائى هى على ما قدمنا من تعقيد .

واجه على ماهر باشا ذلك كله والملك الجديد فى لندن ولا يستطيع وصوله إلى القاهرة إلا بعد مضى أسبوع فامتلك ناصية أعصابه كلها وقبض على جماع ملكات تفكيره كلها وأقبل يعمل فى سرعة وحزم فأصدر مجلس وزارته نعى الملك إلى الأمة المصرية وضمن النعى المناداة بولى العهد ملكا لمصر وأرسل لجلالته فى لندن برقية ضمنها خالص ولائه وولاء زملائه الوزراء وأصدق تمنياتهم لمجد عهد جلالته ورفاهيته (١) .

(١) وهذا نص النعى وعهد مجلس الوزراء وبرقيته الى جلالة الملك

الى الأمة المصرية

فوجئت مصر بفاجعة كبرى اذ انتقل الى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد

الاول فقد قضى اليوم في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسرأى القبة .
وان البلاد لتستشعر في حدادها عليه الخسارة العظمى التي أصابها بفقده وتبكي فيه
أول ملك لمصر المستقلة . وان الامة لتتجه الى ابن الراحل الكريم والى أسرته الجليلة
بأخلص العزاء والمواساة .

ولقد كان جلالة البلاد في السنين العصية المسدد الخطى والرائد الموفق وكان لها
الرئيس المحبوب المبجل وكان السامى الكامل الذى تقف حياة البلاد في جميع النواحي بقوة
مباركة الاثر وكان الوطنى الذى جعل من حب مصر عقيدة ولقد كان يفخر بأنه خادم البلاد
الاول وفي سبيلها تقاضى وفى .

ولم يكن أحب اليه من أن تستعيد مصر ماضيها المجيد وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق
رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الامم . ولقد أحاطه شعبه بحبه واجلاله . وكان
له الاحترام والاعجاب من رؤساء الدول والامم الاجنبية .

وقد أثرت في صحته الجهود التي كان يبذلها في سبيل اسعاد بلاده بلا حساب . على أنه
حتى اللحظة الاخيرة وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت اعجاب من عاده في أيامه الاخيرة
كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها .
وستبسط بلا ريب في جميع أنحاء القطر أ كف الضراعة والابتهاال الى المولى القدير أن
يتغمده برحمته ورضوانه .

وستقدر الاجيال المقبلة بعد أن تتكشف حوادث الزمن أكثر عما نقدر ما كان لعهد
حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره . وسيجعلون له من نباهة الذكر ومكانة
الشرف في تاريخ مصر ما هو أهل له .

على ان الاكرام العتيد لصاحب هذا العهد هو أن تتوجه مخلصين لابنه المحبوب وأن
تجعل له ما كان للاب من ثقة ومحبة .

ولذلك فانه في الوقت الذى تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الاليم (مات الملك) يجب
أن يلتفت المصريون جميعا حول العرش في ولاء ثابت لا يدركه صمف أو وهن وأن يحبوا
حضرة صاحب الجلالة روى افاالاول وقد نودى به ملكا لمصر .

وان الامة المصرية التى احبته منذ صغره حبها الصادق لوائقة بأنه سيعتزم خطى والده
العظيم ويحتذى مثاله عند ما يبلغ سن الرشد ويصل عمله بعمل الراحل الجليل .
عاش الملك

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
والخارجية ووزير الصحة العمومية بالنيابة
على ماهر

وزير الاشغال العمومية	وزير الحفانية والاقواف	وزير المواصلات والتجارة والصناعة
حافظ حسن	احمد على	حسن صبرى
وزير المعارف العمومية	وزير الحرية والبحرية	وزير الزراعة
محمد على علوبة	على صدقي	صادق وهبه
		احمد عبدالوهاب

الى الامة المصرية

منيت مصر بفقد ملكها المحبوب وقضى رئيس الدولة
وان اول واجب فى هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن
بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك المليك هو العمل على تنفيذ احكام النظام الذى لاقى مهمته
فى ظله .
ولذلك فانه ولائاً لاسرة المالكة واحتراماً للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة
صاحب الجلالة الملك فاروق الاول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية
باسم الامة المصرية ونحت مسؤوليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها الى
مجلس الوصاية .

عاش الملك

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ووزير الصحة العمومية بالنيابة

على ماهر

وزير الحفانية والاعواق وزير المعارف العمومية وزير الاشغال العمومية

احمد على محمد على علوبة حافظ حسن

وزير المالية وزير المواصلات والتجارة والصناعة وزير الحربية والبحرية وزير الزراعة

احمد عبد الوهاب حسن صبرى على صدق صادق وهبه

ترجمة برقية التهنئة

المرسلة يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

الى حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول

من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول

بلندره

ارجو جلالكم باسم زملائي واسمى ان تتنازلوا فتقبلوا مع خالص ولائنا اصدق تمنياتنا
لمجد عهدكم ورفاهيته وانا في هذا تضامن مع الامة بأسرها التي تحي باحتياج تبوا جلالكم
هرش مصر .

على ماهر

وأُسرع ماهر باشا فأنخذ جميع الاجراءات الخاصة بتشجيع جنازة الملك الراحل وكانت دار المندوب السامي قد رغبت أن تشارك في التشييع فرقة من القوة الانجليزية في مصر فرفض على ماهر باشا هذا الاقتراح في حزم وأبى إلا أن تكون الجنازة في رسميتها ذات صبغة مصرية بحتة .

وبنفس السرعة دعا ماهر باشا كبير المستشارين الملكيين وطلب رأيه في مسألة سن الرشد المدنى لجلالة الملك كما دعا هيئة مؤلفة من شيخ الجامع الأزهر ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية وطلب اليها رأيها الشرعى فى الأمر ذاته فأقرت كما أقر رئيس لجنة قضايا الحكومة أن سن الرشد المدنى لجلالته إنما هى سن الخامسة عشرة على اعتبار أن جلالته ملك مسلم . فحال هذا الاجراء السريع من جانب ماهر باشا دون مشاكل عدة (١) .

(١) وهذا نص مرسوم اعلان الرشد ومذكرته التفسيرية والرأى الشرعى .

مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦

باعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول

فيما يختص بجميع التصرفات المدنية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الامر الملكى رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وعملا بالمادة ٥٥ من الدستور

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧ من الامر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول بالغا الرشد فيما يختص بجميع التصرفات المدنية .

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بدوان الرئاسة في ١٣ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦)
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
ووزير الصحة العمومية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الاشغال العمومية وزير الحفانية والاقواف وزير المواصلات والتجارة والصناعة
حافظ حسن احمد على حسن صبرى

وزير المعارف العمومية وزير الحرية والبحرية وزير الزراعة وزير المالية
محمد على علوبة على صدقي صادق وهبه احمد عبد الوهاب

مذكرة تفسيرية

خاصة بسن الرشد لحضرة صاحب الجلالة الملك

تنص المادة ٨ من الامر المملوكى الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٣ والخاص بوضع نظام
اتوارث عرش المملكة المصرية على أن الملك يبلغ سن الرشد اذا اكتمل له من العمر ثمانى
عشرة سنة هلالية .

وانما يتحدث هذا الامر المملوكى المذكور في قاعدة من قواعد القانون العام . فانه يقتضى
المادة ٣٣ من الدستور وهى تحيل صراحة اليه جزء من الدستور لا يتجزأ .

فسن الرشد المقررة بالامر المملوكى لا يلحظ فيها الا أهلية الملك السياسية وفى تلك السن
يحلف الملك اليمين ووفقا لحكم الدستور ذاته « يباشر الملك سلطته الدستورية » (مادة ٥٠) .

والقاعدة المتقدم ذكرها هى فيما خلا استثناء واحد (للترويج) القاعدة المتبعة فى جميع
البلاد ذات النظام المملوكى الدستورى ففى بلجيكا وبلغاريا وايطاليا ودمارك واسوج
وبوجوسلافيا وهولانده ورومانيا يبلغ الملك سن الرشد السياسى فى الثامنة عشرة من عمره
وذلك خلافا لقواعد القانون المدنى فى تلك البلاد لى ليكمل سن الرشد بوجه عام احدى
وعشرين سنة .

وبعد فإن تحديد السن بثمانى عشرة سنة باعتبار أنه من الاحكام الاساسية لنظام توارث العرش لا يمكن اقتراح تنقيحه (مادة ١٥٦) .

وليس تمت نص بحدد السن التى يكون فيها الملك الاهلية فيما يختص بمباشرة حقوقه الخاصة وادارة أمواله .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز بحال من الاحوال وعلى أى وجه كان أن يزيد هذه السن على السن المقررة للاهلية السياسية ولكن هل يتعين أن تتفق السن فى الحالىين .

أما الحكم الشرعى فهو أنه اذا بلغ المرء سن الخامسة عشرة رشدا أصبحت له الولاية التامة فى التصرفات وأما التشريع المصرى فقد حدد سن الرشد المدنى بثمانى عشرة سنة ثم باحدى وعشرين سنة .

على أن سن الحادية والعشرين ليست غير قريبة فى الجلة .

واذا كان من الواجب الاخذ بتلك القرينة بالنسبة لافراد الناس فليس تمت ما يدعو لالتزامها بالنسبة للملك لا سيما وان سن الرشد السياسى له قد جمعت ثمانى عشرة سنة وانها تستلزم صفات فوق ما يطلب فى سن الرشد المدنى .

اذ ليس ما يمنع من التمشى مع قواعد الشريعة واعتماد سن دون الثمانى عشرة سنة لاهلية الملك فى جميع التصرفات المدنية على أن ذلك لا يكون الا بتشريع خاص .

وقد بذت هذه المذكرة على رأى الذى أبداه سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ووافق على بيان رأى الشرعى فيها حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا .

وليس من يشك فى أن جلالة ملكنا المحبوب الذى شرف على سابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه حائز للشروط اللازمة لان يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية .

لذلك فأنى أتشرف بتقديم مشروع المرسوم المرفق بهذا الى المجلس .

رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

٣ مايو سنة ١٩٣٦

الرأى الشرعى

يقضى الحكم الشرعى بأنه اذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة وشيدا أصبح ذا أهلية
تامة للتصرفات الشرعية جميعا فيكون له الولاية التامة فى ماله ويصح أن يكون ناظرا على
الاوقاف وأن يكون وليا على غيره فى النفس والمال .

٣ مايو سنة ١٩٣٦

شيخ الازهر
محمد مصطفى المراعى

رئيس المحكمة العليا الشرعية
فتح الله سليمان

مفتى الديار المصرية
عبد المجيد سليم

وجبات معضلة اختيار الأوصياء . وهي ترجع كما قدمنا إلى

الحالة الدستورية الاستثنائية التي كانت مكتتفة البلاد وهي حالة قيام دستور — هو دستور سنة ١٩٢٣ — قياماً مبدئياً إذ لا يعمل به إلا عند انعقاد البرلمان مع نفاذ أحكام وصاية العرش الواردة فيه قبل انعقاد البرلمان . وقد تم الانتخاب لمجلس النواب لكنه لم يتم لمجلس الشيوخ كما أن تعيين خمسي الشيوخ لا يمكن أن يتم على الوثيرة العادية إلا في نهاية شهر مايو وحينذاك تكون العشرة الأيام التي يقول الدستور بضرورة انعقاد البرلمان في مداها قد انقضت . وسلطة البرلمان من ناحية أخرى منقولة بمقتضى النظام الموقوت النافذ في مصر في ذلك العهد إلى مجلس الوزراء وله بمقتضى الأصول الدستورية اختصاصات الملك ذاته من يوم وفاته إلى أن يقسم الأوصياء الثمين ويتولوا مناصبهم . — هذا إلى ما يعتبره البعض من أن برلمان سنة ١٩٢٠ قائم قانوناً لأن إجراءات حله كانت باطلة فهو الحقيق بالاجتماع في مدى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك للقيام بالاجراءات الخاصة بوصاية العرش وتعيين الأوصياء . لكن المدة التي مضت عليه هي من الطول بحيث تجعله في عداد البرلمانات المنتهى أجلها التشريعي من زمان . ولهذا وردت على خاطر البعض فكرة أن يكون البرلمان المختص هو المكون من مجلس النواب الذي تمت انتخابات أعضائه الجدد ومن مجلس الشيوخ الذي كان قائماً قبل إبطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وتقدم الفقهاء والباحثون الدستوريون في هذا الصدد بالرأيين السابقين كما تقدموا برأى ثالث هو أن يتولى مجلس الوزراء وحده اختيار الأوصياء لأنه هو وحده صاحب الأمر بوفاء الملك وبعدم وجود البرلمان وكان على علي ماهر باشا أن يجابه الصعوبات الناشئة من الوضع الاستثنائي فيما يخص الأوصياء كما كان عليه أن يجابه الصعوبات الخاصة بتعيين خمسي الشيوخ فدعا دولته أعضاء الجبهة القومية للاجتماع به في الساعة السابعة من مساء الأحد الثالث من شهر مايو كي يعرضوا معه للمشاكل الطارئة على ضوء ما أفتت به لجنة القضاة والهيئة الشرعية وما أدلى به البحوث من آراء .

ولما لنقدم بتفصيل ما جرى في تلك الجلسة الخطيرة تمويئاً للمؤرخين بمعلومات صادقة تعاونهم على تعرف الامور في دقائقها :

بدأ ماهر باشا الحديث — بعد إذ اكتمل عقد المدعويين وهم أعضاء الجبهة القومية — بذكر موعد وصول حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق إلى الاسكندرية عائداً من انجلترا وكان هو صباح الاربعاء السادس من شهر مايو وسؤال المجتمعين هل يريدون الاشتراك في استقبال جلالته بالشعر كي تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لاعداد صالون خاص يلحق بأحد قطر السكك الحديدية و « لانشات » خاصة للذهاب بها إلى عرض البحر . فظهر بعض المجتمعين الرغبة في الاستقبال في الاسكندرية ورغب بعضهم الآخر في الاستقبال بمحطة القاهرة فتم

الاتفاق على رأى الثانى ما داموا غير مجمعين على الذهاب إلى الاسكندرية .

ثم تقدم ماهر باشا للمجتمعين وهم يتناولون المثلجات وما اليها من حلوى بالرأى الذى عقد عليه إجماع الفقهاء ، فقهاء الاسلام وفقهاء الدستور ، بشأن سن الرشد المدنى للملك فاروق وقال دواته فيما قال :

« ان النص صريح فيما يختص بسن الرشد لتولى الحكم وهو سن الثامنة عشرة هلالية وفي تحديده بها اتفاق مع تشريع خمس دول أو ست من ذوات النظام الملكى فى حين أن سن الرشد المدنى لأهل تلك البلاد يحدد بالحادية والعشرين وبالخامسة والعشرين . وهناك نص على بلوغ الملك سن الرشد المدنى عند توليه الحكم أو قبله لكن ليس فى مصر نص مثله . وأمام غياب هذا النص لجأت الحكومة ولجأ مفتوها إلى الشريعة الاسلامية . وهى شريعة الملك وشريعة البلاد بالنسبة للأحوال الشخصية . فقرأوا اعتبار جلالاته بالغاً سن الرشد المدنية فى الخامسة عشرة من عمره . وسكت المجتمعون إلا الاستاذ مكرم عبيد فقد اعترض على رأى الفقهاء الاسلاميين والدستوريين بقوله أنه يتعارض مع حكم من أحكام القوانين العامة التى تجعل سن الرشد للمصريين كافة الحادية والعشرين . لكن ماهر باشا رد عليه بما كان قد قدمه من الاعتبار الجارى فى غير مصر من الدول واعتبار عدم وجود نص صريح بمائل لما عند غيرنا فى هذا الصدد واعتبار الاضطرار للرجوع لأحكام الشريعة الاسلامية بصفة كون حضرة صاحب الجلالة ملكاً مسلماً . وانتهت المناقشة الأولى ومرت مسألة سن الرشد وسط أكواب الشوكلانه المثلجة .

ولما انتهى المجتمعون من تناول المرطبات اعتدل ماهر باشا وقال :
« لتكلم إذن في الموضوع الذى دعوتكم للاجتماع من أجله وهو
موضوع وصاية العرش والاجراءات التى ينبغى أن تتبع فيه . »

وبدأ دولته الحديث معلنا أن هذا اليوم الثالث من شهر مايو الذى
يجتمع فيه بزعماء الجبهة هو اليوم الذى كان برجو مندولى الوزارة أن يحل
ليرفع استقالته توطئة لتسليم مقاليد الحكم للمسؤول الحقيقى وهو زعيم
الكثرة البرلمانية التى تجلت فى الانتخابات العامة . لكن وفاة الملك الراحل
حالت دون تنفيذ ما كان معترضا إياه منذ اللحظة الاولى كما أنها دعت
إلى التفكير فى تقريب الساعة التى يختار فيها الأوصياء حتى يتمكن من
رفع استقالته اليهم . وعرض على المجتمعين رأى لجنة القضايا التى تقول
بالغاء دستور سنة ١٩٢٣ فى سنة ١٩٣٠ وبالغاء دستور سنة ١٩٣٠ فى
سنة ١٩٣٤ وباستحالة اعتبار أى برلمان من برلمانات العهدين الماضيين
برلمانا قائما أو قديما ينطبق عليه حكم الدعوة إلى الانعقاد إلى أن يجىء
البرلمان الجديد وتنصح بالانتظار إلى ما بعد انتهاء الانتخابات لمجلس
الشيوخ حتى يعرض الامر على البرلمان الجديد كله معتبرة مخالفة النص
القائل بانعقاد البرلمان للنظر فى أمر الوصاية فى فترة العشرة الايام التالية
لوفاة الملك مخالفة قهرية . وعلق ماهر باشا على هذا الرأى بأنه مهما تكن ثقته
بمعلوماته الفقهية فانه بحكم مركزه ومسؤوليته بالنسبة لحكومة نظامية
يرأسها مضطر أن يستعين برأى لجنة القضايا وأن ينظر اليه فيما ينظر
بعين الاعتبار .

لكن النحاس باشا قاطعه وقال إن رأى لجنة القضايا « كلام
..... » وانه كثيراً ما رمى بأراء هذه اللجنة « عرض الحائط »
وهو يعرف القانون فأجابه ماهر باشا بأن لدولته أن يقول
هذا بصفته الفردية ولكنه هو في مكان رئاسة الحكومة ، والحكومة
المنظمة ، فينبغي أن ينزل عند نظام هذه الحكومة ويستمع إلى رأى ذوى
الاختصاص فيها .

ولم يستمع النحاس باشا إلى الملاحظة واستمر في حديثه مدلياً برأيه
القاضى بعقد برلمان سنة ١٩٢٩ في الحال قبل أن تنتهى العشرة الأيام
التالية لوفاة الملك .

فلاحظ ماهر باشا أنه مع التسليم جدلاً باحتمال دعوة برلمان سابق
فإن برلمان سنة ١٩٢٩ ليس هو البرلمان الأخير . فقال النحاس باشا أن
صدق باشا صاحب البرلمان الأخير موافق على رأيه . فلاحظ ماهر باشا
أن ذلك البرلمان الذى يريد النحاس باشا الدعوة إلى عقده لم يكن قد
اشترأ في انتخاباته الأحرار الدستوريون والظروف ظروف توحيد
للصفوف فيحسن أن يكون البرلمان الجديد الذى اشتركت في انتخاباته
الهيئات كلها هو الذى يدعى للاجتماع . فأجاب النحاس باشا بأن محمد محمود
باشا هو أيضاً موافق على رأيه .

عندئذ تحدث ماهر باشا في حزم وأعلن أنه لا يستطيع أن يبعث
برلماناً ميثاً بحكم الغائه السابق وأن الحل الذى يراه الحل الوحيد للتوفيق
بين الانجاءات كلها والذى يحترم الدستور في نصوصه وفي روحه إنما

هو أن يعجل في إجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ بحيث تتم قبل انتهاء
العشرة الأيام التالية لوفاة الملك وأن يدعو البرلمان الجديد بمجلسيه
للاجتماع يوم الجمعة الثامن من شهر مايو وهو آخر أيام تلك الفترة .
فعارض الأستاذ مكرم عبيد وقال : « إنك بهذا تحرم المرشحين من أن
يدلوا للناخبين بتفاصيل برامجهم وأرائهم وتحرم الناخبين من أن يتعرفوا
هذه الآراء والبرامج قبل أن يتقدموا للانتخاب » . فأجاب ماهر باشا
بأنه يسوى في المعاملة بين الناخبين جميعاً والمرشحين جميعاً على أن
الترشيحات قد تمت من وقت غير قصير وعرف الناخون كلهم من
أمر المرشحين ما يستطيعون أن يتبينوا معه ما يريدون قبل أن يتقدموا
للانتخاب .

وعاد النحاس إلى نغمة البرلمان القديم وقال : « نأخذ مجلس النواب
الجديد ومجلس الشيوخ القديم » فأجاب ماهر باشا بأن هذا جمع بين
أحياء وأموات وتلفيق لا يرضى لنفسه أن يشترك فيه . وطالت المناقشة
في هذا المضمار وصمد ماهر باشا ولم يتحول عن رأيه . عندئذ سأله
النحاس باشا عن أمر الشيوخ المعينين فقال ماهر باشا أن مجلس الوزراء
يعينهم صباح الجمعة بعد إذ تكون نتائج الانتخابات قد عرفت . قال
النحاس باشا : « لكن تعيينهم من حق الحكومة البرلمانية المقبلة » فسأله
ماهر باشا أين النص على هذا ، فأجاب أن السوابق قد جرت به . وأراد
الدكتور حافظ عفيفي أن ينقد الموقف فقال : « فليجتمع مجلس الشيوخ
بالأعضاء المنتخبين فقط » فتدخل الدكتور أحمد ماهر في الأمر موجهها

الانظار إلى أن مجلس الشيوخ لا يمكن اعتباره مجلساً للشيوخ إلا بتوافر
عنصرى المنتخبين والمعينين بين أعضائه والنصر على هذا فى الدستور
صريح لا يحتمل تأويلاً »

وعاد ماهر باشا فقال إنه مستعد لأن يعين مجلس الوزراء الشيوخ
الذين يضع بهم النحاس باشا قائمة . فقال النحاس باشا « لكنها تكون
سابقة خطيرة » وشاء صدق باشا أن يدعم موقف النحاس باشا بقوله
إن تعيين الشيوخ من حق الملك والأوصياء دون غيرهم . وبعد جدال
طويل تراوح بين الحزم والمرونة والشدة واللين أسفر الاجتماع عن
الموافقة باجماع الآراء على اقتراح على ماهر باشا بتقصير آجال الانتخاب
للشيوخ وتقديم موعد انعقاد البرلمان وتحديد يوم الجمعة
الثامن من شهر مايو وبإصدار مرسوم تعيين الشيوخ ظهر اليوم ذاته وفق
القائمة التى يقدمها له النحاس باشا .

٥ ولقائمة الشيوخ المعينين تلك حكاية طريفة . فقد تقدم

النحاس باشا كي يصدر مجلس الوزراء المتجمعة فيه السلطات الملكية مرسوما بها . فلاحظ مجلس الوزراء بل لاحظ حسن صبرى باشا أن القائمة لا تتضمن اسم على ماهر باشا ولا اسم واحد من زملائه الوزراء الذين أشرفوا على ما أشرفوا عليه من شؤون الدولة في تلك الظروف الدقيقة فأعلن الوزير الملاحظ أنه يرفض بتاتا التوقيع على مرسوم لا يتضمن أسماء الوزراء القائمين أعضاء معينين في مجلس الشيوخ . وإذن فلا مرسوم ولا تعيين ولا مجلس شيوخ ولا انتخاب أوصياء إذ السلطات الملكية مودعة لدى مجلس الوزراء لا لدى رئيسه أو طائفة من أعضائه .

ودارت مفاوضات تخللتها اعتبارات الذوق واللياقة والكياسة وانتهت بتضمين القائمة أسماء على ماهر باشا وزملائه الوزراء . وانتهت الأزمة بهذا الحل السعيد الموفق حقا !

وبينما الاجراءات تتخذ لتعجيل الانتخابات لمجلس الشيوخ

وإصدار المرسوم بأعضائه المعيّنين استكمالاً لشروط صحة انعقاد البرلمان لاختيار الأوصياء وصل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق إلى الاسكندرية عائداً من لندن في اليوم السادس من شهر مايو وجاء إلى عاصمة ملكه في اليوم ذاته بطريق القطار وفي ركبته على ماهر باشا وزملائه الوزراء . وبعد إذ غادر القطار الملكي منها وجلالة الملك يشرف رئيس مجلس الوزراء باستقباله وحده في حضرته عرض على ماهر باشا على جلالاته شيئاً من حال الدولة المالية فلم يتردد جلالاته في إبداء رغبته السامية في تخفيض التخصّصات الملكية خمسين ألف جنيه في العام لتصبح مائة ألف بعد أن كانت في عهد الملك فؤاد مائة وخمسين . وفي اليوم الثامن من شهر مايو صدر الكتاب الملكي بهذه الرغبة السامية وتلاه ماهر باشا في البرلمان فكان له أجل وقع إذ اعتبر أحسن قال (١)

(١) وهذا نص الكتاب الملكي :

الكتاب الملكي

الموجه الى حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الوزراء بتخفيض التخصّصات

عزيزى على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء .
بما أن قانوننا سيتولى في القريب العاجل تحديد مخصصات الملك لمدة الوصاية ولمدة

حكى فانه يرئى أن اخبر دولتك برغبى فى أن أجعل بشرى تبوئى العرش خفض
المنحصات التى كانت محده لمهد المغفور له والدى بمائة الف وخمسين الف جنيه الى مائة
الف جنيه وأرجو دولتك كذلك أن تبلغوا البرلمان هذه الرغبة وانه ليسعدنى أن يستعمل
فرق ما بين المبلغين لمصلحة بلادى وغيرها .

صدر بسرأى عابدين فى ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦)

فاروق

واجتمع البرلمان الجديد بمجلسيه وأعضائهما المعينين والمنتخبين وتمت إجراءات اختيار الأوصياء. وأعلنت أسماؤهم وتولوا مهام رئاسة الدولة باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول في اليوم التاسع من شهر مايو سنة ١٩٣٦ فبادر على ماهر باشا برفع استقالته إلى مجلس الوصاية وأصدر مجلس الوصاية في اليوم ذاته أول أمر ملكي له بقبول الاستقالة (١).

وتمت الأيام المئة .

(١) وهذا نص كتاب الاستقالة ونص الامر الملكي بقبولها :

كتاب الاستقالة

المرفوع الى مجلس الوصاية

من حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا

حضرة صاحب السمو الملكي الامير محمد على

حضرة صاحب السعادة عبد العزيز هزت باشا

حضرة صاحب السعادة محمد شريف صبري باشا

أتشرف بأن أرفع الى حضراتكم أن الوزارة التي عهد الى بتأليفها والتي تألفت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ وذلك غاية جهدها لصيانة الوحدة القومية كما وعدت . ولما كان أول مهمة لها أن تمهد السبل للمفاوضات والعمل بالدستور فقد مضت في الاجراءات اللازمة لذلك على أنه قبل أن تبلغ تلك الاجراءات غايتها فوجئت البلاد بفقد مليكها المحبوب . وتعين على أثر ذلك تدارك الحال بتأليف هيئة الوصاية . والآت وقد لم تأليف هيئة الوصاية وتمت من جانبنا آخر المهمة التي أخذناها على

أخسنا بما تغبط له ضمائرنا فاني أشرف بأن أرفع الى حضراتكم استقالة الوزارة التي عهد
الى بتأليفها جلالة المفطور له الملك فؤاد الاول بعد أن أدبنا الامانة كاملة .
واننا اذ نرفع هذه الاستقالة والدستور نافذ معمول به نبتل الى الله أن يرعى العهد
الجديد ويحمه على البلاد خيرا وبركة وأن يمتي جلالة الملك « فاروق الاول »
ذخرا للأمة .

واني لحضراتكم المخلص الامين .

على ماهر

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٦

أمر ملكي رقم (١)

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة

على ماهر باشا

دولة الرئيس العزيز على ماهر باشا .
اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع اليها منكم في ٩ مايو الحاضر وانكم وانتم تتركون
الحكم بعد اذ أدبتم مهمتكم بمتهى الامانة والنزاهة وتفانيتم في خدمة البلاد وكنتم مثلاً أعلى
في الوفاء والولاء والاخلاص لجديرون بكل اعجاب وشر .
فلدولتكم ولحضرات الوزراء زملائكم أطيب التناء .
وانا لمقدرون لكم على الدوام تلك الجهود الموقفة والخدمات الجميلة الفائقة التي قمت بها
أنشاء اضطلاعكم بمهمتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم راجين لكم دوام التوفيق .

صدر بمراى عابدين في ١٨ صفر ١٣٥٥ ٩ مايو سنة ١٩٣٦

مجاى الوصاية

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

